



الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الخزانة

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

قواعد تنفيذ

ميزانية السنة المالية ١٩٦٨ - ١٩٦٩

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٦٨



الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الخزانة

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راجح محباس

وكيل وزارة الثقافة سابقا

قواعد تنفيذ

ميزانية السنة المالية ١٩٦٨-١٩٦٩

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الاممية

١٩٦٨

الفهرست

رقم الصفحة

١	كتاب الدكتور وزير الخزانة
٥	القسم الأول - قواعد عامة
٦	أحكام عامة
٨	الأحكام الخاصة بالباب الأول
١٣	الأحكام الخاصة بالباب الثاني
١٥	الأحكام الخاصة بالباب الثالث
١٥	الأحكام الخاصة بالباب الرابع
١٧	القسم الثاني - قواعد خاصة بميزانية الخدمات الحكومية
١٨	إيرادات الخدمات الحكومية
٢٣	استخدامات الخدمات الحكومية
٢٩	الإدارة المحلية
٣٣	القسم الثالث - قواعد خاصة بميزانيات الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل الخاصة
٣٤	الإيرادات
٣٨	الاستخدامات
٤١	القسم الرابع - قيود حسابية مختلفة
٤٩	القسم الخامس - كشف الحساب الشهري وبيانات المتابعة
٥٣	القسم السادس - تعليمات خاصة بالعمليات البنكية
٥٥	القسم السابع - تعليمات أخرى

الملاحق :

٥٩	التقسيم النمطي الموحد لأبواب الميزانية وبنودها وأنواعها
٦٨	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٥ لسنة ١٩٦٣
٦٩	» » » ٧١ لسنة ١٩٦٥
٧١	» » » ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧
٧٤	قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧
٧٦	كتاب وزارة الخزانة الدوري الصادر في ١٩٦٢/٥/٢٠
٧٧	منشور عام وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦٥
٧٩	» » » ٣ لسنة ١٩٦٥
٨٠	» » » ٥ لسنة ١٩٦٦
٨٧	» » » ٢ لسنة ١٩٦٧
٨٩	» » » ٦ لسنة ١٩٦٧

٩١	منشور عام رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧
٩٢	» » » ١٥ لسنة ١٩٦٧
٩٣	» » » ١٧ لسنة ١٩٦٧
٩٤	» » » ٦ لسنة ١٩٦٨

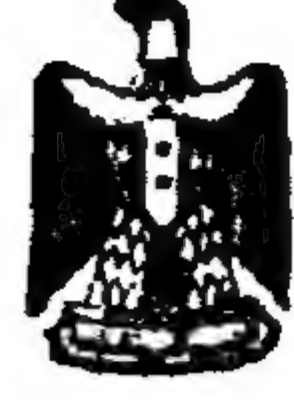
الكتب الدورية الصادرة من وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية :

٩٧	كتاب دورى صادر فى ١٩٥٦/٩/٦
٩٨	٤ لسنة ١٩٦٥
٩٩	١٥ لسنة ١٩٦٦
١٠٨	٢٨ لسنة ١٩٦٦
١١٠	٦ لسنة ١٩٦٧
١١١	١٠ لسنة ١٩٦٧
١١٢	٢١ لسنة ١٩٦٧
١١٣	٨ لسنة ١٩٦٨

الكتب الدورية الصادرة من الإدارة العامة لحسابات الحكومة :

١١٤	١٥٧ لسنة ١٩٦١
١١٩	٤٢ لسنة ١٩٦٢
١٢٠	٤٤ لسنة ١٩٦٢
١٢٢	٦٩ لسنة ١٩٦٢
١٢٤	٨٨ لسنة ١٩٦٢
١٢٥	٢٩ لسنة ١٩٦٣
١٢٦	٤ لسنة ١٩٦٤
١٢٧	٤٨ لسنة ١٩٦٥
١٢٩	٥٩ لسنة ١٩٦٥
١٣٠	٥ لسنة ١٩٦٦
١٣٢	٣٤ لسنة ١٩٦٦
١٣٣	٣٣ لسنة ١٩٦٧
١٣٤	٥٥ لسنة ١٩٦٧
١٣٧	٣٧ لسنة ١٩٦٨
١٣٨	٧٠ لسنة ١٩٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الخزانة

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

ملف رقم ١٩٠ - ١/٦٨

قواعد تنفيذ

ميزانية السنة المالية ١٩٦٨ / ١٩٦٩

السيد /

تحية طيبة وبعد :

فاؤد أن أنهى إلى سيادتكم أن ميزانية السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ قد صدرت بالقرار الجمهوري رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٦٨ معبرة عن برنامج الدولة في هذا العام المالي ، الذي تضمن «ض المبادئ الرئيسية التي فرضتها حتمية المعركة ، من إعادة بناء القوات المسلحة ودعم إمكانياتها ، وتثبيت أركان الصمود الاقتصادي داخليا ، مع الاستمرار في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عماد رفاهية الشعب ورفع مستوى أفراداه وتقديمه .

كما عكست الميزانية الأهداف التنظيمية التي تضمنها برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي ، بجاءات مشتملة على التعديلات الآتية :

١ — إعادة تبويب الموازنات الفرعية للقطاعات الرئيسية للأنشطة حسب المقومات الإدارية والاقتصادية للدولة ، فقسمت الميزانية إلى الميزانيات الآتية :

(أ) ميزانية الخدمات : وتشمل الوزارات والمصالح وإدارات الأجهزة الحكومية .

(ب) ميزانية الهيئات العامة : وتضم نوعين من الهيئات :

— هيئات ليست لها إيرادات .

— هيئات لها إيرادات ، ومنها ما يحقق فائضا تحصل عليه الدولة أو ما يحقق عجزا يحتاج إلى تمويل .

(ج) ميزانية المؤسسات الاقتصادية .

(د) صناديق التمويل الخاصة التي أنشئت بقرارات خاصة .

٢ - وضع تبويب موحد للقطاعات الرئيسية حسب أقسام النشاط :

بجاء التبويب الجديد للقطاعات موضحا مجالات العمل الرئيسية وقسمها إلى أربعة عشر قطاعا هي :

- (١) قطاع الزراعة والرى .
- (٢) قطاع الكهرباء والسد العالي .
- (٣) قطاع الصناعة والبتروال والثروة المعدنية .
- (٤) قطاع النقل والمواصلات .
- (٥) قطاع التجارة والتموين والاقتصاد .
- (٦) قطاع السياحة .
- (٧) قطاع الإسكان والمرافق .
- (٨) قطاع الخدمات الصحية والدينية والاجتماعية .
- (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب .
- (١٠) قطاع الثقافة والإرشاد .
- (١١) قطاع الدفاع والأمن والعدالة .
- (١٢) قطاع الخدمات الرياسية .
- (١٣) قطاع التمويل (الخزانة) .
- (١٤) مصروفات المجالس المحلية من مواردها .

وقد أوضحت جداول الاستخدامات والإيرادات الجهات المختلفة التى تنتمى إلى كل قطاع من القطاعات المذكورة ، وعلى مستوى كل ميزانية .

٣ - تقسيم الميزانيات الفرعية إلى الأنواع الآتية :

- (أ) موازنة جارية ، وتضم عناصر الاستخدامات والإيرادات الجارية .
- (ب) موازنة استثمارية ، وتضم عناصر الاستخدامات والإيرادات الرأسمالية .
- (ج) موازنة تحويلات رأسمالية ، وتضم عناصر الاستخدامات والإيرادات المتعلقة بالتزامات من ناحية (الدائنية والمديونية) أو التمويل الرأسمالى (زيادة رؤوس الأموال) من ناحية أخرى .

٤ - أجرى تعديل طفيف على التبويب النمطى الموحد لأبواب و بنود وأنواع الاستخدامات والإيرادات .

وسيصحب تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٦٩ / ٦٨ اتخاذ الإجراءات التى تكفل تحقيق الأهداف الآتية :

(أولا) استكمال الدراسات اللازمة لتصويب أوضاع الميزانية وتطويرها بما يحقق الأهداف القومية ، والاستفادة من إجراءات الإصلاح الاقتصادى والمالى والإدارى .

(ثانيا) إجراء التحليل اللازم للربط بين اعتمادات الميزانية وأداء الوحدات على الوجهة الذى يظهر الميزانية فى شكل ميزانية أداء .

(ثالثا) العمل على تطوير نظم الحسابات فى القطاع الحكومى بما يحقق هذا الغرض .

(رابعا) القيام بالدراسات اللازمة لوضع أنماط الأداء الفنية والمالية المختلفة التى تمكن من تطوير أسلوب إعداد الميزانية فى المستقبل وخاصة فى الجهات التى تباشر نشاطا اقتصاديا .

(خامسا) رؤى أن تتبع القواعد والإجراءات الجارى عليها العمل حاليا فى القوانين والقرارات واللوائح السارية إلى حين يتم دراستها دراسة واعية وتطويرها بما يكفل تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادى والمالى .

ووزارة الخزانة — إذ تمضى فى تحقيق هذه الأهداف — لترجو أن تضع كل الخبرات التى لديها وجهود العاملين بها ، مجتدة للتعاون مع كافة الوحدات وأجهزة التنفيذ فى تدعيم التخطيط المالى السليم والرقابة المالية الحقيقية . وأرجو إصدار التعليمات المرافقة لهذا الكتاب إلى مختلف الأقسام والفروع التابعة لكم ، مع التنبيه إلى مراعاة أحكامها بكل دقة .

والله ولى التوفيق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

يوليو ١٩٦٨

وزير الخزانة

(دكتور عبد العزيز حجازى)

القسم الاول

قواعد عامة

تسرى على كل من ميزانيات الخدمات والهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل الخاصة .

أحكام عامة :

- ١ — إذا لم يتم اعتماد الميزانية الجديدة قبل بدء السنة المالية عمل بالميزانية القديمة إلى حين اعتمادها (مادة ٧٧ من الدستور) .
- ٢ — يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد في تقديراتها (مادة ٧٨ من الدستور) .
- ٣ — لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة ، إلا بموافقة مجلس الأمة (مادة ٧٢ من الدستور) .
- ٤ — الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية يسرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانيات العامة للدولة وحسابها الختامى (مادة ٨٠ من الدستور) .
- ٥ — تمكينا من تنفيذ نتائج سياسة الإصلاح الاقتصادى والمالى والإدارى يجوز بقرار من وزير الخزانة بعد العرض على اللجان الوزارية المختصة إجراء التعديلات اللازمة على ميزانيات الجهات المختصة ، بحيث لا تتجاوز آثار التعديل الربط الإجمالى للميزانية العامة للدولة كما يجوز أن تتناول هذه التعديلات النقل من الأبواب المماثلة من جهة إلى أخرى ، أو نقل الاعتمادات أو الوظائف أو إنشائها أو تعديلها — كل ذلك في حدود التكاليف الفعلية عن سنة مالية ، ويمكن مقابلة ذلك بأى مصدر من اعتمادات الميزانيات المختلفة أو في حدود الاعتمادات المخصصة للإصلاح الوظيفى(*) .
- ٦ — الاعتماد الإجمالى المدرج للجالس القومية المخصصة يوزع خلال السنة المالية بموافقة وزارة الخزانة وبموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة للاعتمادات التى تخصص للوظائف(**) .
- ٧ — إن وجود اعتماد لغرض معين في جداول استخدامات الميزانية لا يعنى من مراعاة أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .
- ٨ — ينبغى ألا تتقدم الوزارات ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل بمشروعات قرارات جمهورية تترتب عليها أعباء مالية على الدولة أو ذات مساس بالنواحى المالية إلا عن طريق وزارة الخزانة .
- ٩ — يجب على الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل أن تنفذ برامجها لهذه السنة في حدود الاعتمادات المدرجة لها بالميزانية ، وأن تعمل على ضغط مصروفاتها إلى أدنى حد ممكن فلا تنفق إلا فيما تقتضيه ضرورة حسن سير العمل من غير إسراف بحيث تنجز الأعمال أو تؤدي الخدمات على أحسن وجه بأقل تكلفة .
- كما يجب تجنب ما تلجأ إليه بعض الجهات في الأشهر الأخيرة من السنة المالية من الارتباط على أعمال أو خدمات أو مشتريات بطريقة عاجلة بغية استنفاد بواق الاعتمادات التى لم يتسن صرفها خلال السنة(**) .

(*) من التأشيرات العامة المرافقة لقرار ربط الميزانية .

(**) كتاب دورى الادارة العامة لحسابات الحكومة رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨

١٠ - تنسيقا بين عمليات التمويل والصرف من اعتمادات الميزانية على مدار السنة ينبغي أن لا يتجاوز ما تصرفه الجهات المختلفة $\frac{1}{12}$ شهريا من اعتمادات كل باب من أبواب ميزانياتها أو مما سمح لها بصرفه خصما على الأقسام الأخرى سواء كانت تلك المصروفات جارية أو استثمارية .

١١ - لا يطلب فتح اعتمادات إضافية إلا في حالة الضرورة القصوى ولمواجهة تجاوزات تتوقع الوزارة أو الهيئة أو المؤسسة الاقتصادية أو صندوق التمويل حدوثها في الاعتمادات الواردة بالميزانية ولا سبيل لاجتيازها ، ولن يقبل النظر في مثل هذه الطلبات إلا إذا ثبتت تلك الضرورة ودبرت الوزارة أو المصلحة أو الهيئة العامة أو المؤسسة الاقتصادية أو صندوق التمويل صاحبة الطلب قيمة الاعتماد المطلوب من وفور جملة ربط ميزانياتها ، وهي ملزمة في نهاية العام بتحقيق الوفرة الذي فتح على أساسه الاعتماد .

وإذا لم تتمكن الجهة طالبة الاعتماد الإضافي من تحقيق وفرة ميزانياتها لمواجهة الاعتماد الإضافي المطلوب فإنه يمكن تغطية ذلك الاعتماد بوفرة مواز في إحدى الميزانيات الداخلة في نفس القطاع على أن يكون من نفس طبيعة الاعتماد الإضافي المطلوب ، فتغطي الاعتمادات الإضافية في الاستخدامات الجارية بوفرة في استخدامات جارية أو زيادة في إيرادات جارية وتغطي الاعتمادات الإضافية في الاستخدامات الرأسمالية بوفرة في الاستخدامات الرأسمالية أو زيادة في الإيرادات الرأسمالية .

وينبغي التقدم بطلبات الاعتمادات الإضافية إلى وزارة الخزانة مشفوعة بالمبررات والبيانات الوافية في وقت يسمح بإتمام الإجراءات التشريعية اللازمة لفتح الاعتمادات المذكورة ، بحيث يمكن الانتفاع بهذه الاعتمادات فيما طلبت من أجله قبل نهاية السنة المالية ، هذا مع مراعاة عدم الارتباط إطلاقا بالمصروفات المطلوبة لها هذه الاعتمادات الإضافية إلا بعد الموافقة عليها .

ومهما كانت الظروف فإنه ينبغي للتقدم بطلبات الاعتمادات الإضافية ألا تقل الفترة الباقية من السنة المالية عن ثلاثة شهور .

١٢ - يراعى اتباع النظام المحاسبي الموحد الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ على وحدات القطاع العام التي يصدر بها قرار من رئيس الجهاز المركزي للحسابات اعتبارا من تاريخ سريانه عليها .

١٣ - تراعى عند تنفيذ الميزانية ، أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء صندوق الاستثمار وقرار رئيس الوزراء رقم ١٤٦٣ لسنة ١٩٦٧ باللائحة التنفيذية للقانون وقرار وزير الخزانة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن حسابات صندوق الاستثمار وذلك في الحالات التي يسرى عليها هذا القانون .

١٤ - يكون السحب من أموال صندوق الطوارئ بناء على طلب من الجهة طالبة التمويل موضحا به احتياجاتها ومبررات السحب وموافقة وزير الخزانة في كل حالة على حدة مقدما ، وستصدر اللائحة التنفيذية لتنظيم أعمال الصندوق وتفتح لإيراداته واستخداماته حسابات خاصة ضمن حسابات وزارة الخزانة المتنوعة ذات الأرصدة بالبنك المركزي .

١٥ - تسرى الأحكام والتعليمات الواردة بهذه القواعد على وحدات الإدارة المحلية فيما لا يتعارض مع أحكام قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية .

وعلى وحدات الإدارة المحلية الرجوع إلى الإدارة المختصة بميزانيات المجالس المحلية بوزارة الخزانة فيما يتعلق بأية استفسارات تخص ميزانيات ديوان عام المجالس المحلية (محافظة - مدينة - قرية)

الأحكام العامة الخاصة بالبَاب الأول (أجور)

١ - يراعى بالنسبة للجهات التى تطبق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن تقوم خلال السنة المالية الحالية بوضع وتعديل مسميات الوظائف بمراعاة معايير ترتيب الوظائف على أن تعتمد هذه المسميات من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وإخطار وزارة الخزانة بعد الاعتماد من الجهاز .

٢ - تقوم الجهات التى تطبق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بدراسة أوضاع العاملين بها الشاذين لوظائف واردة بالمجموعات الوظيفية المختلفة ، والعاملين المنقولين من كادر اليومية ، وذلك على أساس طبيعة العمل الفعلى الذى يمارسه كل منهم ومقارنتها بما جاء بمعايير ترتيب الوظائف ، ويجوز - خلال السنة المالية - التقدم إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة باقتراحاتها فى شأن نقل وظائفهم من مجموعة إلى أخرى لدراستها وإقرارها بحيث لا يترتب على ذلك أية أعباء مالية جديدة .

٣ - يحظر صرف العلاوات التشجيعية المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وكذلك العلاوة الاستثنائية المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ما لم ينحصر لذلك اعتماد مستقل بميزانية كل جهة .

٤ - تجدد درجات المجندين بالقطاع الحكومى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، ويحظر شغلها من غير أصحابها المجندين ، مع تخصيص الوفر الناتج عن عدم شغلها لصرف إعانات وتعويضات المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية عالية أو متوسطة ، العاملين بالحكومة أو القطاعين العام والخاص والمهن الحرة ، وكذلك لصرف الإعانات التعويضية للأفراد المستعدين للخدمة بالقوات المسلحة من العاملين بالقطاع الخاص وذوى المهن الحرة خلال فترة فقدمهم أو أسرهم بسبب العمليات الحربية . وتنظم إجراءات صرف هذه الإعانات أو التعويضات بقرار من وزير الخزانة (*) .

وتنفذا لذلك تتبع الخطوات التالية :

(١) يفتح لدى البنك المركزى المصرى ضمن الحسابات المتنوعة ذات الأرصدة حساب باسم « الأموال المخصصة لصرف إعانات أو تعويضات للمجندين من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة وتعويضات أفراد الاحتياط المستعدين للخدمة بالقوات المسلحة » وتودع فيه تكاليف الدرجات المجمدة ويخصص له البنك شيكات معينة .

(ب) تقوم كل جهة بحصر تكاليف درجات المجندين المجمدة وتحويل قيمتها بموجب شيكات تسحب لأمر البنك المركزى المصرى أو بتحويلات مصرفية وبطاب إيداعها فى الحساب الموضح بالفقرة (١) السابقة .

(ج) تقوم وحدات القوات المسلحة التي تتولى صرف هذه الاعانات أو التعويضات بالصرف مباشرة من هذا الحساب بموجب شيكات تخصص لهذا الغرض وفقا لأحكام النرارات الجمهورية الصادرة في هذا الشأن أو أية قرارات أخرى .

٥ - الاعتمادات المدرجة ببند المكافآت بعنوان "تعويض العاملين عن جهود غير عادية" ينظم الصرف منها بقرار من الوزير المختص ، لائابة العاملين عن تكليفهم بالعمل .

ولا يجوز تجاوز جملة اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية ، والمكافآت مقابل العمل أيام الجمع والمكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة إلا بقرار من رئيس الجمهورية (**).

٦ - لا تصرف الرواتب والبدلات إلا طبقا لقواعد وقرارات جمهورية سارية أو بعد صدورالقرارات الجمهورية المنظمة لها .

٧ - لا يصرف من اعتمادات "تكاليف العلاج الطبي" ببند المزايا العينية ما يخص العاملين بالجهات التي كانت تقدم رعاية طبية مجانية لهم في السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ بمحافظة الاسكندرية وينطبق عليهم نظام التأمين الصحي بمقتضى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤

٨ - الاعتماد الإجمالى لتشجيع الحوافز الفردية ، يتم الصرف منه لتحقيق أهداف القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز في الأداء أو طبقا للقواعد التي تقررها اللجنة الوزارية لشئون الاقتصاد والقوى العاملة .

٩ - لا يجوز استخدام وفور اعتمادات الحصة في صناديق التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي لمقابلة تجاوزات في بنود أخرى .

١٠ - الاعتماد الإجمالى المدرج بالبواب الأول من الميزانية الجارية للخدمات تحت قسم عام بعنوان "اعتماد إجمالى تحت التوزيع" يخصص للأغراض الآتية :

(١) تكاليف إنشاء وظائف في أدنى درجات التعيين بما في ذلك درجات المكلفين ، طبقا للاحتياجات الفعلية للجهات وبناء على اقتراحها وموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وعلى أن يتم شغل هذه الدرجات بموافقة وزارة الخزانة حتى ١٩٦٨/١٢/٣١

(ب) تكاليف تعيين فائض الخريجين الذين لا تستوعبهم الدرجات الحالية والمنشأة حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ على أن يتم التعيين عن طريق اللجنة الوزارية للقوى العاملة ووفقا للقواعد التي يضعها مجلس الوزراء في هذا الشأن ، وموافقة وزارة الخزانة على تاريخ شغل هذه الوظائف .

(ج) تكاليف إنشاء درجات مدرسين وباحثين ، للعبدن ومساعدى الباحثين الحاصلين على الدكتوراه والذين يحصلون عليها خلال السنة وبشرط عدم وجود درجات خالية يمكن وضعهم عليها بالجهات التي يعملون فيها أو الجهات التي تمتضى حاجة العمل تعيينهم فيها .

١١ - يوقف شغل درجات المعارين الذين تم إعارتهم داخل الجمهورية إلا في أدنى درجات التعيين .

١٢ - يقتصر الصرف من الاعتمادات المدرجة لحصة الحكومة في التأمين الصحي على الجهات التي كانت تقدم رعاية طبية مجانية للعاملين بها في السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ بمحافظة الإسكندرية ، وينطبق عليهم نظام التأمين الصحي بمقتضى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤

(**) ومن مقتضى هذا التأشير أنه يجوز المناقلة بين هذه الاعتمادات دون تجاوز جملتها

١٣ - الجهات التي تمت بها تسويات لدرجات شخصية أو ترقية حكومية في ١٩٦٤/٧/١ ولم تتم مراجعتها بعد ، تجرى مراجعتها واعتمادها من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة الخزانة مع عدم شغل ما يكون مخالفاً للواقع وإلغاء ذلك بالنسبة للجهات التي تطبق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

١٤ - وظائف الدرجتين الثالثة والرابعة الواردة بمجموعتي الوظائف التخصصية والتنظيمية والإدارية (ب) ، المدرجة بميزانية بعض الجهات ، تفرد لها أقدمية خاصة ، وتكون الترقية إليها من بين شاغلي وظائف مجموعة الوظائف الفنية والمجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتوبة على الترتيب .

١٥ - تفرد أقدمية خاصة للوظائف الفنية (عمال مهنيون) المنقولة من كادر عمال اليومية .

١٦ - يجوز إنشاء درجات أو تعديل الدرجات القائمة ولو كانت مشغولة في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الحالية وبشرط عدم المساس بأدنى درجات التعيين الحالية ، وتعتبر درجة المعيد فقط أدنى درجات التعيين في الجامعات والهيئات العلمية ووزارة التعليم العالي .

كما يجوز نقل الدرجات الحالية أو شاغليها من جهة إلى أخرى .

وذلك كله بغرض تحقيق الإصلاح الوظيفي وبناء على اقتراح الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة واشتراك وزارة الخزانة وموافقة اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والإدارة(*) .

١٧ - يتم الصرف من الاعتماد الإجمالي للعاملين الزائدين عن حاجة السد العالي وفقاً لما يلي :

(أ) يجوز لوزير السد العالي بالاتفاق مع الجهات الأخرى نقل العاملين الزائدين على الحاجة من الهيئة العامة لبناء السد العالي إلى تلك الجهات وذلك بدرجاتهم خلال السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ دون حاجة للعرض على اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والإدارة ، وتنقطع صلة العامل المنقول بالهيئة بصدد القرار المشترك من وزير السد العالي والوزير المختص وتخطر به كل من وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

(ب) ينحصر هذا الاعتماد للنصم عليه بالمرتبات والبدلات المستحقة في الجهات المنقولين إليها وكذلك حصة الحكومة في المعاش وذلك بالنسبة لمن يتقرر نقلهم من العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي إلى الجهات الأخرى على أن تضع وزارة الخزانة القواعد المنظمة لذلك .

(ج) يجوز تجاوز هذا الاعتماد مقابل وفر مماثل في ميزانية الهيئة العامة لبناء السد العالي وذلك حسب ما يتم نقله فعلاً من العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي إلى الجهات الأخرى .

١٨ - يقتصر الصرف من اعتماد مساهمة الحكومة في التأمين الصحي المدرج بميزانية ديوان عام وزارة الصحة بالنسبة لأقسام الخدمات الحكومية على نسبة ٣٪ من مرتبات العاملين بالجهات التي كانت تقدم رعاية طبية مجانية لهم في السنة المالية ١٩٦٦/٦٧ بمحافظات الإسكندرية وينطبق عليهم نظام التأمين الصحي بمقتضى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤

(*) بالنسبة للعاملين الزائدين على حاجة بعض الجهات (عمالة زائدة) وأولئك المطلوبين لشغل وظائف شاغرة في بعض الجهات تراعى أحكام المنشور العام رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية في ١٩٦٧/١٢/٩ وما يطرأ عليه من تعديلات .

— الفقرات من (١) إلى (١٨) واردة ضمن التاثيرات العامة المرافقة لقرار ربط الميزانية .

١٩ - لا يجوز لأى جهة أن تستصدر قرارات تمس مرتبات العاملين أو تلتزم بتنفيذ الفتاوى التى تمس شئونهم إلا بعد عرضها على الوزير أو الرئيس المختص وبمراعاة الآتى :

(١) ترسل إلى السكرتارية العامة للحكومة الفتاوى التى تتضمن مبادئ عامة ويترتب على تنفيذها تغيير فى أوضاع العاملين ، وذلك إذا رأى الوزير أو الرئيس المختص عرضها على مجلس الوزراء .

(ب) تحال هذه الفتاوى إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لدراستها ، فإذا ما رأى ملاءمة تنفيذها تولى الرد مباشرة على الجهة الطالبة مع اذاعة رأى الذى انتهت إليه الفتوى على الجهات المختلفة لمراعاة تنفيذه فى الحالات المماثلة ، أما إذا رأى الجهاز عدم ملاءمة تنفيذ الفتوى عرض الأمر على اللجنة الوزارية للتشريع والتنظيم والإدارة لتتخذ ما تراه فى شأنها ، ثم يقوم الجهاز باذاعة توصية اللجنة فى هذا الخصوص على الجهات المختلفة(*)

٢٠ - لا يجوز إنشاء أو رفع وظائف على الاعتمادات الإجمالية المدرجة للأجور فى أى باب من أبواب الميزانية إلا بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة الخزانة وموافقة السلطة المختصة طبقاً للتأشير الوارد قرين هذه الاعتمادات بالميزانية .

٢١ - التأشيرات المدرجة بجداول الميزانية وتتعلق بإلغاء بعض الوظائف أو تخفيض درجاتها لدى خلوها من شاغليها ينبغى تنفيذها بمجرد خلو الوظيفة إذ تعتبر الوظيفة والدرجة ملغاه أو مخفضة تلقائياً حسب التأشير الخاص بها بالميزانية .

وكذلك الحال فى كل وظيفة مؤشر أمامها بأنها مشغولة بأحد العاملين من درجة أو بمرتبة أعلى بصفة شخصية فإن هذا التأشير يعتبر خاصاً بالعامل الحالى فإذا أخلاها لا يجوز شغلها بعامل آخر من درجة أو بمرتبة أعلى وذلك تنفيذاً للتأشير الوارد بالميزانية .

٢٢ - إذا صدر خلال السنة قرار بإلغاء إحدى الوظائف أو خفضت درجاتها ولم يكن فى الميزانية تأشير فينبغى تنفيذ القرار كما لو كانت الميزانية قد عدلت بموجبه مع مراعاة التعديل فى مشروع الميزانية التالية .

٢٣ - لا يجوز الخصم بمرتبة عامل على درجة أدنى من درجته أو فى نوع مخالف لدرجته أو على وظيفة يكون التعيين فيها بقرار من رئيس الجمهورية .

٢٤ - نظراً لأنه قد نقل معظم العاملين بالمكافأة الشاملة إلى درجات وفقاً للأحكام المقررة فى هذا الشأن فقد نقلت اعتمادات الحالات المتبقية منها - التى لم تحول إلى درجات - إلى اعتماد الخبراء الوطنيين .

وهذا لا يمنع من جواز تحويل هذه المكافآت - التى نقلت إلى اعتماد الخبراء الوطنيين - إلى درجات وفقاً للقواعد السارية أو التى قد تصدر فى هذا الشأن .

ويجب أن يقتصر التعيين على بند المكافآت الشاملة على ذوى الخبرات الخاصة من الوطنيين أو الأجانب الذين يتعذر تعيينهم على وظائف وفقاً لقوانين ولوائح العاملين المدنيين على أن يوافق على التعيين بهذه الصفة وتحديد المكافآت ومدد الاستخدام بالنسبة للخبراء الوطنيين ، رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ويعتبر المعينون بالفرق بين المرتب والمعاش بموافقة وزارة الخزانة من ذوى الخبرات الخاصة .

ويحظر تقرير علاوات دورية أو زيادة مرتبات المعينين بمكافآت شاملة .

٢٥ - يتبع فى شأن صرف مكافآت حضور جلسات ولجان أحكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥

٢٦ - تتولى كل جهة الخصم على الاعتمادات المختصة بالبواب الأول من ميزانيتها وفى حدود الاعتمادات المدرجة بالتكاليف المترتبة على تسوية أوضاع العاملين تنفيذًا للقوانين أو القرارات السارية أو التى تصدر فى هذا الشأن .

٢٧ - تنفيذًا لتوصية لجنة الخطة بجلستها المنعقدة فى ٢٧/١٢/١٩٦٧ يراعى بالنسبة للبدلات والرواتب الخاصة بالعاملين فى القطاع العام ما يلى :

(١) أن تجيد العمل بالمادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام - تنفيذًا لقرار لجنة الخطة فى ١٩٦٧/٧/٥ - لا يشمل البدلات المهنية المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وتصرف للعاملين بالقطاع العام طبقًا لحكم الفقرة الأولى من المادة سابقة الذكر .

(ب) البدلات الخاصة التى تتمتعها طبيعة العمل ومكانه وسبق تقريرها للعاملين بالقطاع العام طبقًا للفقرة الثانية من المادة ٢٧ المشار إليها - قبل صدور قرار لجنة الخطة فى ١٩٦٧/٧/٥ - يستمر صرفها لهم مع مراعاة خفضها بنسبة ٢٥٪ .

(ج) أن تجيد أحكام المادة ٢٧ المذكورة يتمصده به عدم إصدار قرارات بمنح بدلات خاصة طبقًا للفقرة الثانية من هذه المادة بعد ١٩٦٧/٧/٥ .

٢٨ - يراعى الالتزام بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن أسس قواعد صرف بدل التمثيل بالقطاع العام لشاغلي وظائف الفئات الممتازة والعالية والأولى والعينين من أعضاء مجالس الإدارة .

الأحكام العامة الخاصة بالباب الثاني

١ - لا يجوز استخدام وفور اعتمادات كل من البنود والأنواع الموضحة فيما بعد في مقابلة تجاوزات لبنود أو أنواع أخرى .

مجموعة (١) :

بند ٢ - وقود وزيوت وقوى محرك .

بند ٢ - نوع ٤ - "كهرباء"

بند ٣ - قطع غيار ومهمات .

بند ٦ - نوع ٢ - "إنارة" .

مجموعة (٢) :

بند ١ - مشتريات محلية بغرض البيع .

بند ٢ - مشتريات خارجية بغرض البيع .

مجموعة (٣) :

بند ٥ - نقل وانتقالات عامة ومواصلات .

بند ٧ - تكاليف خدمات المصالح والمؤسسات .

بند ٨ - نوع ١٦ - "تكاليف العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى" .

٢ - تعتبر كل مجموعة من المجموعات الأربعة المكونة للباب الثانى (مصروفات جارية) وحدة واحدة لا يجوز استخدام وفورها لمواجهة التجاوزات فيما بينها إلا بموافقة وزارة الخزانة (*) .

٣ - لا تصرف أية إعانات عدا الاشتراكات الدولية وإعانات المدارس الخاصة إلا بموافقة وزير الخزانة .

وتحول الإعانات المدرجة للجمعيات أو هيئات أو مؤسسات خاصة مشهورة وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لحساب صندوق الإعانات بوزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية ويكون التصرف فيها من سلطة مجلس إدارة الصندوق وفقا لأحكام المادة ٩١ من القانون السالف الذكر وذلك فيما عدا الإعانات الخاصة بالجمعيات العلمية والثقافية فيرخص بصرفها بقرار من وزير الخزانة بناء على طلب الوزير المختص .

ويجوز صرف ٧٥ ٪ من الإعانات التى تخص الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات المشهورة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، قبل الحصول على موافقة الجهاز المركزى للحسابات .

(*) تضم المجموعة الأولى من هذه المجموعات الأربع ثلاث مجموعات (من مجموعات الباب الثانى الستة) وتعتبر بمثابة مجموعة واحدة

في تطبيق أحكام هذه المادة .

كما يجوز صرف ٧٥٪ من الإعانات التي تخص الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات والهيئات العاملة في مجال رعاية الشباب والمشهرة طبقا للناون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، والقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٥ قبل الحصول على موافقة الجهاز المركزي للحسابات .

٤ — يجوز تجاوز المصروفات الجارية في ميزانيات الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية التي تباشر بذاتها نشاطا إنتاجيا مقابل زيادة في إيرادات النشاط الجارى وفقا لحالة التشغيل بموافقة وزارة الخزانة .

٥ — تلتزم المؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة التي لم تنشأ بها إدارات — لمراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة وما يتبعها بصرف أتعاب مراقبي الحسابات الذين يندبهم الجهاز المركزي للحسابات إعمالا لنص المادة (١٣) من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ، بناء على قرارات تصدر من رئيس الجهاز المركزي للحسابات خصما على الاعتماد المخصص بميزانية كل منها وعلى أن تتولى كل مؤسسة أو هيئة عامة تحصيل مبلغ مماثل من الشركات والمنشآت التابعة لها التي تتم رقابة حساباتها .

٦ — يراعى تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٩٦٥/١/٢٥ بإيقاف استئجار سيارات الركوب كما يراعى تنفيذ تعليمات وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية الصادرة بكتابها الدوري رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ في هذا الشأن .

٧ — تصرف دفعات مقدمة في أول يولييه وأول أكتوبر وأول يناير من كل سنة مالية بواقع $\frac{1}{3}$ الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الكهرباء والانارة والمياه المدرجة في ميزانية كل جهة (*) .

وتخصم هذه الدفعات المقدمة على بنود الميزانية مع قيدها في الحسابين النظاميين المخصصين لمراقبة ورود الفواتير على أن تسدد قيمة المطالبات الخاصة بالثلاثة شهور الأخيرة من السنة المالية في ضوء ما تسفر عنه المحاسبة عن الدفعات المقدمة المذكورة بعد حساب الاستهلاك الفعلي في الشهور التسعة الأولى بحيث تتم المحاسبة وتصفية الحسابين النظاميين المشار إليهما ودفع المستحق للجهة القائمة بالخدمة حتى نهاية شهر يونيه في المواعيد المحددة لقفيل حسابات السنة المالية المختصة .

٨ — ولا يجوز استخدام وفور اعتمادات الكهرباء والانارة والمياه في مقابلة تجاوزات لبنود أخرى، ويرخص تطبيقا للسادة ٢٣ من التأشير العامة — للجهات بتجاوز الاعتمادات المذكورة في ضوء ما تسفر عنه المحاسبة الفعلية مقابل وفر مماثل في اعتمادات بنود الباب الثاني المرخص باستخدام وفورها بجميع مجموعات الباب فيما عدا المجموعة السادسة "فائض العمليات الجارية" .

(*) بند ٢ — نوع ٤ (كهرباء) ، بند ٦ — نوع ١ (مياه) ، بند ٦ — نوع ٢ (انارة) من مجموعة المستلزمات السلعية .

— الفقرات من (١) الى (٥) واردة ضمن التأشير العامة المرافقة لقرار ربط الميزانية .

الأحكام الخاصة بالباب الثالث

١ - لا يجوز التعاقد على أى مشروع من المشروعات الاستثمارية الواردة بميزانيات الخدمات والهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية والصناديق التي لا يتسنى تدبير النقد الأجنبي اللازم لتمويلها أو التسهيلات الائتمانية حتى تغطي احتياجاتها .

ولا يبدأ فى تنفيذ أى مشروع جديد إلا بعد العرض على اللجنة الاقتصادية ، وتقوم الوزارات بعرض توزيع النقد الأجنبي المخصص لها فى حدود ٨٠٪ - بعد استبعاد المخصص منه للمصروفات غير المنظورة - على اللجنة الاقتصادية لإقراره ، كما يجزى ما يقابل قيمة هذه النسبة من احتياجات من النقد المحلى ويكون الترخيص بالصرف من المبالغ المجمدة بموافقة اللجنة الاقتصادية .

٢ - على أقسام وفروع الخدمات ووحدات الادارة المحلية والمؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة ، الإلتزام بالتكاليف الكلية لكل مشروع من المشروعات الواردة بالباب الثالث (إستخدامات استثمارية) والمحددة بالاتفاق مع وزارة التخطيط ، أما المشروعات التي لم تحدد تكلفتها الكلية فعلى الجهات المذكورة الاتصال بوزارة التخطيط للاتفاق معها على التكاليف الكلية لهذه المشروعات والى أن يتم ذلك لا يجوز الارتباط والصرف عليها إلا فى حدود الاعتمادات المدرجة لها فى الميزانية .

٣ - ينبغي قصر شراء السيارات على تلك المنتجة محليا فى حدود القرارات والقواعد المعمول بها فى هذا الشأن .

٤ - الجهات التي لم يتم توزيع اعتمادات الاستخدامات الاستثمارية الخاصة بها على مشروعاتها المختلفة ومكوناتها النقدية ، عليها قبل البدء فى الارتباط أو الصرف على هذه المشروعات أن تقوم بتوزيع هذه الاعتمادات على المشروعات المختلفة مع بيان المكون النقدى لكل منها والتكاليف الكلية لكل مشروع وذلك بموافقة وزارتي التخطيط والخزانة .

الأحكام الخاصة بالباب الرابع

١ - لا تصرف الأقساط المستحقة للحراسات إلا بموافقة وزارة الخزانة وبعد سداد مستحقات الضرائب الواجبة الأداء(*) .

(*) يراعى ما أوضحه كتاب دورى وكالة الوزارة لشئون الميزانية رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ ، صادر فى ٢٨/٥/٦٨

— الفقرتان ٢٤١ و ٢٤٢ من التأشيرات العامة المرافقة لقرار ربط الميزانية .

— الفقرة (١) من الباب الرابع من ضمن التأشيرات العامة المرافقة لقرار ربط الميزانية .

القسم الثاني

قواعد

خاصة بميزانية الخدمات الحكومية

إيرادات الخدمات الحكومية :

— تقوم وكالة الوزارة لشئون الميزانية بالتعاون مع أجهزة تحصيل الإيرادات في وضع التنظيم الكافي لإحكام عمليات التحصيل والرقابة عليها . وعلى أجهزة التحصيل وضع كافة البيانات والدفاتر والمستندات تحت تصرف ممثلي الميزانية والمتابعة بوزارة الخزانة وكذلك كل القرارات والتعليمات الداخلية التي تتعلق بتحصيل الإيرادات وأحكام الرقابة عليها ، بحيث ييسر لوكالة الوزارة لشئون الميزانية الحصول على صورة كاملة واضحة لحالة التحصيل وأسباب الاختلاف بين التقديرات والمتحصلات .

— على أجهزة التحصيل مراعاة الالتزام بالتبويب الخاص بالإيرادات الوارد بمجلد الميزانية مع مراعاة الفصل بين الإيرادات الجارية السيادية والخدمية والإيرادات الرأسمالية .

تفتح كل وحدة حسابية دفاتر إيراداتها (استمارة ٨١ ع . ح) على مستوى الأقسام والفروع والفصول والأبواب والأنواع الصادرة بها ميزانيتها فضلا عما تكلف بتحصيله من أنواع أخرى .

— تشمل بيانات دفاتر الإيرادات فضلا عن الإيرادات النوعية للوحدة كل بيانات الإيرادات الأخرى التي تكلف بتحصيلها من الأقسام العامة التي تشترك في تحصيلها أكثر من وحدة حسابية . ويتم فتح الدفاتر وفقا لأنواع الإيرادات التي تبلغ بها للقيام بتحصيلها . وعلى الوحدة أن تتابع التحصيل وهي المسئولة عن إتمامه في المواعيد المقررة . أما ما لم يحصل فيتبع بشأنه ما يلي :

— يتم حصر جميع ما يكون مستحقا للحكومة من أموال وعوائد ورسوم ومستحقات أميرية تأخر تحصيلها وتقيد بالنظام الآتي :

(أ) تقوم المصالح بامساك سجلات خارج الحسابات لقيود وحصر المبالغ المتأخر تحصيلها من ضرائب ورسوم عقارية وضرائب على دخول الأفراد وضرائب على دخول الأعمال وضرائب ورسوم التركات وضرائب ورسوم سلعية وضرائب الدمغة وفروق أسعار وغير ذلك من الرسوم والمستحقات الأميرية كل نوع على حدة ، ويسدد في السجلات المذكورة جميع ما يحصل أو يصدر أمر بالتجاوز عنه من هذه المبالغ سواء كانت مقيدة في السنة الحالية أو في السنوات السابقة .

(ب) وفي نهاية السنة المالية تقوم المصالح بترحيل الباقي الذي لم يحصل أو يتجاوز عنه في هذه السجلات ، وتستمر في عملية الحصر بالكيفية الموضحة آنفا ، على أن ترسل إخطارا في ميعاد لا يتجاوز يوم ١٥ من شهر يولييه على الأكثر من كل سنة إلى قلم الحسابات ، يوضح فيه أصل المتأخر تحصيله من كل نوع لغاية آخر السنة المالية المنتهية ، والمبالغ التي كان مقررا تحصيلها في تلك السنة ومقدار ما حصل ، ومقدار ما صدر أمر بالتجاوز عنه من المبالغ في خلال السنة المذكورة .

(ج) يقوم قلم الحسابات بعمل تسوية لاثبات الباقي من عملية السنة المنتهية من كل نوع وذلك بحساب شهر يولييه خصما على حساب ” ديون مستحقة للحكومة ” بالسداد ” تسوية مطلوبات الحكومة ” .

— كل ما يحصل من المبالغ المقيدة بحساب الديون المستحقة للحكومة يضاف لدى التحصيل إلى إيرادات الميزانية العامة مباشرة أو إلى الحساب المختص وفي نفس الوقت تعمل هذه تسوية بخصمه على حساب تسوية المطلوبات مقابل تسديده إلى حساب الديون لإزالته من هذين الحسابين .

— وتبقى قيمة الديون التي يتعذر تحصيلها من المدينين لفقرهم أو بسبب عدم الاستدلال عليهم بحساب الديون المستحقة للحكومة أو بحساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية حسب الحالة إلى أن يتم تحصيلها خلال المدة المقررة قانونا لسقوط الحق في المطالبة بها .

— إذا لم يظهر لغاية انتهاء المدة القانونية لسقوط الحق أى ملك وتعذر لهذا تحصيل المبلغ المطلوب منه فعلى المصلحة المقيد المبلغ لديها بحساب الديون المستحقة للحكومة أو بحساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية أن تعرض الأمر على وزارة الخزانة كي تفيدها عن كيفية تسويته على جانب الحكومة ويستثنى من ذلك الدين الذى تزيد قيمته على مائة جنيه أو يكون عبارة عن مبالغ مختلفة مهما كانت قيمتها ويكون قد صدر عنه حكم فى كلتا الحالتين فإنه يجب الاستمرار فى تعقب المدين أو المجلس ما دام على قيد الحياة . ويمنع كل تقصير فى تنفيذ ذلك ملزما لمرتكبه برد ما سقط من حق الحكومة فيه نتيجة هذا التقصير .

— يراعى فى تحصيل الأنواع المذكورة بعد الاجراءات والمواعيد المبينة قرين كل منها . وإذا ما رعى اسباب أو لآخر تغيير هذه المواعيد فيتم التعديل قبل حلول مواعيد الاستحقاق وذلك بالاتفاق مع وكالة الوزارة لشئون الميزانية بوزارة الخزانة :

ضريبة الأمن القومى :

ويتبع فى تحصيل هذه ضريبة الأمن القومى ذات الاجراءات والقواعد والمواعيد الخاصة بضريبة الدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته .

الإتاوات :

تحصل الإتاوات على أربعة أقساط متساوية خلال أشهر سبتمبر وديسمبر ومارس ويونيه .

رسوم دعم الملاحة البحرية :

ينبغى على المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى سداد هذه الرسوم بالكامل فور تحصيلها لوزارة النقل التى تقوم بتسويتها للإيرادات العامة للدولة .

فروق الأسعار :

— تضمنت إيرادات الدولة قسما خاصا بفروق الأسعار يندرج تحته باين خصص الباب الأول لفروق أسعار الكهرباء وهذه الفروق عبارة عن الرسوم التى كانت تحصل لحساب المجالس المحلية طبقا لقواعد سابقة على صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية والى تقرر اعتبارها من الإيرادات السيادية للدولة وتخرج عن نطاق موارد المجالس المحلية المنصوص عليها فى القانون المذكور وهذه المبالغ يتم تسديدها رأسا من مؤسسة الكهرباء إلى وزارة الخزانة تحت حساب خاص يفتح بالبنك المركزى لفروق أسعار الكهرباء . وقد روعى استبعاد حصيلة هذا النوع من إيرادات المجالس المحلية .

أما المبالغ المتأخرة والى كان مقررا تسديدها للمجالس المحلية بإعتبارها مدرجة ضمن ميزانيات المجالس المحلية والى روعيت فى عمل الموازنة بين موارد واستخدامات كل محافظة فإنه نظرا لانتهاى السنة المالية للمحافظات ووجود فائض فى ميزانيات المحافظات الثلاثة التى كانت هذه الإيرادات ضمن مواردها فإنها والحالة هذه تعتبر زائدة على حاجتها وإعمالا للمواعيد القانونية السليمة فإن هذه المبالغ يتم توريدها هى الأخرى لحساب وزارة الخزانة تحت اسم فروق أسعار الكهرباء عن سنوات سابقة .

أما الباب الثانى لفروق الأسعار فقد خصص لفروق أسعار السلع التى ستجنب فى حساب خاص باسم وزارة الخزانة بالبنك المركزى ويتبع بشأنها ما يلى :

على كافة منشآت القطاعين العام والخاص أن تقدم إلى مصلحة الضرائب بياناً بأرصدة السلع التى كانت موجودة لديها فى اليوم السابق لصدور قرارات رفع أسعارها ، مع توريد فروق الأسعار المستحقة للخزانة العامة بالنسبة لما يتم توزيعه أو بيعه من تلك السلع .

على كافة الوحدات الإنتاجية المنتجة للسلع التى رفع سعرها وتلك التى تقوم باستيرادها أن تقوم بحجز فروق الأسعار فى المنبع وتوريدها إلى البنك المركزى وذلك اعتباراً من التاريخ الذى تقر فيه رفع أسعار تلك السلع، على أن يتم تسليم السلع إلى التجار أو المشترين بأثمانها شاملة الزيادة .

يتم سداد فروق الأسعار المذكورة كل خمسة عشر يوماً إلى البنك المركزى فى حساب "فروق الأسعار المستحقة للخزانة العامة" بمقتضى شيكات فى ميعاد غايته اليوم العشرين بالنسبة للخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر واليوم الخامس من الشهر التالى بالنسبة للخمسة عشر يوماً الثانية من الشهر السابق .

تسرى فائدة تأخير بواقع ٦ ٪ على فروق الأسعار التى لا يتم توريدها للبنك المركزى فى مواعيد استحقاقها .

تتولى المراقبة العامة لفروق الأسعار بمصلحة الضرائب تحقيق البيانات المشار إليها فيما تقدم وعليها متابعة قيام كافة الجهات بتوريد فروق الأسعار المستحقة للخزانة العامة فى مواعيد استحقاقها إلى البنك المركزى والتحقق من صحة هذه الفروق .

ويرسل للمراقبة العامة لفروق الأسعار بمصلحة الضرائب كشف تفصيلى ببيان مفردات كل مبلغ يتم تسديده للحساب المخصص لفروق الأسعار بالبنك المركزى ، كما ترسل صورة من هذا الكشف للإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية بوزارة الخزانة .

وعلى المراقبة العامة لفروق الأسعار بمصلحة الضرائب موافاة وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية (قطاع الإيرادات) ببيان شهرى للحاصل من فروق الأسعار مع توضيح أسباب الزيادة أو النقص عن معدلات التحصيل الشهرية .

المستقطع من مرتبات العاملين :

(١) يضاف المستقطع من مرتبات العاملين العاملين بقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وكذا المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية وما أدخل عليه من تعديلات أولاً بأول إلى حصة إيرادات ميزانية الخدمات (قسم ٨ - باب ٤ - بند ١) إذ أن قانون المعاشات الأخير أوجب أن تتحمل ميزانية الخدمات بما قد يستحق لهؤلاء العاملين من تعويض مقابل ما يستقطع منهم .

وينبغى التفرقة بين حصة هذا النوع وبين ما يستقطع من غير هؤلاء العاملين من باقى طوائف العاملين حيث أن ما يستقطع من الطوائف الأخيرة يسدد إلى الجهات التى تتحمل بالتعويض كالميزة العامة للتأمين والمعاشات .

(ب) المستقطع من مرتبات العاملين المدنيين والعسكريين عن الادخار :

تقتطع من مرتب أو أجر المتفع بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ اشتراك ادخار بواقع ٢,٥ ٪ (اثنين ونصف فى المائة) من مرتبه أو أجره الشهرى .

وتخضع لحكم الاستقطاع مدد الاعارة والإجازات الدراسية والتكليف والإجازات الاعتيادية الاستثنائية التي تلى تاريخ التعيين إذا أدت عنها اشتراكات التأمين والمعاشات المستحقة عنها طبقا لقانون المعاشات أو التأمينات المعامل به المتفع .

ولا تخضع مدة التجنيد لحكم الاستقطاع .

وتعفى الاشتراكات المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر من الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت وتعفى من رسم الدمغة تلك الاشتراكات والاستمارات والمستندات والشهادات والمطبوعات وكافة الأوراق والطلبات المتعلقة بهذا القانون .

كما تعفى الأموال المدخرة وفوائدها المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم بسائر أنواعها .

أما رصيد الأموال المدخرة وفوائدها (الخاصة بالعاملين الذين ينقل احتياطي معاشهم طبقا لأحكام المادتين ٢٧ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والمادة ٨٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) فننقل الى الجهة المنقول إليها احتياطي المعاش .

الإيرادات المحصلة نظير تأدية خدمات :

ينبغى أن تتخذ الوحدات الحكومية المكلفة بتحصيل هذا النوع حسب التبليغ المرسل إليها الإجراءات اللازمة للتحصيل أولا بأول من الجهات المختلفة ومنها المؤسسات والهيئات وتضيف ما تحصله إلى نوعه من الإيرادات بدفاتها وكشف حسابها ، إلا إذا كان قد روى فى وضع ميزانياتها أن تستبعد المبالغ المحصلة من إجمالى الباب السابق الصرف منه مقابل ما سيحصل من الجهات التي تؤدي الخدمة لصالحها مثل ما جاء بميزانية وزارة الري عن الأعمال التي تصنع بالورش الأميرية .

حصول إيرادات بذرة القطن :

نقلت هذه الحصيللة من الإيرادات العامة للدولة إلى موارد الهيئة العامة للسلع التموينية التي تقوم بتحصيلها من المؤسسة المصرية العامة للقطن وفقا للإجراءات التي كانت تتبع فى تحصيلها .

الرسوم الإضافية على الملاهى : يجب على محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد كل فى دائرة اختصاصها تحصيلها وتوريدها لوزارة الخزانة مباشرة .

أما باقى المحافظات فعلى مصلحة الأموال المقررة تحصيل هذه الرسوم وتوريدها إلى وزارة الخزانة .

الرسوم الإضافية على السيارات : يراعى بشأنها قرار السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ ، وعلى وزارة الداخلية تحصيلها وتوريدها للخزانة العامة .

إيرادات المجالس المحلية :

يتبع فى شأنها ما جاء بالقسم الخاص بالإدارة المحلية على أن تفتح حسابات خاصة لقيد وحصر المبالغ المتأخر تحصيلها على غرار ما ذكر فى الأحكام العامة للإيرادات .

— ينبغى على الجهات الداخلة ضمن ميزانية الخدمات والتي تشمل موارد الرأسمالية بميزانية السنة المالية ٦٨ / ٦٩ على الأنواع التالية من الموارد موافاة الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات

الخارجية بالشيكات الخاصة بتلك المبالغ رأسا لترسل بمعرفة هذه الإدارة العامة للبنك المركزى لى يقوم البنك بقيدها بالحساب الحديد الذى فتح لهذا الغرض باسم "ح/موارد رأسمالية خدمات ٦٨/٦٩" وهذه الأنواع هى :

- (١) أقساط تعويضات تتحملها ميزانية الدين العام عن الحراسة العامة .
- (٢) أقساط استهلاك السلف الممنوحة للمجالس البلدية والقروية وغيرها .
- (٣) أقساط تملك السيارات الحكومية .
- (٤) أقساط تملك مساكن .
- (٥) المبيعات من المخازن .
- (٦) مبيع أراضى .
- (٧) مبيعات أصول ثابتة .
- (٨) مبيعات لجنة المبيعات الحكومية .
- (٩) المتحصل من تكاليف إنشاء المصارف الحقلية المغطاة .
- (١٠) مقابل دفعات سبق سدادها عن سنوات سابقة .

وبالنسبة لأقساط السيارات الحكومية المملوكة : فيتعين على كل جهة من الجهات التى نفذت إجراءات تملك السيارات الحكومية للعاملين بها فى ضوء القرارات والقواعد الصادرة فى هذا الشأن خصم تلك الأقساط من المرتبات وسدادها بشيكات لأمر وزارة الخزانة " الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية " وفقا لأحكام الكتاب الدورى رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وكالة الوزارة لشئون الميزانية فى ١٨/٧/١٩٦٧ ، مع مراعاة أحكام الكتاب الدورى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٧ والذى يقضى بمتابعة إجراءات التحصيل وخصم ثمن كل سيارة مباحة على حساب جارى " الديون المستحقة للحكومة " مقابل السداد لحساب جارى " تسوية مطلوبات الحكومة " ، على أن تقوم كل جهة بإجراء قيد عكسى أولا بأول فى الحسابين الجارين المذكورين بقيمة الأقساط التى تخصم من العاملين ويجرى سدادها لوزارة الخزانة ، ويعتبر رئيس حسابات كل جهة مسئولا عن كل ما يخالف ذلك .

أما الإيرادات الرأسمالية للمجالس المحلية فتشتمل على بندين هما (بند ١) موارد غير متكررة و (بند ٢) مقابل قروض الإسكان الحضرى للمحافظات فى حالة وجوده بكل محافظة .

— قبول الأوراق المالية وفاء لسداد رسوم وضرائب التركات (وتمثل إيرادات لمصلحة الضرائب) : ينبغى على مصلحة الضرائب التنبيه على المأموريات التابعة لها مراعاة الشروط التالية عند قبول الأوراق المالية أو السندات الحكومية وفاء لضريبة التركات ورسم الأيلولة وهذه الشروط هى :

(١) تنفيذ القواعد الواردة فى كتاب وزارة الخزانة رقم ٦٢٢ - ٧/٢/٧ ج ٢ بتاريخ ١١/٩/١٩٦٧ والمذاع بكتاب دورى المصلحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٣/١٠/١٩٦٧ عن كيفية المحاسبة بين وزارة الخزانة والمصلحة عن قيمة تلك الأوراق المالية .

(٢) أن يكون إيداع الأوراق المالية بمحفظه الحكومة بالبنك المركزى إيداعا نهائيا بعد الاتفاق مع الورثة بصفة نهائية عند تسوية ضرائب التركات المستحقة .

(٣) تقدير القيمة الشرائية عن كل نوع من الأوراق المالية وفقا للقوانين والقرارات والقواعد الصادرة فى هذا الشأن وتحت مسئولية مأموريات الضرائب المودعة وإبلاغها للبنك المركزى المصرى عند الإيداع لإثباتها على الايصالات المسلمة للمودعين .

ويقوم البنك المركزى بموافاة الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية بكشف حركة الأوراق المالية الشهرية مرفقا بها صوراً من ايصالات الإيداع موضحاً بها القيمة الشرائية لتلك الأوراق حتى يمكن إثبات القيود اللازمة عنها فى السجلات الحسابة .

استخدامات الخدمات الحكومية :

— تفتح دفاتر المصروفات (استمارات ٨١ ع. ح) مفصلاً بها كل بيانات ميزانية الوحدة الحسابية على مستوى أنواع البنود مضافاً إليها بيانات الأنواع التي تقوم بصرفها سواء من الأقسام العامة أو من مصروفات ميزانيات أقسام أخرى ومنها ما يقتضى صرفه لتنفيذ الأحكام القضائية المدرجة بميزانية قسم (٣٧) وزارة الخزانة فرع (١) الديوان العام تحت نوع (٦) مصروفات تنفيذ الأحكام القضائية بالبند (٨) مصروفات خدمية متنوعة ، بالمجموعة ٣ — المستلزمات الخدمية ، بند (٤) فوائد محلية بالمجموعة (٤) مصروفات تحويلية جارية ، وبند (٣) تعويضات وغرامات بالمجموعة (٥) مصروفات تحويلية جارية تخصيصية وذلك تنفيذاً للكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٥ على أن تحصر الوحدة ما تصرفه في كل شهر من هذه الأنواع وتخطر به وزارة الخزانة (الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية) في الأيام الثلاثة الأولى من الشهر التالى حتى يتسنى لها مراقبة حال البند وعلى الجهات التي تتولى الإنفاق من هذا النوع مراعاة ما جاء بالكتاب الدورى رقم ف ٥٠ — ١٥/١ ج ٤ الصادر في ١٩٥٦/٩/٦ .

كذلك لا يتم الصرف على النوع ١٠ — (مصروفات غير متظرة) بالبند ٨ مصروفات خدمية متنوعة (المجموعة ٣ — المستلزمات الخدمية) المدرج بميزانية قسم (٣٧) وزارة الخزانة فرع (١) الديوان العام الا بموافقة وزير الخزانة .

هذا وينبغي موافاة وزارة الخزانة (الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية) بالمبالغ المطلوب الارتباط بها قبل الصرف وفقاً لأحكام الكتاب الدورى ٨٨ لسنة ١٩٦٢

— وعلى كافة الوحدات الحسابية مراعاة التعليمات التالية عند الصرف :

● لا يتجاوز الحد الأقصى الذى تقوم بصرفه شهرياً الجهات الداخلة في ميزانية الخدمات ووحدات الإدارة المحلية (ويسرى ذلك على الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل) على $\frac{1}{13}$ من التقديرات التي رصدت لها مضافاً إليه ما لم يصرف من هذه النسبة في الشهور السابقة الا في الحالات المرتبطة بسداد الالتزامات الخارجية (*) .

● هذا وتستثنى اعتمادات الإعانات المدرجة بالباب الثانى — مجموعة ٥ (مصروفات تحويلية جارية تخصيصية) من النسبة المشار إليها ، أما بالنسبة لإعانات الدعم فيقتضى قبل صرفها الرجوع الى وزارة الخزانة (وكالة الوزارة لشئون الميزانية) كما تستثنى من هذه النسبة الاعتمادات المخصصة للأقسام العامة التي يتم الصرف منها في الحدود الموضحة قرين كل منها بمعرفة الجهات المختصة وذلك وفقاً للتفصيل التالى :

اعتمادات فرع ١ - الدين العام :

يتم الصرف على هذا الاعتماد حسب مواعيد دفع الأقساط والفوائد .

اعتمادات فرع ٢ - المعاشات التي تدفعها وزارة الخزانة :

تصرف هذه المعاشات بموجب شيكات تسحب لهذا الغرض ويؤشر بأعلاها بكلمة "معاشات" .

اعتمادات فرع ٣ - اعتماد إجمالي للإصلاح الوظيفي :

يكون الصرف على هذا الفرع طبقا للقرارات التي تصدر من وزير الخزانة وفقا للتأشير العام رقم (١) .

اعتمادات فرع ٤ - اعتماد إجمالي تحت التوزيع :

يكون الصرف على هذا الاعتماد في الأغراض المبينة بالتأشير العام رقم ١٤ بموافقة وكالة الوزارة لشئون الميزانية .

اعتمادات فرع ٥ - اعتماد إجمالي لتشجيع الحوافز الفردية :

يصرف من هذا الاعتماد في الأغراض المبينة بالتأشير العام رقم ١٢ .

اعتمادات فرع ٦ - اعتماد إجمالي للعاملين الزائدين عن حاجة السد العالي :

يصرف من هذا الاعتماد وفقا للقواعد المبينة بالتأشير العام رقم ٢١ .

وعلى الجهات التي تتولى الإنفاق خصما على تلك الفروع أن تؤثر بأعلى الشيكات التي تصدرها بشكل واضح جدا ما يبين نوع الحساب الذي ينبغي على البنك أن يصرف منه الشيكات التي تصدر في هذا الشأن .

هذا ولما كانت بعض الجهات التي يتقرر لها مبالغ من اعتمادات الأقسام العامة تقوم بالصرف بدون سابق ارتباط قبل الصرف ؛ لذلك وضمنا لإحكام الرقابة على المصروفات التي يعود خصمها على الأقسام العامة أو على مصروفات ميزانيات أخرى ، وتفاديا من مسئولية الصرف بالتجاوز ومنعا من حدوث التكرار في الصرف - فإن وزارة الخزانة ترى أن تقوم الجهات المختصة باتباع القواعد الآتية عند طلب الخصم بمصروف يتعلق باعتمادات الأقسام العامة أو على اعتمادات مصروفات مدرجة بميزانيات أقسام أخرى :

(أ) موافاة وزارة الخزانة (الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية) بالمبالغ المقترح خصمها ليتسنى الارتباط بها .

(ب) قيد ما يصرف في سبيل الغرض المخصص من أجله المبالغ بعنوان (الأقسام العامة ٣٨ الفرع المختص) في كشف الحساب الشهري (استمارة ٧٥ ع.ح) في الجهة التي تم الصرف بمعرفتها مع إرسال المستندات الخاصة بها إلى الجهاز المركزي للحاسبات وذلك بالنسبة لأجهزة الخدمات .

أما بالنسبة للهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل ووحدات الإدارة المحلية فعليها قيد ما يخصم على الأقسام العامة على حساب جاري مبالغ مدينة تحت التسوية طرف وزارة الخزانة (الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية) ومطالبتها بسداده وعلى الوزارة المذكورة السداد خصما على القسم العام على أن يتم تسوية هذا الحساب قبل نهاية السنة المالية .

(ج) موافاة الجهة المختصة بمراقبة الارتباطات (الادارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية) بوزارة الخزانة بكشف موضع به قيمة المبالغ المنصرفة شهريا على هذه الأقسام لمطابقتها على المبالغ السابق الارتباط بها وكذلك موافاتها أولا بأول ببيان الوفر المشطر من الاعتمادات المصرح بالارتباط بها ليتسنى رده للاعتمادات لمواجهة ما يستجد من طلبات أخرى .

● يقصد بمصروفات تأدية الخدمات المصروفات التي تقوم بها بعض الجهات لحساب جهات أخرى وأدرج الاعتماد في ميزانية الجهات الأولى واستبعد ما يقابله من جملة ربط الباب المدرجة فيه تلك المصروفات مقابل تحصيله من الجهة التي تؤدي الخدمة لصالحها .

هذا وإذا طلبت الجهة التي تقوم بتأدية الخدمة دفعة مقدما من الجهة صاحبة الشأن فعلى الأخيرة أن تتخذ الإجراءات اللازمة ثم ترفق المستندات بعد استيفائها باستمارة الصرف (٥٠ ع . ح) ويخصم بالقيمة على بنود مصروفات الميزانية مباشرة تنفيذا للنشور العام رقم ١ لسنة ١٩٦٥ وفي نهاية السنة تجرى تسوية أخرى بقيمة ما لم يتم إنجازها أو توريده حتى ٣٠ يونيو وذلك باستبعاد تلك القيمة من حساب بنود مصروفات الميزانية مقابل الخصم على حساب جارى مبالغ مدينة تحت التسوية طرف الجهة السابق الصرف لها، وفي السنة التالية تطالب الجهة المدينة بسداد المبلغ الباقي طرفها بشيك إذا لم يكن مستحقا لها مبالغ طرف الجهة الدائنة أو بعد استئزال ما قد يكون مستحقا من مبالغ طرف الجهة الدائنة وتجري التسوية اللازمة في هذا الشأن .

مع ملاحظة إجراء القيود الحسابية الخاصة بالمبالغ المدفوعة مقدما وفقا لما هو موضح فيما بعد (*) .

أما الجهة التي صرف إليها المبلغ فإنها تخصم المستحق من إجمالى المستبعد بدفاتر المصروفات بقيمة ما لم يؤد مقابله عمل أو توريد مقابل التعليق بحساب جارى مبالغ دائنة تحت التسوية توطئة لصرفه إلى الجهة صاحبة الحق لتقوم بدورها بتسديده إلى حساب جارى مبالغ مدينة تحت التسوية كما ذكر بالفقرة السابقة .

هذا وينبغي على الجهات التي تؤدي لها بعض الخدمات نظير سداد بعض المصروفات الإدارية أو الأتعاب أن تقوم بسداد تلك المصروفات أو الأتعاب بمجرد إتمام التعاقد .

● نصت التأشيرات المرافقة لقرار ربط الميزانية على :

”تحول لجنة العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى السلطات الآتية بالنسبة للاعتمادات المدرجة للعلاقات الثقافية والتعاون الخارجى :

(١) نقل الاعتمادات فى باب من جهة إلى ذات الباب فى جهة أخرى طبقا لاحتياجات الصرف الفعلى .

(ب) تقرير صرف الاعتمادات المدرجة أو إيقاف صرفها طبقا لما يستجد من ظروف“ .

ونظرا لما تبين من أن بعض الجهات تقوم بالخصم بتكاليف العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى على غير البنود المختصة مما يصعب معه تحديد التكاليف التي تتحملها الدولة فى هذا الصدد فإن وزارة الخزانة تسترعى نظر الجهات إلى اتباع ما يأتى :

(١) المرتبات الأصلية للتدوين بالخارج :

يخصم بالمرتبات الأصلية للتدوين بالخارج (البعثة التعليمية بالسودان ، المكاتب والمراكز الثقافية ، البعثات التعليمية للأزهر . . .) على بند ١ — الدرجات الدائمة على أن تكون الدرجات المخصصة لهؤلاء المتدوين مصرفا ماليا لمرتباتهم .

(*) أنظر « قيود حسابة مختلفة » .

(ب) مكافآت الخبراء الأجانب :

يخصم بمكافآت الخبراء الأجانب الذين يفدون إلى ج . ع . م . عن طريق التعاقد المباشر أو عن طريق التبادل الثقافي على اعتماد النوع ١ — مكافآت الخبراء الوطنيين والأجانب (ب) — مكافآت خبراء أجانب (المدرج بالبند ٢ — المكافآت الشاملة بالباب الأول .

(ج) المعارون وتحمل الميزانية بمرتباتهم :

يخصم على البند ٣ — المعارون وتحمل الميزانية بمرتباتهم بقيمة ماتحمله الجهة من تكليف المعارين منها للخارج وفقا للاتفاقيات التي تعقد وتقتضى بتحمل الجهات التي يعملون بها بالجمهورية بالمرتبات وفروقاتها وما يتبعها من رواتب وبدلات وفقا للقواعد المنظمة للإعارات .

(د) الرواتب المتعلقة بالعلاقات الثقافية :

يخصم على النوع ٣٧ — رواتب وبدلات مختلفة أخرى بالبند ٦ (الرواتب والبدلات) بما يخص العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى من بدل التمثيل وراتب السودان والاغتراب وبدل السكن بالخارج وراتب الاستقبال والضيافة وغلاء السودان والعلاوة العائلية . ويمكن للجهات إبراز ما يصرف من هذه الرواتب تحت مسمياتها الفرعية .

(هـ) الحصة فى صناديق التأمين والمعاشات والتأمين الصحى .

يخصم بما يتعلق بالعلاقات الثقافية فى هذا الشأن على البند ٢ "مزايا نقدية" من المجموعة (٢) بالباب الأول بالنسبة للتشدين والمعارين .

(و) المصروفات العامة :

يخصم بما يصرف على العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى على اعتماد النوع ١٦ — تكاليف العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى المدرج بالبند ٨ — مصروفات خدمية متنوعة (مجموعة ٣ — المستلزمات الخدمية) ومن ذلك :

اشتراكات فى هيئات دولية .

نفقات إقامة معارض ومتاحف ومؤتمرات دولية بالخارج .

تكاليف معهد مدريد .

تكاليف الشعبة القومية لليونسكو .

تكاليف تبادل البعثات والوفود مع الحكومات الأجنبية وتنفيذ المعاهدات الثقافية

تكاليف البعثة التعليمية بالسودان .

تكاليف المكاتب والمراكز الثقافية ومكاتب البعثات .

نقل وانتقال المعارين والمتشدين للخارج .

تكاليف إصدار نشرات ثقافية ودعائية بالخارج .

نفقات استقبال وزيارات دولية وتكاليف الاشتراك فى المؤتمرات الدولية .

وعلى الجهات أفراد حساب لكل نوع من هذه الأنواع الفرعية والخصم عليه بما يصرف فى هذا الغرض حتى يسهل حصر كل منها .

(ز) الإعانات المخصصة للعلاقات الثقافية والتعاون الخارجى أفرد لها عنوان خاص ضمن بند الإعانات بالمصروفات التحويلية الحارية التخصيصية باسم "إعانات العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى" .

(ح) يراعى تحميل كل بند ونوع بند فى كل ما سبق بفروق العملة ومصاريف التحويل الخاصة به .

● أدرجت الاعتمادات اللازمة للمعونة الفنية لليمن والجزائر بالجهات الآتية :

بميزانية القسم ٢٩ — وزارة الخارجية .	١٠٠,٠٠٠
ينخصم عليه بتكاليف المعارين للجزائر من غير العاملين بوزارة التربية والتعليم .	
بميزانية القسم ١٧ — وزارة التربية والتعليم .	٧٢٨,٠٠٠
وينخصم عليه بتكاليف المعارين لليمن والجزائر من العاملين بوزارة التربية والتعليم .	
بميزانية القسم ١٩ — الأزهر .	٢٠٤,٠٠٠
وينخصم عليه بتكاليف المعارين لليمن والجزائر من جامعة الأزهر والأزهر .	
	<u>١,٠٣٢,٠٠٠</u>

هذا وقد تضمنت التأشيرات العامة المرافقة لقرار ربط الميزانية التأشير العام رقم ٢ بالسلطات المخولة للجنة العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى بوزارة الخارجية وعلى الجهات الداخلة فى ميزانية الخدمات ووحدات الإدارة المحلية عند طلب تجاوزات لاعتمادات العلاقات الثقافية الرجوع إلى هذه اللجنة .

● فيما يتعلق بالاستخدامات الرأسمالية فينبغى أن ينخصم بما يصرف فى هذا الشأن على الحساب المفتوح بالبنك وفقا لآداب الإدارة العامة لحسابات الحكومة الدورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ وأن تستعمل فى الصرف من هذا الحساب الشيكات المخصصة لهذا الغرض .

وعلى كل جهة أن تراعى عند الصرف من اعتمادات الاستخدامات الرأسمالية أن تنفذ النظام المذكور بعد عند قيد المبالغ المصروفة فى الدفاتر أو سحب الشيكات الخاصة بها أو تحوير كشوف حساباتها، مع التقيد بما جاء بالكتاب الدورى سالف الذكر مع مراعاة ما يلى :

(١) الإدارة المحلية :

يتبع بشأنها ماورد بالقسم الخاص بالإدارة المحلية .

(ب) وزارات الخدمات المتعلقة بالإدارة المحلية :

الاستخدامات الرأسمالية الخاصة بالدواوين العامة للوزارات التى تبشر نشاطا متعلقا بالإدارة المحلية يتبع بشأنها ما يرد بعد خاصا بباقي وزارات ومصالح الخدمات .

أما بخصوص اعتمادات الخدمات التى تتولى المحافظات ووحدات الإدارة المحلية إنفاقها فيتبع بشأنها ما ورد بالقسم الخاص بالإدارة المحلية .

(ج) فى باقى وزارات ومصالح الخدمات (خلاف ما تقدم)

عند الخصم على الاستخدامات الرأسمالية تسحب بالقيمة شيكا (رأسماليا) طبقا لما جاء بالكتاب الدورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ ، الصادر من الإدارة العامة لحسابات ومشتريات الحكومة فى ١٩٦٣/٥/٢٠ .
أما الاستقطاعات والتعديلات فيتبع بشأنها ما جاء بالكتاب الدورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ ، الصادر من ذات الإدارة فى ١٩٦١/١١/٢٦ .

● فيما يختص بالمصروفات التحويلية يراعى ما يلى :

(١) إعانات :

تتولى الوزارات والمصالح صرف الإعانات المدرجة بالبواب الثانى (المصروفات الجارية) - (مجموعة هـ المصروفات التحويلية الجارية التخصيصية) من ميزانيتها كل فيما يخصها كالمعتاد حسب القواعد المعمول بها لديها مع مراعاة ما جاء فى المادة ٢٤ من التأشيرت العامة وما تقضى به اللائحة المالية للميزانية والحسابات خصوصا ما تتضمنه الفقرة ٦ من المادة ٦٧٩ .

(ب) نصيب المحافظات من ميزانية الخدمات (إعانة الدولة للإدارة المحلية)

يتبع بشأنها ما ورد بالقسم الخاص بالإدارة المحلية .

الادارة المحلية (*) :

* نصت التأشير العامة المرافقة لقرار ربط الميزانية على ما يلي :

— "تختص اللجنة الوزارية للادارة المحلية بنقل الوظائف والاعتمادات من ميزانية الديوان العام لكل من وزارات الخدمات إلى المحافظات وبالعكس وذلك بموافقة الوزارة المختصة".

بلغ نصيب المحافظات من اعتمادات الخدمات ١٤٠,١٣١,٧٠٠ جنيه يمول بواقع ١٢٥,٥١٠,٩٠٠ جنيه بصفة إعانة من الدولة والباقي ومقداره ١٤,٦٢٠,٨٠٠ جنيه يمول من فائض إيرادات المجالس المحلية .

هذا وقد بلغت مصروفات المجالس المحلية ٥٨,٤١٢,٢٠٠ جنيه في حين بلغت إيراداتها الذاتية ٧٣,٠٣٣,٠٠٠ جنيه بفائض مقداره ١٤,٦٢٠,٨٠٠ جنيه استخلم في تمويل شطر من نصيب المحافظات من اعتمادات الخدمات على الوجه المتقدم .

وفى على القواعد الواجب مراعاتها في هذا الشأن :

إعانة الدولة للإدارة المحلية

(١) في وزارة الإدارة المحلية :

تقوم وزارة الإدارة المحلية باتخاذ الخطوات التالية :

١ — صرف ما يخص كل محافظة من مبلغ ١٢٥,٥١٠,٩٠٠ جنيه الموضح بيانه فيما بعد بواقع $\frac{1}{12}$ في آخر كل شهر :

أصل الإعانة .	١٤٠,١٣١,٧٠٠
يخصم قيمة زيادة إيرادات المجالس المحلية على مصروفاتها .	١٤,٦٢٠,٨٠٠
الباقى ويصرف وفقا لما يلي :	١٢٥,٥١٠,٩٠٠

جنيه	
استثمارات الخدمات .	٤,٧٣٤,١٠٠
المجالس المحلية .	٧,٩٨٧,٧٠٠
تحويلات رأسمالية للمجالس المحلية .	٥,١٩٥,٥٠٠
جملة ما يصرف بشيكات رأسمالية .	١٧,٩٠٨,٣٠٠

ما يصرف بشيكات عادية بواقع $\frac{1}{12}$ شهريا - سب نصيب كل محافظة .

٢ — تكلف وزارة الإدارة المحلية المحافظات بأن توافيها كل ثلاثة أشهر ببيان إحصائى عن المصروفات تفصيليا بكل ما خصته على فصولها المختلفة بابا بابا وبندابندا وعلى مستوى المشروع فى الاستثمارات . وعلى المحافظات فى آخر السنة المالية أن ترسل إلى وزارة الإدارة المحلية مثل هذا البيان عما قامت بصرفه من أبواب وبتود ميزانياتها الذاتية وكذا حصيلة إيراداتها وإيرادات المجالس المحلية وكذا نفقاتها مع إيضاح الفائض الفعلى أو العجز الفعلى الذى تسفر عنه حسابات السنة على أن يتم هذا الاخطار فى الفترة التى تلى شهر يونيو بشأن إجراء التسويات النهائية لإتمام الحساب الختامى .

(*) تدعى على وحدات الادارة المحلية أحكام التأشير العامة المرافقة لقرار ربط الميزانية تنفيذاً لنص المادة (٥) من هذا القرار ،

وكذلك الأحكام الخاصة باستخدامات الخدمات .

وينبغي أن يتم الإخطار في وقت يسمح لوزارة الإدارة المحلية تضمين الحساب الختامي للإعانة بما يسفر عنه العمل طوال السنة بميزانيات الخدمات والمجالس المحلية جميعها .

٣ — عندما يرد البيان المذكور بالفقرة السابقة تقوم وزارة الإدارة المحلية بدورها بتجميع مصروفات كل فصل من فصول الخدمات بحيث يحدد ما يخص مصروفات كل فصل من الفصول على حدة على أن يكون التجميع مفصلاً على مستوى المشروعات والبنود والأبواب ويمكن أخذ هذا البيان من كشوف الحساب (استمارة ٧٥ ع ٠ ح) التي ترد من المحافظات المختلفة .

وعلى وزارة الإدارة المحلية أن تنظر كل وزارة من وزارات الخدمات بحملة ما يخصها من المصروفات الفعلية طوال السنة في المشروعات والبنود والأبواب حتى يتسنى لتلك الوزارات تعديل الأرقام التي أدرجتها في دفاتها بما يتفق وما أسفرت عنه مصروفات السنة بكل المحافظات .

٤ — من واقع البيان بالفقرة (٢) المشار إليها تعدل وزارة الإدارة المحلية الأرقام التي أدرجتها وفقاً لما صرفته إلى المحافظات خلال السنة وذلك على أساس الأرقام التي تلقتها ويتم هذا التعديل بمعرفة الوزارة إذا كانت لم ترسل كشف حسابها إلى وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية وكذا إلى الجهاز المركزي للحسابات .

أما إذا كان كشف حساب المدة الرابعة (استمارة ٧٥ ع ٠ ح) قد أرسل فتحرر وزارة الإدارة المحلية مشروع التسوية اللازمة وترسله إلى وكالة الوزارة لشئون الميزانية لإجراء التعديل وإخطار وزارة الإدارة المحلية والجهاز المركزي للحسابات بما تم كالتبع في مثل هذه التعديلات .

هذا ويمكن لوزارة الإدارة المحلية تيسيراً للعمل في حالة ما إذا كانت الأرقام الفعلية قد أسفرت عن زيادة ما صرفته إلى المحافظة أن تسوى مبلغ الزيادة بالخصم على حساب جارى مبالغ مدينة تحت التسوية طرف المحافظة مقابل الاستبعاد من مصروفات إعانة الدولة للإدارة المحلية على أن يخصم تلك الزيادة من أول قسط إعانة مستحق للمحافظة في الشهر الجارى فيه العمل من السنة التالية وتصرف للمحافظة باقى قسط الشهر كالمعتاد .

أما المحافظة فعندما يصلها الجزء المصروف من إعانة الشهر المنوه عنه بالفقرة السابقة عليها أن تسدد لحساب الإيرادات الإعانة بالكامل (جزء منها قيمة الشيك والباقي خصماً على حساب جارى مبالغ دائنة تحت التسوية الذى تعلل به المبلغ قبل إقفال حسابات السنة السابقة) وبذا يسوى الموقف .

وأما إذا كانت الأرقام الفعلية قد أسفرت عن عجز في الإعانة عن مقابلة مصروفات المحافظة فعلى وزارة الإدارة المحلية أن تجرى تسوية الفرق بالخصم على إعانة الدولة للإدارة المحلية مقابل السداد لحساب جارى مبالغ دائنة تحت التسوية بعد الرجوع إلى وزارة الخزانة (وكالة الوزارة لشئون الميزانية) .

(ب) في المحافظات :

تقوم كل محافظة باتباع ما يأتى :

١ — عندما يرد للمحافظة الشيك الشهرى الذى ترسله وزارة الإدارة المحلية بنصيب المحافظة كما مر ذكره بالجزء الخاص بما تتبعه وزارة الإدارة المحلية في صرف الإعانة ، تضيف المحافظة قيمة الشيك إلى حساب الإيرادات على أن تميز الإيرادات الواردة من الإعانة للإتفاق الجارى على حدة وما كان خاصاً بالإتفاق الرأسمالى على حدة .

٢ - وعلى المحافظات أن تقوم بصرف استخداماتها الرأسمالية كالمعتاد على البابين الثالث والرابع بال شيكات العادية أسوة بسائر المصروفات الأخرى وتبقيها بدفاترها وكشوف حساباتها وفقا لوضع ميزانياتها .

وعليها في كل شهر أن تحصر المبالغ التي تخص الباب الثالث من مرتبات أو خلافه التي سبق الخصم بها في خلال الشهر على البابين الأول والثاني ثم تجرى التسوية اللازمة بالخصم على الباب الثالث مقابل استبعادها من جملة البابين الأول والثاني وبذلك يخلو البايان المذكوران من أية مصروفات تخص الباب الثالث .

٣ - في الفترة التي تلي شهر يونيو وهي الفترة المخصصة لإقفال الحسابات ولإجراء التسويات الحسابية اللازمة ينبغي على المحافظة أن تحصر كل ما صرف إليها من الإعانة وما صرفته من أبواب فصولها المختلفة الخاصة بالخدمات تفصيلا بابا بابا وبندا بنداً .

ويلاحظ أنه إذا كانت الإعانة التي سددت للمحافظة أكبر من المصروفات الفعلية على المحافظة أن تجرى التسوية اللازمة في دفاترها وحساباتها ويتم ذلك بالاستبعاد من حساب الإيرادات بمقدار المبلغ الزائد مقابل التعلية بحساب جاری مبالغ دائنة تحت التسوية وفي هذه الحالة تجرى التسوية في الشهر المفتوح حسابه من السنة التالية بالخصم على حساب جاری مبالغ دائنة تحت التسوية بالمبلغ مقابل محب شيك يرسل إلى وزارة الإدارة المحلية لتسديد ما سبق أن أضافته الوزارة بحساب جاری المبالغ الدائنة تحت التسوية مقابل المبلغ المذكور مع تخصيص شيك لكل من الزيادة في الإنفاق الجارى على حدة والرأسمالى على حدة .

هذا ويمكن للمحافظة تسوية المبلغ الزائد من الإعانة بصفة جزء من القسط المستحق لها طرف وزارة الإدارة المحلية في أول السنة المالية التالية وذلك بالخصم بالمبلغ الزائد على حساب جاری مبالغ دائنة تحت التسوية مقابل السداد لإيرادات المحافظة (إعانة) وذلك بعد إخطار وزارة الإدارة المحلية بذلك .

على أن تقوم كذلك بتسوية الشيك الوارد لها بقيمة باقى قسط الإعانة .

أما إذا أسفرت الأرقام الفعلية عن زيادة المصروفات على ما سدد إليها من الإعانة فينبغى عليها أن تنتظر ما يسفر عنه بحث وزارة الإدارة المحلية والحصول على موافقة وزارة الخزانة (الإدارة العامة لحسابات الحكومة) مع تحديد المسؤولية . وعلى المحافظة إجراء قيد بدفاترها بقيمة العجز في الإعانة بالخصم على حساب جاری مبالغ مدينة تحت التسوية مقابل السداد لإيراداتها (الإعانة) .

كما تقوم بحصر مصروفات المجالس المحلية وإيراداتها الذاتية والفائض الفعلى لدى تلك المجالس .

وتوافى المحافظة وزارة الإدارة المحلية بهذه البيانات في أقرب وقت ممكن .

(ج) في وزارات الخدمات :

تقوم كل وزارة من وزارات الخدمات باتخاذ ما يأتى :

١ - تخصم على أبواب وبنود ميزانياتها شهر يا بما يوازي $\frac{1}{12}$ من المبلغ المقدّر صرفه لخدمات الإدارة المحلية وذلك مقابل الاستبعاد من إجمالى كل باب .

٢ - في نهاية السنة وفي الفترة المحددة لإجراء التسويات الحسابية عقب شهر يونيو عندما تتلقى وزارات الخدمات البيان المنوه عنه بالفقرة الثالثة من الجزء الخاص بالإجراءات التي تتخذها وزارة الإدارة المحلية ، تقوم

وزارات الخدمات بإجراء التعديل المناسب للأرقام الفعلية المبلغة إليها سواء كان الحساب ما زال مفتوحا لديها أو أرسل إلى وكالة الوزارة لشئون الميزانية وفي الحالة الأخيرة تحرر مشروع التسوية وترسله إلى تلك الوكالة حيث تجرى التعديل اللازم وتعيد إخطار وزارة الخدمة المختصة به وكذا تخطر الجهاز المركزي للحسابات .

تسوية إيرادات واستخدمات المجالس المحلية الذاتية بدفاتر وزارة الإدارة المحلية

أدرجت استخدمات إيرادات المجالس المحلية الذاتية ضمن جداول الخدمات بالميزانية العامة للدولة ويتم الصرف والتحصيل بمعرفة تلك المجالس وتدرج العمليات الحسابية بدفاترها وكشوف حساباتها كالوضع الجارى عليه العمل وفقا لميزانياتها مع مراعاة الفصل بين الاستخدمات والإيرادات الجارية والرأسمالية طبقا للتبويب الوارد بالميزانية .

وعلى وزارة الإدارة المحلية أن تدرج بدفاترها وكشوف حساباتها تفصيلا ما يوازي $\frac{1}{12}$ شهريا من تقديرات استخدمات وإيرادات المجالس المحلية وفقا لوضع استخدماتها وإيراداتها بالميزانية العامة للدولة وفقا لما يلي :

$$(١) \frac{٤٥٢٣٨٠٠٠}{١٢} \text{ من حساب مصروفات المجالس المحلية الجارية .}$$

$$\text{و } \frac{١٣١٧٤٢٠٠}{١٢} \text{ من حساب مصروفات المجالس المحلية الرأسمالية .}$$

$$\text{و } \frac{١٤٦٢٠٨٠٠}{١٢} \text{ من حساب مصروفات الخدمات (إعانة الدولة للإدارة المحلية) .}$$

$$(ب) \frac{٦٨٠٧٣٠٠٠}{١٢} \text{ إلى حساب الإيرادات الجارية للخدمات (قسم ٩ - إيرادات خاصة بالمجالس المحلية) .}$$

$$\text{و } \frac{٤٩٦٠٠٠٠}{١٢} \text{ إلى حساب الإيرادات الرأسمالية للخدمات (إيرادات رأسمالية للمجالس المحلية) .}$$

وفي نهاية السنة عند إقفال الحسابات تقوم وزارة الإدارة المحلية بتعديل التسوية التقديرية التي أجرتها بدفاترها وفقا لما سبق إيضاحه وذلك من واقع التبليغ الوارد للوزارة من المحافظات وذلك بأن تنبت الفرق بين التسوية التقديرية والأرقام التي أسفرت عنها الاستخدمات والإيرادات الفعلية والفائض الفعلي للمجالس المحلية .

القسم الثالث

قواعد خاصة بميزانيات الهيئات العامة
والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل الخاصة

الإيرادات :

تطبق الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل جميع ما يناسب العمل بها من التعليمات الخاصة في ميزانية الخدمات وتفتح كل هيئة عامة أو مؤسسة اقتصادية أو صندوق تمويل دفاتر إيراداتها على مستوى كافة البيانات الصادرة بها ميزانيتها أما باقي الحسابات الأخرى فتفتح منها بالدفاتر ما يناسبها ويطبق في هذا الشأن ما جاء بالقسم الثاني (الحسابات) الفصل السابع عشر (العمليات الحسابية وقيدها بالدفاتر) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات وكذا ما جاء بالكتاب الدوري ١٥٧ لسنة ١٩٦١ الصادر من الإدارة العامة لحسابات الحكومة وذلك ما لم تكن قد نظمت أعمالها المالية والحسابية بقانون خاص بها أو لائحة وضعت لها .

هذا وتحصل الإيرادات كالمعتاد فتورد في الدفاتر وفقا لبيانات الميزانية ويتخذ بشأن الأنواع المذكورة بعد ما يأتي :

● حصة العاملين النقدية (١٠ ٪ من الأرباح) .

على كل شركة أن تحصر حصة العاملين النقدية وتخصم بها على ميزانيتها وتعليها بحساب خاص بعنوان (حصة العاملين النقدية من الأرباح عن سنة)

وعلى الشركة أيضا أن تخطر المؤسسة أو الهيئة بمقدار هذه الحصة التي تقوم بدورها بتسويتها بالخصم على الاستخدامات الجارية مقابل السداد للإيرادات الجارية ثم تقوم الشركة بصرف المستحق من هذه الحصة للعاملين في الأوقات التي يتقرر فيها الصرف وطبقا للقواعد الصادرة في هذا الشأن .

أما بالنسبة للمبالغ الزائدة على نسبة الـ ١٠ ٪ من الأرباح (حصة العاملين النقدية) فإن قواعد تنفيذ الميزانية للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣ وما بعدها كانت تقضى بأنه يتعين على كل شركة أن تخطر المؤسسة التي تتبعها بمقدار المبلغ المنصرف الفعلي للعاملين من نسبة الـ ١٠ ٪ المشار إليها وأن تسدد إلى المؤسسة ما زاد على المبلغ المذكور والمتبقى من النسبة المشار إليها ، وعلى المؤسسة أن تقوم بتسوية جملة المنصرف الفعلي للعاملين والمبلغ الزائد بالخصم على الاستخدامات الجارية مقابل السداد للإيرادات الجارية ، وبالنسبة للمبلغ الزائد فيعلى بحساب خاص لدى المؤسسة ولا تتصرف فيه إلى أن ينظر فيما يتقرر بشأنه .

وقد تقرر أن تقوم المؤسسات بتكليف الشركات التابعة بسداد المبالغ الزائدة عن تلك النسبة عن سنة ١٩٦١/١٩٦٢ ، سنة ١٩٦٣/٦٢ إلى الحساب المفتوح ضمن حسابات صندوق الاستثمار لدى البنك المركزي باسم (حساب المبالغ الزائدة عن حصة العاملين النقدية من أرباح الشركات التابعة) .

كذلك تقوم المؤسسة بسداد المبالغ الزائدة من هذه النسبة والسابق تعليلها بالحساب الخاص لديها السابق الإشارة إليه اعتبارا من ١٩٦٤/٦٣ وما بعدها للحساب السابق الإشارة إليه .

● حصة العاملين عن الخدمات المركزية والخدمات المحلية (١٠٪ / ٥٠٪ من الأرباح) :

تسدد الشركة إلى المؤسسة التي تضيفها بدورها إلى إيراداتها الجارية وفي الوقت ذاته تخصم بها على استخداماتها الجارية مقابل إيداع نسبة الـ ١٠٪ المخصصة لخدمات اجتماعية مركزية، نسبة الـ ٥٠٪ المخصصة لخدمات اجتماعية وإسكان محلية بالحساب المفتوح لكل منها بالبنك المركزي ضمن حسابات صندوق الاستئجار وذلك بعد خصم الضرائب المستحقة قانوناً على أن توضح المؤسسة عند الإيداع بيان الشركات المسددة عنها كل نسبة وقيمتها والسنة المالية المسددة عنها هذه النسب وعلى البنك المركزي المصري إيضاح هذه البيانات تفصيلاً في إشارات الإضافة التي ترسل لوزارة الخزانة مع كشف حركة الحسابات .

● المأخوذ من الاحتياطات :

يؤخذ المبلغ المندر لهذا النوع من الاحتياطات الموجودة في حسابات وسيطة لديها ويضاف إلى الإيرادات الرأسمالية .

● القروض والمساهمة :

يراعى فيما يختص بالقروض المحلية أو المساهمة أن تفتح كل هيئة عامة أو مؤسسة اقتصادية أو صندوق تمويل بدفاتها ضمن إيراداتها حساباً للقروض المحلية والمساهمة على أن يتضمن خانتين الأولى منهما خاصة بالقروض المحلية والثانية خاصة بالمساهمة التي يتسنى تحديد كل نوع على حدة وفقاً لما يلي :

(أ) القروض والمساهمات الممنوحة في السنوات من ١٩٦٣/٦٢ حتى ١٩٦٧/٦٦ :

إعمالاً للقرار الجمهوري رقم ١٢٨٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/٦/٣٠ بتقرير فائدة على القروض التي توفرها وزارة الخزانة للمؤسسات الداخلة في ميزانية الأعمال ، وتنفيذاً لقرار السيد رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤ بتحديد سعر الفائدة على المبالغ التي تقوم وزارة الخزانة بتدبيرها لتمويل استخدامات الهيئات والمؤسسات العامة الداخلة في ميزانية الأعمال والمندر ضمن إيراداتها قروض محلية ومساهمة ، تحسب فائدة على المبالغ التي سحبتها كل مؤسسة أو هيئة عامة من البنك المركزي كقروض محلية أو مساهمة بواقع ٢٪ بالنسبة للمبالغ المسحوبة وتخص السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وبواقع ٤,٥٪ بالنسبة للمبالغ المسحوبة وتخص السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ وما بعدها وكذلك بالنسبة للمبالغ التي رخصت بها وزارة الخزانة للمؤسسات والهيئات حين تحقيق إيراداتها الذاتية .

وينبغي على المؤسسات تكليف الشركات التابعة بتحميل حساب الأرباح والخسائر ابتداء من السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ بقيمة فوائد المسحوب من المساهمة وسدادها للمؤسسات التي تقوم بإدراجها في إيراداتها الجارية في حساب كل سنة مالية مختصة والخصم بها على استخداماتها مقابل سدادها لوزارة الخزانة .

كما يتعين على الشركات سداد أقساط استهلاك المساهمات في سنوات استحقاقها إلى المؤسسة المشرفة التي تدرجها بإيراداتها الرأسمالية مقابل إدراجها باستخداماتها الرأسمالية "مصرفات تمويلية رأسمالية" ، مع ملاحظة أن الشركة لا تلتزم بفوائد أو أقساط من المساهمات التي حصلت عليها اعتباراً من مساهمات السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ وتلتزم المؤسسة بتلك الفوائد والأقساط .

هذا ويكون تحديد فترة سداد تلك القروض والمساهمات على الوجه التالي :

١٢ سنة بالنسبة للقروض والمساهمة الممنوحة للهيئات والمؤسسات الصناعية وغيرها تبدأ بعد ثلاث سنوات من بدء إنتاج المشروعات التي استخدمت فيها .

٢٤ سنة بالنسبة للقروض والمساهمة الممنوحة للهيئات والمؤسسات الزراعية والسكنية تبدأ بعد ثلاث سنوات من اتمام المشروعات التي استخدمت فيها .

وينبغي على الهيئات والمؤسسات إخطار وزارة الخزانة (وكالة الوزارة لشئون الميزانية) بتاريخ بدء إنتاج أو إتمام كل مشروع يمول بمبالغ مسحوبة من تلك القروض والمساهمة ومقدار المبالغ المسحوبة منها لتمويله مع تحديد قيمة كل قسط وتاريخ بدء سداده .

وسيقوم البنك المركزى بنخصم قيمة الفائدة على القروض والمساهمة وكذلك بنخصم قيمة أقساط القروض والمساهمة على حساب كل هيئة عامة أو مؤسسة اقتصادية أو صندوق تمويل لديه مباشرة .

وعليه أيضا إخطار الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية ببيان هذه الأقساط المسددة في ٣٠ يونيو من كل عام لتقوم الإدارة العامة المذكورة من جانبها بإجراء التسويات اللازمة بالحسابات النظامية المفتوحة في دفاتها لهذا الغرض .

(ب) القروض والمساهمات الممنوحة في السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ :

اعمالا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء صندوق الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقا لأوضاع ميزانية السنة المالية ١٩٦٩/٦٧ من تامين استخدامات كل هيئة عامة أو مؤسسة اقتصادية أو صندوق تمويل بفوائد القروض والمساهمات المحلية التي توفرها لها وزارة الخزانة في تلك السنة على أساس تحمل المؤسسة (دون الشركات التابعة) فوائد المساهمات في رؤوس أموال الشركات وذلك بواقع ٤,٥ ٪ سنويا .

وبناء عليه فإنه يقتضى سداد هذه الفوائد إلى الحساب المفتوح لهذا الغرض بالبنك المركزى ضمن حسابات صندوق الاستثمار كما يسدد لهذا الحساب أيضا الفوائد المستحقة عن القروض والمساهمات المنصوص عنها في الفقرة (أ) السابقة والمستحقة السداد في السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ .

أما بشأن الأقساط فتسدد إلى الحسابات المختصة المفتوحة بالبنك المركزى .

(ج) اقراض مؤسسات وهيئات لمواجهة حالة السيولة للشركات :

أدرج باستخدامات ميزانية صندوق الاستثمار للسنة المالية ١٩٦٩/٦٨ اعتمادا لاقراض الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية لمواجهة حالة السيولة للشركات وتلتزم المؤسسة الاقتصادية الإشرافية بسداد فوائد المبالغ التي تحصل عليها شركاتها التابعة من هذا الاعتماد وذلك مقابل تحصيل هذه الفوائد من الشركات .

كما تلتزم المؤسسة بسداد أقساط المبالغ التي تحصل عليها شركاتها من الاعتماد المذكور وذلك أيضا مقابل تحصيل هذه الأقساط من الشركات .

● إعانات سد العجز الجارى :

تنفيذا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه تحتسب فائدة بواقع ٥٪ سنويا على الإعانات التى يوفرها صندوق الاستثمار للهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل اعتبارا من الإعانات الممنوحة عن السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ وسيقوم البنك المركزى بنخص قيمة العائدة على الإعانات الممنوحة على حساب كل هيئة عامة أو مؤسسة اقتصادية أو صندوق تمويل ، لديه مباشرة وسدادها إلى الحساب المتروح لهذا الغرض بالبنك المركزى ضمن حسابات صندوق الاستثمار .

● المأخوذ من فائض التمويل الذاتى المتاح للشركات التابعة .

تلتزم الشركات التابعة بسداد فائض تمويلها الذاتى عن السنة المالية ١٩٦٩/٩٦٨ إلى المؤسسة الاقتصادية المشرفة طبقا لأوضاع ميزانياتها وذلك وفقا للحالات التالية :

(١) قيام الشركة بسداد فائض التمويل الذاتى إلى المؤسسة نقدا : تقوم المؤسسة فى هذه الحالة بإضافة المبالغ المسددة إلى إيراداتها "باب ٧ — المأخوذ من التمويل الذاتى المتاح للشركات التابعة" .

(ب) ترخيص المؤسسة الاقتصادية المشرفة للشركات التابعة باستخدام جزء من فائض التمويل الذاتى لتمويل استثماراتها . تقوم المؤسسة فى هذه الحالة بإضافة هذه المبالغ إلى إيراداتها "باب ٧ — المأخوذ من التمويل الذاتى للشركات التابعة" وذلك مقابل الخصم بنفس المبالغ على استخدامات المؤسسة "استثمارات الشركات التابعة" وذلك بناء على إخطار من الشركات التابعة للمؤسسة .

وعلى المؤسسة متابعة قيام الشركة بتنفيذ الاستثمار كل ثلاثة شهور واجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن .

● باقى الإيرادات :

تحصل وتثبت فى الدفاتر كالمعتاد علما بأن الإيرادات السيادية التى تحصلها المؤسسات تسدد لإيرادات الخدمات .

الاستخدامات :

تطبق الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل جميع ما يناسب العمل بها من التعليمات الخاصة بميزانية الخدمات مع مراعاة ما يلي :

تسديد فوائد وأقساط القروض (محاية أو خارجية) وفوائد المساهمة إلى الحسابات المفتوحة لكل منها بالبنك المركزى ضمن حسابات صندوق الاستثمار وفقاً لما أشير إليه آنفاً .

تسديد الإتاوات والضرائب فى المواعيد المقررة .
الاستهلاكات : يخصم بها على الاستخدامات الجارية مقابل سدادها إلى الحساب الجارى المختص .
فائض الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل يسدد وفقاً للوacيد الآتية :

(١) فائض الجهات الميينة بعد يسدد على أربعة أقساط متساوية كل منها $\frac{1}{4}$ المقدر فى الميزانية وذلك خلال شهور سبتمبر وديسمبر ومارس ويونيو ، على أن يكون القسط الأخير بمقدار الباقي الفعلى من الحصيلة بعد استئزال جملة الأقساط الثلاثة الأولى وهى :

- المؤسسة المصرية العامة للدواجن .
- المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتتمية الأراضى المستصلحة .
- صندوق دعم الأسمدة
- المؤسسة المصرية العامة للكهرباء .
- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
- الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر .
- هيئة المواصلات السللكية والاسللكية .
- هيئة البريد
- مؤسسة الطيران العربية المتحدة .
- المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة .
- البنك المركزى المصرى .

(ب) فائض المؤسسة المصرية العامة للقطن : تسدد فائضها على أساس ما يتحقق على مدار السنة على أربعة أقساط فعلية خلال شهور ديسمبر وفبراير وأبريل ويونيو على أن يكون القسط الأخير بمقدار الباقي الفعلى من الحصيلة بعد استئزال جملة الأقساط الثلاثة الأولى .

(ج) فائض باقى الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل الذى تحقق فى سنة ١٩٦٨/٦٧ ويمثل زيادة الإيرادات الجارية عن الاستخدامات الجارية ينبغى سداذه فى ميعاد أقصاه شهر فبراير سنة ١٩٦٩ .

وإذا تأخر اعتماد الميزانيات عن آخر فبراير سنة ١٩٦٩ تعين على الجهة مطالبة شركاتها التابعة بسداد ٧٥ ٪ على الأقل من حصتها التتمديرية فى الأرباح وعلى الجهة القيام بسداد ٧٥ ٪ على الأقل من الفائض التقديرى لوزارة الخزانة وذلك تحت حساب الفائض الفعلى .

وفى حالة تأخر الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل عن سداد الفائض المستحق فى المواعيد المقررة تقوم وزارة الخزانة بالخصم بقيمة ذلك الفائض على حسابات الهيئة أو المؤسسة أو صندوق التمويل بالبنك المركزى .

على أن يتم سداد جميع المبالغ الخاصة بالفائض الى الحساب المقترح لهذا الغرض بالبنك المركزى ضمن حسابات صندوق الاستثمار وتتولى وكالة الوزارة لشئون الميزانية بوزارة الخزانة مراقبة التحصيل لهذا الفائض فى المواعيد المقررة بالاشتراك مع الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية .

حصة العاملين فى الأرباح : يتبع بشأنها ما ذكر فى الإيرادات .

عند قيام الهيئة أو المؤسسة بسداد المبالغ المستحقة للشركات التابعة لمواجهة التزاماتها أو لتمويل استثماراتها يكون ذلك وفقاً لأوضاع الميزانية وعليها اتباع الاجراءات التالية :

(١) إذا كانت المبالغ التى ستسدد للشركة خاصة بتمويل الالتزامات وفقاً لميزانيتها التقديرية ، يتم الخصم بها على ميزانية الهيئة أو المؤسسة على النوع المخصص من الباب الرابع "تمويلات رأسمالية" بند ١ - اقراض طويل الأجل .

(ب) إذا كانت المبالغ لتمويل استثمارات الشركات التابعة فيتعين على الهيئة أو المؤسسة الخصم بقيمتها على الاستخدامات الرأسمالية باب ٣ - استخدامات استثمارية ، وعلى المؤسسة أن تقوم بمتابعة تنفيذ استثمارات الشركات التابعة كل ثلاثة شهور ، ومطالبة الشركات برد المبالغ الزائدة عن الاستثمارات الفعلية المنقذة وعلى أن تجري المؤسسة ما يترتب على ذلك من تسويات بدفاتها وذلك سواء كانت هذه المبالغ سددت نقداً للشركات أو صرح للشركات باستخدام جزء من فائض تمويلها الذاتى لتنفيذ هذه الاستثمارات ، وذلك وفقاً لما سبق إيضاحه بالإيرادات .

أما الاستثمارات الخاصة بالهيئة العامة أو المؤسسة الاقتصادية فيخصم بها على الاستخدامات الاستثمارية أياً كانت طريقة تمويلها سواء كانت تسهيلات ائتمانية أو بقروض محلية أو مقابل دفعات سبق سدادها فى سنوات سابقة .

بالنسبة لفوائد سندات حملة الأسهم فيتعين إيداع الفائدة التى استحققت أو تستحق بالبنك المركزى بالحسابات المفتوحة لهذا الغرض عملاً بكتاب وزارة الخزانة - وكالة الوزارة لشئون الميزانية المؤرخ ١٩٦٣/٧/٩ .

باقى الاستخدامات يتم قيدها فى الدفاتر كالمعتاد .

تقوم المؤسسة بتكليف الشركات التابعة بإيداع نسبة ٥ ٪ المخصصة لشراء سندات حكومية فى الحساب المقترح لهذا الغرض بالبنك المركزى ضمن حسابات صندوق الاستثمار .

على أن توضح الشركة عند الإيداع اسم المؤسسة الاقتصادية التى تتبعها والسنة المالية المسدد عنها هذه النسبة واسم البنك التجارى المفتوح لديه حسابها والذى ينبغى على وزارة الخزانة سداد الفائدة المستحقة عن هذه النسبة له فى المواعيد المقررة لإيداعها فى حساب الشركة لديه .

هذا وينبغى على الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وضع العمليات الآجلة التى تقوم بها الشركات تحت رقابة فعالة منها وأن تتحقق كل مؤسسة من أن الشركات التابعة لها توالى تحصيل الديون المستحقة لها أولاً بأول وأن نسبة السيولة بها تسمح بالوفاء بالتزاماتها فى المواعيد المحددة خاصة نصيب المؤسسة فى أرباحها (*) .

القسم الرابع
قيود حماية مختلفة

المبالغ المدفوعة مقدما طبقا لشروط التعاقد :

أصدرت وزارة الخزانة المنشور العام رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ وذلك إلحاقا لمنشورها العام رقم ١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم عمليات الدفع المقدم .

وتبسيطا للإجراءات وتيسيرا للمعاملات المالية تضمن المنشور سالف الذكر القواعد الآتية :

(١) يجوز دفع مبالغ مقدما بصفة أمانة عن الأعمال والخدمات والتوريدات التي تقوم بها الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية والشركات والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة للقطاع العام، بصفة مستديمة، وقد توضح بالمنشور التفصيلات الخاصة بكيفية تقدير هذه الأمانات وطريقة دفعها وتسويتها .

(ب) يجوز بموافقة الوزير المختص أو من يمارس سلطاته الترخيص بدفع مبالغ مقدما من القيمة المتفق أو المتعاقد عليها عن الأعمال أو الخدمات أو التوريدات اذا كان الدفع المقدم مشروطا في الاتفاق أو التعاقد وذلك في الحدود الآتية :

بالنسبة للقطاع العام :

٧٥٪ للهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية .

٥٠٪ للشركات والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة للقطاع العام .

ويجوز تجاوز هاتين النسبتين والترخيص بدفع مبالغ مقدما بالكامل أى بنسبة ١٠٠٪ اذا لم يتجاوز المبلغ المطلوب دفعه ١٠٠٠ جنية .

بالنسبة للقطاع الخاص :

٤٠٪ للموردين والمقاولين والمؤسسات والشركات الأجنبية .

(ج) تضمن المنشور ضرورة تقديم خطاب ضمان في جميع الأحوال كما تضمن التعليمات الواجب اتباعها في هذا الشأن بالنسبة للجهات التابعة للقطاع العام والأحوال التي يجوز فيها الاستثناء .

هذا ويلاحظ في جميع الحالات التي يتم فيها الدفع المقدم اتباع القيود الحسابية الآتية :

الخصم على بنود مصروفات الميزانية مباشرة وذلك تنفيذاً لمنشور عام وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦٥ ،

إجراء القيود اللازمة بالحسابات النظامية "حساب المبالغ المدفوعة مقدما طبقا لشروط التعاقد"

و "الحساب المقابل له" .

إذا تبين عند مراجعة المستندات الخاصة بأعمال دفعت تكاليفها مقدما أن المبالغ المدفوعة مقدما يزيد على المستحق فعلا فإنه يتعين المطالبة برد الفرق وتسويته عن طريق الاستبعاد من المصروفات أو الإضافة إلى الإيرادات وفقا لأحكام المادة ٦٥٩ من اللائحة المالية لميزانية والحسابات .

إجراء التسويات العكسية عند كل سداد للمبالغ السابق دفعها في الحسابات المتقدمة .

القروض والمساهمات :

تنقسم هذه القروض إلى قروض محلية وقروض خارجية ومساهمات :

(١) طريقة قيد القروض المحلية :

ترخص وزارة الخزانة للمؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة وصناديق التمويل المدرج ضمن إيراداتها قروض محلية بالسحب على المكشوف من البنك المركزى (صندوق الاستثمار) من الأموال التي تقوم وزارة الخزانة بتدبيرها لتمويل استخدامات تلك الجهات .

هذا وعندما تقوم المؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة وصناديق التمويل بسحب شيكات من المبالغ المرخص بها ، عليها أن تقوم فى نهاية كل شهر بحصر المبالغ التي سحبت من القرض (رصيد الحساب المدين بالبنك) وتجرى تسويتها بالإضافة إلى إيراداتها ، ويفتح لذلك حساب جديد باسم حساب جارى المسحوب من القرض المأخوذ من أموال الحكومة (صندوق الاستثمار) بالبنك المركزى عن السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ ، وذلك على النحو التالى :

من حساب جارى المسحوب من القرض (صندوق الاستثمار)

إلى حساب إيرادات المؤسسة "باب ٦ - قروض محلية" .

على أن تجرى هذه التسوية بصفة دورية فى نهاية كل شهر (وذلك بالفرق بين رصيد الشهر الجارى ورصيد الشهر السابق له) .

(ب) طريقة قيد القروض الخارجية :

بالنسبة للقروض الخارجية المخصصة التي تدفع نقدا :

عندما تقوم الجهة المقرضة بإيداع قيمة القرض نقدا بالبنك المركزى يقوم البنك المذكور بإخطار الجهة المقرضة بحافظة إضافة وعند استلام الجهة المقرضة حافظة الإضافة سالفه الذكر عليها أن تجرى القيد الآتى بدفاتها :

من حساب جارى البنك المركزى .

إلى إيرادات المؤسسة "باب ٦ - قروض خارجية" .

على أن تقوم المؤسسة أو الهيئة أو صندوق التمويل فى نفس الوقت بإجراء قيد نظامى بنفس المبلغ المسحوب من القروض وذلك بعد فتح الحسابين النظاميين حسب الآتى :

حساب جارى المسحوب من قرض

حساب جارى القرض المعقود مع

وعلى أن يخصم بقيمة المسحوب من القروض على الحساب الأول مقابل السداد للحساب الثانى .

وعند سداد أقساط القروض للجهات المقرضة تجرى قيود عكسية على الحسابين سالفى الذكر وذلك بقيمة تلك الأقساط .

بالنسبة للقروض الخارجية غير المخصصة :

والمقصود بها القروض التي توجه لتمويل أكثر من مشروع أو أكثر من جهة والغير مدرجة ضمن إيرادات ميزانية الجهة . وهذه يقتضى قبل استخدامها في التمويل الحصول على ترخيص من الجهة المشرفة على تنفيذ القرض .

وهذا النوع من القروض إما أن يكون نقداً أو يكون على شكل تسهيل ائتماني .

فبالنسبة للنوع الأول (نقداً) فيعالج بعد تخصيصه طبقاً لما ورد بالفقرة (١) السابقة .

أما بالنسبة للنوع الثاني (تسهيل ائتماني) فيعالج بعد تخصيصه طبقاً لما سيرد بالفقرة التالية .

بالنسبة للقروض التي تؤدي كتسهيل ائتماني خارجي :

على المؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة عند ما ترد المعدات أو السلع الأجنبية أن تقوم من جانبها بفحصها والتأكد من مطابقتها للعقود ، وإدراج قيمتها باندفا ترخصها على استخداماتها (الباب والبند المختصين) وذلك مقابل السداد بنفس القيمة لحساب الإيرادات ” باب ٦ — القروض الخارجية “ .

هذا على أن تقوم المؤسسة أو الهيئة من جانبها بفتح حسابين نظاميين لإثبات قيمة تلك التسهيلات ومراقبة عملية السداد وذلك على النحو التالي :

حساب جارى المسحوب من قرض التسهيل الائتماني المعقود مع

حساب جارى قرض التسهيل الائتماني المعقود مع

هذا على أن يخصم بقيمة التسهيل الائتماني على الحساب الأول مقابل السداد للحساب الثاني .

على أن تجري المؤسسة أو الهيئة عند سداد أقساط التسهيلات للجهات المقرضة قيود عكسية على الحسابين سالف الذكر وذلك بقيمة تلك الأقساط .

(ج) طريقة قيد المساهمات :

تصرح وزارة الخزانة للمؤسسات والهيئات العامة المدرج ضمن إيراداتها مساهمات بالسحب على المكشوف من البنك المركزي (صندوق الاستثمار) من الأموال التي تقوم وزارة الخزانة بتسديدها وذلك لتمويل مساهمة المؤسسة في الشركات التابعة .

هذا وعندما تقوم المؤسسات والهيئات العامة بالسحب من مبالغ المساهمات المرخص بها ، عليها أن تقوم في نهاية كل شهر بحصر تلك المبالغ التي سحبت من المساهمات ، وتجري تسويتها بالإضافة إلى إيراداتها ، ويفتح لذلك حساب جديد باسم حساب جارى المسحوب من المساهمات (صندوق الاستثمار) وذلك من الأموال العامة بالبنك المركزي عن السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ ، ويسوى الموقف على النحو التالي :

من حساب جارى المسحوب من المساهمات (صندوق الاستثمار) .

إلى حساب إيرادات المؤسسة ” باب ٦ — مساهمات “

على أن تجري هذه التسوية بصفة دورية في نهاية كل شهر (وذلك بالفرق بين رصيد الشهر الجارى ورصيد الشهر السابق له) .

(د) القيود الحسابية الخاصة بسداد القروض المحلية والمساهمات .

على المؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة وصناديق التمويل عندما تقوم بسداد الأقساط الخاصة بالقروض المحلية والمساهمات (المدرج لها أقساط بميزانياتها) الخصم بقيمة تلك الأقساط على استخداماتها وسدادها إلى البنك المركزي (صندوق الاستثمار) مع تحديد السنة المالية المسحوب منها القرض أو المساهمة .

وعند ورود حافظتي الخصم والسداد من البنك المركزي يتخذ اللازم منهما حسب الآتي :

فما يتعلق بطريقة تسوية حافظة الخصم :

(أ) في حالة سحب شيك لأمر البنك بقيمة القسط المسدد يخصم بالقيمة على حساب الشيكات مقابل السداد بنفس القيمة لحساب البنك المركزي (صندوق الاستثمار) .

(ب) في حالة طلب إجراء الخصم بموجب خطاب تحويل يخصم بالقيمة على بنود المعروفات المختصة مقابل سداد نفس القيمة لحساب البنك المركزي (صندوق الاستثمار) .

وفما يتعلق بطريقة تسوية حافظة السداد :

يخصم بقيمتها على حساب البنك المركزي (صندوق الاستثمار) قرض أو مساهمة (السنة المالية المختصة) مقابل السداد بنفس القيمة إلى حساب جاري المسحوب من القرض المحل أو المساهمة وذلك حسب الحالة (السنة المالية المختصة) .

قيود إعانات سد العجز الجارى المدرجة ضمن إيرادات الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية :

تصرح وزارة الخزانة للمؤسسات والهيئات العامة المدرج ضمن إيراداتها إعانات لسد العجز الجارى بالسحب على المكشوف من البنك المركزي (صندوق الاستثمار) ، وذلك لتمويل الزيادة في استخداماتها الجارية على إيراداتها الجارية .

هذا وعندما تقوم المؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة بالسحب من المبالغ المرخص بها ، عليها أن تقوم في نهاية كل شهر بمحصر المبالغ التي سحبت من إعانات سد العجز الجارى وتجرى تسويتها بالإضافة إلى إيراداتها ، ويفتح لذلك حساب جديد باسم حساب جارى المسحوب من إعانة سد العجز الجارى (صندوق الاستثمار) للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ وذلك على النحو التالى :

من حساب جارى المسحوب من إعانة سد العجز الجارى (صندوق الاستثمار) للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩

إلى حساب الإيرادات باب ٤ - إيرادات تحويلية (إعانة سد العجز الجارى)

على أن تقوم تلك الجهات بإجراء القيد سالف الذكر في نهاية كل شهر وذلك بصفة دورية (بقيمة

الفرق بين رصيد الشهر الجارى ورصيد الشهر السابق له) .

القيد في الحسابات الوسيطة المدينة والدائنة :

تراعى أحكام المنشور العام رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ الخاص بتعديل نظام القيود الحسابية والحد من توسيط الحسابات المدينة (العهد) والحسابات الدائنة (الأمانات) والحسم مباشرة على بنود مصروفات الميزانية أو السداد لإيرادات الميزانية مع إثبات القيود اللازمة في الحسابات النظامية في الحالات التي نص عليها في تلك الأحكام .

كما تراعى أحكام المنشور العام رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ المعدل بالمشور العام رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ الخاصة بإلغاء حساب المبالغ المرحلة (المبالغ المخصوم بها على مصروفات الميزانية) وتعديل نظام صرف الاستحقاقات الخاصة بسنة مالية معينة وفقا لما نص عليه في تلك الأحكام وبالشروط والأوضاع الواردة بها .

تصفية حسابات البنك المركزي الاعتيادي عن "المصروفات" و"المصروفات الاستثمارية" و"الإيرادات" و"التصفية" في دفاتر الوحدات الحسابية للجهات المختلفة

يتم في نهاية كل سنة مالية تصفية حسابات البنك المركزي المشار إليها فيما تقدم في دفاتر الوحدات الحسابية للجهات التي تتعامل على الحساب الاعتيادي بالبنك المركزي وتقل أرصدة هذه الحسابات إلى دفاتر حسابات الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية عن طريق حوافظ الحسم والإضافة التي ترسلها الإدارة العامة المذكورة للجهات المختلفة في نهاية شهر يونيو من كل عام وفقا لأحكام الكتاب الدوري رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٥

القيود الحسابية التي تجرى بدفاتر الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية بشأن القروض المحلية والمساهمات والإعانات :

يقوم البنك المركزي في نهاية السنة المالية بإخطار الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية بوزارة الخزانة بكشف يتضمن مسحوبات القروض المحلية والمساهمات والإعانات الخاصة بكل مؤسسة اقتصادية أو هيئة عامة على حدة .

وعلى تلك الإدارة العامة أن تقوم من جانبها بفتح الحسابين النظاميين الموضحين بعد في سجلاتها لإثبات قيمة المسحوب فعلا من القروض المحلية والمساهمات :

(أ) حساب المسحوب من القروض والمساهمات المدرجة بإيرادات ميزانيات المؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة عن السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩

(ب) حساب القروض والمساهمات الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة في السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩

ويفتح حسابان على هذا النمط بالنسبة لإعانات سد العجز .

ويقيم الحساب الأول إلى خانات تخصص كل منها مؤسسة أو الهيئة الممنوحة لها القرض المحل أو المساهمة أو الإعانة .

وينخصم على الحساب الأول مقابل السداد للحساب الثانى بقيمة المبالغ المشار إليها .

هذا على أن تجرى تسوية عكسية فى الحسابين المذكورين بقيمة كل قسط يسدد من أصل هذه القروض والمساهمات والإعانات .

وعلى البنك المركزى المصرى إخطار الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية ببيان الأقساط المسددة لحسابات الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية المدينة التى تمثل القروض والمساهمات والإعانات وذلك فى ٣٠ يونيو من كل عام .

القسم الخامس

كشف الحساب الشهرى وبيانات المتابعة الشهرية

كشف الحساب الشهري

بمراعاة ماورد بكتاب وزارة الخزانة الدورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٥ ، ينبغى أن تقوم كل وحدة حسابية بتصوير كشف حسابها الشهري (استمارة ٧٥ ع . ح) فيما يختص بإيراداتها ومصروفاتها بالكيفية الآتية :

ميزانية الخدمات

الإيرادات : تكتب بالصفحة الأولى من الكشف بيانات الإيرادات وفقا لوضعها ضمن تقديرات الميزانية سواء كانت البيانات مما تحصيله الوحدة من إيراداتها النوعية أو تلك التى تشترك فى تحصيله مع وحدات أخرى كالأقسام العامة على أن تكون البيانات بالكشف على مستوى البنود . وطبيعى ألا تكتب الوحدة فى كشف حسابها إلا بيانات الأنواع التى تقوم بتحصيلها .

وينبغى عند تحرير كشف الحساب مراعاة ما جاء بالمادة ٧٢ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

المصروفات : تكتب البيانات الخاصة بالمصروفات على مستوى البنود بالنسبة للأبواب الأول والثانى والرابع وعلى مستوى المشروعات بالنسبة للباب الثالث .

ويكتب بالكشف كذلك فى بدء أول صحيفة من صفحات المصروفات بيانات عن المصروف من قسم ٣٧ "وزارة الخزانة" لمصروفات تنفيذ الأحكام القضائية طبقا للكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ (الصادر من وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية) والمصروفات غير المنتظرة ثم بيانات ميزانية الوحدة كما سلف ذكره ثم بيانات الأقسام العامة التى تكلف الوحدة بالصرف منها سواء كانت تلك الأقسام يشترك فى الصرف فيها أكثر من وحدة حساية أو كانت خاصة بالوحدة ذاتها .

وينبغى أن يثبت أيضا بكشف الحساب والحسابات المذكورة . يكتب الادارة العامة لحسابات الحكومة الدورية أرقام ١٥٧ لسنة ١٩٦١ و ٤٤ لسنة ١٩٦٢ و ٢٩ لسنة ١٩٦٣ ، وما أوجبه هذه التعليمات من حسابات استثمارية وخلافها .

ميزانيات الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل

تصور كل جهة منها حسابها الشهري (استمارة ٧٥ ع . ح مكرر) فيما يختص بإيراداتها ومصروفاتها وكذا الحسابات الوسيطة بالكيفية التى تناسب أعمالها على أن تكون الصفحات الأخيرة من الكشف شاملة لبواقى الحسابات الوسيطة وكذا الحركة الشهرية بالجانبيين الدائن والمدين ثم البواقى لغاية الشهر المستخرج عنه الحساب . مع مراعاة أن يكون خلاف الكشف (أى الخاص بالمؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة وصناديق التمويل) أخضر .

وبصفة عامة فالوحدات الحسائية أن ترسل الحسابات الشهرية وحسابات المدد والحسابات الختامية الخاصة بميزانيات الخدمات والهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل إلى الجهات المعتاد إرسال هذه الحسابات إليها فى المواعيد المحددة وفقا للتعليمات المعمول بها على أن يرفق بكشف حسابات المدة الثانية والرابعة بيان تفصيلي بما صرف من كافة أنواع البنود وفقا للبيانات الواردة بالميزانية والمفتوحة على أسامها الدفاتر الحسائية .

بيانات المتابعة الشهرية

لما كانت متابعة تنفيذ الميزانية إيرادا ومصرفا ، من أنجع الوسائل لضمان سلامة التنفيذ وحسن سير العمل في الجهاز الحكومي والقطاع العام ، وتمكين الجهات العليا ووزارة الخزانة من الوقوف على الحقائق التي تيسر لها هذه المتابعة، ينبغي على الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل موافاة وزارة الخزانة ببيان شهري بمصروفات وإيرادات كل وزارة أو مصلحة أو هيئة عامة أو مؤسسة اقتصادية في ميعاد أقصاه اليوم الرابع من كل شهر ، على أن يكون البيان شاملا للمصروفات الفعلية والإيرادات المحصلة والقروض المحلية والخارجية والتسهيلات الائتمانية حسب التوزيع الوارد لكل منها بمجداول الميزانية .

وينبغي عند إعداد تلك البيانات الشهرية مراعاة منتهى الدقة إذ ستكون المراجعة التي تعكس نشاط الدولة ومدى ما أدى من خدمات وما تم من أعمال ومشروعات وكذا ما تم تحصيله من إيرادات وستراجع تلك البيانات على حسابات كل جهة بالبنك المركزي .

وتمكين الدولة من دفع عجلة الإنتاج لتسير قدما نحو تحقيق برنامج الخطة في المواعيد المقررة سيقوم مفتشو الإدارة العامة للمتابعة بفحص أسباب النقص والزيادة في الإيرادات من المتشتر تحصيله والمصروفات عن المتوقع صرفه فخصا ميدانيا .

هذا وبعد إقفال حسابات كل مدة (أى كل ثلاثة أشهر) من المدد الأربع للسنة تبلغ نتيجة فحص المصروفات لغاية المدة المستخرج عنها الحساب إلى وزارة الخزانة خلال النصف الثاني من الشهر التالى لها بموجب كشف يبين فيه ما يلى :

(أ) قيمة الاعتماد المدرج في الميزانية لكل بند .

(ب) قيمة المنصرف على كل بند لغاية آخر المدة .

(ج) تقدير ما ينتظر صرفه في الأشهر الباقية من السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ لكل بند من بنود الميزانية مع الإشارة إلى الأساس الذى استند عليه في هذا التقدير تفصيلا ، ومع إيضاح المرتبط به والباقي بدون ارتباط حتى تاريخ تقديم البيان .

القسم السادس

تعليمات خاصة بالعمليات البنكية

رغبة في تنظيم عملية السحب من أموال الخزانة العامة لمواجهة اتساع دائرة نشاط الدولة في مختلف القطاعات تنفيذًا لخطة التنمية الاقتصادية والتنسيق بين هذه العمليات وبين تزويد الخزانة العامة بما يلزمها من أموال، يتعين تركيز أموال جميع الأجهزة الحكومية في بنك الدولة (البنك المركزي المصري) بماؤ ذلك المؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة وصناديق التمويل . ومؤدى ذلك أن يفتح هذا البنك - ضمن إطار حسابات الخزانة العامة - حسابات لكل من تلك الجهات يصرف منها في شئونها المختلفة ويضاف إليها تباعا الأموال التي تمدد إليها ويكون السحب من تلك الحسابات لغرض إنفاق فعلي طبقا للاوضاع المقررة للصرف من الميزانية .

وتخطر الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية بما يتم فتحه من حسابات لهذه الجهات، كما يراعى لدى طلب دفاتر الشيكات اللازمة للسحب من هذه الحسابات أحكام الكتب الدورية أرقام ٣٤ لسنة ١٩٦٦ و ٥٥ لسنة ١٩٦٧ و ٧٠ لسنة ١٩٦٨ *

بمناسبة المعاملة الخاصة التي تميزت بها المصروفات الاستثمارية منذ السنة المالية ٦٣/٦٤ ورغبة في الفصل بينها وبين المصروفات الجارية فإنه ينبغي - على الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل التي لم تفتح حسابات خاصة لإيراداتها واستخداماتها الجارية بالبنك المركزي - المبادرة بفتح هذه الحسابات بحيث يكون هناك حسابان أحدهما للمصروفات والإيرادات الجارية والآخر للمصروفات الاستثمارية وذلك تنفيذًا لكتاب الإدارة العامة لحسابات الحكومة الدورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٦ .

يتوم البنك المركزي كالعتاد بصرف فوائد وأقساط الديون الواردة بالميزانية العامة تحت قسم ٣٨ "الأقسام العامة" فرع ١ (الدين العام) وتسوى بمعرفة وزارة الخزانة (الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية) بالحصم على مصروفات ذلك الفرع ويضيف أقساط الديون إلى الحسابات الخاصة بها (حساب الأموال المخصصة لاستهلاك الديون المختلفة) كل حساب وما يخصه .

(*) الصادرة من الإدارة العامة لحسابات الحكومة .

القسم السابع

تعليمات أخرى

التدفقات الائتمانية :

نظرا لخاصية الترابط القائم بين القطاعات المختلفة في مجال التدفقات وأهمية التعرف على التدفقات الائتمانية الصادرة من وإلى القطاعات المختلفة ومقدار مساهم به كل قطاع في عملية التمويل الائتماني ومدى التكامل بين القطاعات في إطار خطة ائتمانية .

لذلك ترجو وزارة الخزانة تنفيذ ما جاء بكتاب وكالة الوزارة لشئون الميزانية الدورية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ بكل دقة وموافاة الوكالة المذكورة بمجداول التدفقات الفعلية كل ثلاثة شهور في الميعاد المحدد .

تمويل الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية :

لما كانت بعض الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل لا يتسنى لها في أوائل السنة أن يكون لديها من الإيرادات ما يكفي لمقابلة ما تنفقه في شئون استخداماتها فلذلك يمكن تمويل حساب كل من هذه الجهات المفتوح لدى البنك المركزي لتتمكن من مواجهة مصروفاتها العاجلة تقوم المؤسسة بسحب دفعات على الحساب من الشركات التابعة لها من نصيبها في أرباحها عن السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ لحين إتمام المحاسبة النهائية بين المؤسسة والشركة في نهاية السنة المالية، كما تقوم المؤسسة بالسحب على المكشوف من حساب مصروفاتها بالبنك سواء كانت للاستخدامات الجارية أو الرأسمالية في الحدود التي تقررها وزارة الخزانة (وكالة الوزارة لشئون الميزانية) بعد أن تتلقى تلك الوكالة من المؤسسات بيانا عن احتياجاتها العاجلة وعليها أن تحدد هذه الاحتياجات كل ثلاثة شهور مع استئصال ما قد يكون لديها من إيرادات ذاتية أو قروض كلفت هي بمقدارها ومنحسب فائدة بواقع ٤,٥ ٪ على ما يسحب لهذا الغرض .

ويحظر على الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل احتجاز أية مبالغ من الفائض المستحق سداده لوزارة الخزانة (صندوق الاستثمار) في السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ لمواجهة استخداماتها الجارية عن السنة المالية التالية للسنة المتحقق فيها هذا الفائض .

وعلى المؤسسات أن تراعى ما جاء بكتب الإدارة العامة لحسابات الحكومة الدورية أرقام ١٥٧ لسنة ١٩٦١ و ٤٢ ، ٤٤ ، ٦٩ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٩ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بفتح الحسابات المشار إليها بهذه الكتب وطريقة العمل بها وكذا تراعى ما جاء بكتاب هذه الوزارة رقم ١ - ١ / ٤٨ المؤرخ ٢٠/٥/١٩٦٢ .

وفما يختص بقيمة ال ٥ ٪ من أرباح الشركات المخصصة لشراء سندات حكومية تقوم المؤسسات بتكليف الشركات الخاضعة لإشرافها بإيداع النسبة المذكورة بالحساب المفتوح لهذا الغرض بالبنك المركزي (صندوق الاستثمار) وسيقوم البنك المركزي (صندوق الاستثمار) بصرف قيمة الفائدة المستحقة بواقع ٣,٥ ٪ سنويا إلى كل شركة من المبالغ التي أودعتها من تاريخ إضافتها بالحساب سالف الذكر وذلك بالخصم على حساب وزارة الخزانة (صندوق الاستثمار) .

وعلى كل شركة أن توضح في البيانات المقدمة منها للبنك المركزي عند إيداع النسبة المذكورة اسم المؤسسة العامة أو الهيئة العامة التي تتبعها الشركة واسم فرع البنك المسوك لديه حسابها حتى يمكن لوزارة الخزانة والبنك المركزي تحويل الفائدة المستحقة على إيداعاتها من هذه النسبة لحساب الشركة لديه . . .

فائض التمويل الذاتي :

يؤول الباقي من التمويل الذاتي للؤسسة والتمويل الذاتي المنقول من ميزانيات الشركات التابعة لميزانية المؤسسة المشرفة الى صندوق الاستثمار بوزارة الخزانة وذلك وفقا لأوضاع الميزانية التقديرية للؤسسة وشركاتها التابعة ١٩٦٨/١٩٦٩ كأقراض للصندوق .

ويسدد فائض التمويل الذاتي المشار اليه على أربعة أقساط متساوية كل منها $\frac{1}{4}$ المقدرة في الميزانية وذلك خلال شهور سبتمبر وديسمبر ومارس ويونيو على أن يكون القسط الأخير بمقدار الباقي الفعلي من ذلك الفائض بعد امتثال جملة الأقساط الثلاثة الأولى .

ويضاف ما يسدد من ذلك الفائض الى الحسابات المختصة بصندوق الاستثمار .

وتستحق على المبالغ التي تسدد منه لصندوق الاستثمار فائدة بمعدل ٣,٥ ٪ سنويا لصالح الجهات المودعة .

التقسيم النمطى الموحد لأبواب الميزانية وبنودها وأنواعها

للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩

بيان

بنود الباب الأول

باب ١ — أجور

مجموعة (١) أجور نقدية وبدلات

بند ١ — الدرجات الدائمة .

» ٢ — المكافآت الشاملة .

» ٣ — المعارون وتحمل الميزانية بمرتباتهم .

» ٤ — تكاليف الأجازات الدراسية والمنح التدريبية .

» ٥ — المكافآت .

» ٦ — الرواتب والبدلات .

مجموعة (٢) مزايا مادية ونقدية

بند ١ — المزايا العينية .

» ٢ — المزايا النقدية .

بيان

بأنواع بنود الباب الأول

مجموعة (١) أجور نقدية وبدلات

بند ١ - الدرجات الدائمة

بند ٢ - المكافآت الشاملة

نوع ١ - مكافآت الخبراء الوطنيين والأجانب

(أ) مكافآت خبراء وطنيين

(ب) مكافآت خبراء أجانب

» ٢ - أجور الموسمين

بند ٣ - تكاليف المعارين وتحمل الميزانية بمرتباتهم

بند ٤ - تكاليف الإجازات الدراسية والمنح التدريبية

بند ٥ - المكافآت

(١) تعويض ومكافآت للعاملين :

نوع ١ - تعويض العاملين عن جهود غير عادية

» ٢ - مكافآت نظير العمل أيام الجمع للمنقولين من اليومية

» ٣ - المكافآت التشجيعية

» ٤ - مكافآت خاصة

(ب) مكافآت عن أعمال أخرى :

نوع ٥ - مكافآت تدريس وتدريب وإشراف وامتحانات

» ٦ - مكافآت حضور جلسات ولجان

» ٧ - مكافآت طوارئ للعسكريين

» ٨ - مكافآت أخرى

بند ٦ - الرواتب والبدلات

(١) رواتب التمثيل :

نوع ١ - رواتب تمثيل للوظائف العليا

» ٢ - رواتب تمثيل لموظفين في الخارج

» ٣ - رواتب تمثيل لموظفين فنيين

(ب) رواتب طبيعة عمل :

نوع ٤ - رواتب طبيعة عمل للأطباء

» ٥ - رواتب تسجيل الأطباء المقيمين

» ٦ - رواتب حرمان للصيادلة والحكيمات والمولدات والمرضات والزائرات الصحيات والمفتشات

» ٧ - راتب عدوى ووقاية من الأشعة

» ٨ - رواتب التفرغ للهندسين

» ٩ - رواتب التفرغ لموظفين فنيين

» ١٠ - رواتب عسكرية

» ١١ - رواتب طبيعة عمل

» ١٢ - رواتب تفتيش

» ١٣ - رواتب امتياز

نوع ١٤ - راتب عماده ووكالة ورئاسة قسم

» ١٥ - راتب صيارف وتحصيل وبدل عجز للصيارف

» ١٦ - راتب اختزال

» ١٧ - رواتب خطر

» ١٨ - راتب لمكافحة المخدرات

» ١٩ - راتب سماعة للتليفون واللاسلكي

» ٢٠ - راتب غطاسة

» ٢١ - راتب قيادة

» ٢٢ - راتب صناعة

» ٢٣ - رواتب مهنية وفنية أخرى

(ج) رواتب إقامة :

نوع ٢٤ - راتب إقامة بالجهات النائية بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط وراتب

إضافي للعاملين في بعض المناطق

» ٢٥ - راتب قرية للاخصائيين والحكيمات والباحثين الاجتماعيين

» ٢٦ - راتب سودان

» ٢٧ - راتب اغتراب

» ٢٨ - راتب مناخ

» ٢٩ - بدل سكن في الداخل والخارج

(د) رواتب مختلفة :

نوع ٣٠ - راتب ماجستير ودكتوراه

» ٣١ - راتب بحث

» ٣٢ - راتب استقبال وضيافة

» ٣٣ - راتب مراسلة

» ٣٤ - بدل أغذية

» ٣٥ - بدل ملابس

» ٣٦ - بدل انتقال نقدي ثابت (نظير عدم تخصيص سيارات ركوب حكومية)

» ٣٧ - رواتب تخص العلاقات الثقافية والتعاون الخارجي

» ٣٨ - رواتب وبدلات مختلفة أخرى

مجموعة (٢) مزايا عينية ونقدية

بند ١ - المزايا العينية

نوع ١ - تكاليف أغذية تصرف للعاملين

» ٢ - تكاليف ملابس تصرف للعاملين

» ٣ - تكاليف العلاج الطبي للعاملين

» ٤ - تكاليف خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين

» ٥ - ميزات عينية أخرى

بند ٢ - المزايا النقدية

نوع ١ - حصة الحكومة / الهيئة / المؤسسة / في صناديق التأمين والمعاشات

» ٢ - حصة الحكومة / الهيئة / المؤسسة / في التأمينات الاجتماعية

» ٣ - حصة الحكومة / الهيئة / المؤسسة / في التأمين الصحي

بيان

بنود الباب الثاني

باب ٢ — المصروفات الجارية

مجموعة (١) المستلزمات السلعية (*)	مجموعة (٤) المصروفات التحويلية الجارية
بند ١ — خامات	بند ١ — الضرائب والرسوم السلعية
٢ » — وقود وزيوت وقوى محركة	٢ » — الاهلاك
٣ » — قطع غيار ومهمات	٣ » — الايجار
٤ — مواد تعبئة وتغليف	٤ » — فوائد محلية
٥ » — أدوات كتابية وكتب	٥ » — فوائد خارجية
٦ » — مياه وانارة	٦ » — فوائد صندات حملة الاسهم
٧ » — تجهيزات ومعدات صغيرة	٩ » — تحويلية جارية أخرى
مجموعة (٢) المشتريات بغرض البيع (*)	مجموعة (٥) المصروفات التحويلية الجارية التخضيرية
١ » — محلية	بند ١ — تبرعات
٢ » — خارجية	٢ » — اعانات للغير
	٣ » — تعويضات وغرامات
	٤ » — منحصاصات بخلاف الاهلاك
	٥ » — ضرائب عقارية
	٩ » — مصروفات أخرى
مجموعة (٣) المستلزمات الخدمية (*)	مجموعة (٦) فائض العمليات الجارية
١ » — مصروفات «بيان»	بند ١ — ضرائب دخلية
٢ » — مصروفات تشغيل لدى الغير ومقاوى الباطن	الفائض المحتجز
٣ » — خدمات ابحاث وتجارب	٢ » — احتياطي تحويل استثمارات
٤ » — نشر واعلان ومصروفات طبع ودعاية واستقبال	٣ » — احتياطيات أخرى
٥ » — نقل وانتقالات عامة ومواصلات	الفائض الموزع :
٦ » — تأجير معدات ووسائل نقل	٤ » — حصة العاملين في الأرباح
٧ » — تكاليف خدمات المصالح والمؤسسات	٥ » — فائض الحكومة
٨ » — مصروفات خدمية متنوعة	

(*) تعتبر هذه المجموعات الثلاثة كمجموعة واحدة في تطبيق أحكام المادة (٢٣) من النشريات العامة .

بيان

بأنواع بنود الباب الثاني*

بند ٧ - تجهيزات ومعدات صغيرة

- نوع ١ - أثاث
- » ٢ - أدوات مكتبية
- » ٣ - خزان حديد ودواليب صاج
- » ٤ - معدات تعليمية ومعينات سمعية وبصرية
- » ٥ - آلات كتابية
- » ٦ - آلات هندسية ومساحية
- » ٧ - آلات حاسبة وإحصائية
- » ٨ - آلات طباعة
- » ٩ - موازين ومكاييل
- » ١٠ - أجهزة تدفئة وتبريد
- » ١١ - أدوات تنظيم الحدائق
- » ١٢ - أدوات تصوير
- » ١٣ - أدوات للموسيقى
- » ١٤ - أدوات ألعاب رياضية
- » ١٥ - أجهزة الوقاية من الحريق
- » ١٦ - خيام ومهيمات غيظ
- » ١٧ - مقتنيات فنية وعاديات
- » ١٨ - أدوات مائدة
- » ١٩ - أسلحة
- » ٢٠ - أجهزة طبية
- » ٢١ - دواب وطيور
- » ٢٢ - تجهيزات أخرى متنوعة

مجموعة (٢) المشتريات بفرض البيع

- بند ١ - محلية .
- » ٢ - خارجية .

مجموعة (٣) المستلزمات الخدمية

بند ١ - مصروفات صيانة

- نوع ١ - صيانة وتطهير لوسائل الري والصرف
- » ٢ - صيانة وترميم مباني وإنشاءات وأعمال صغيرة للمباني الحكومية
- » ٣ - صيانة مرافق وشبكات
- » ٤ - صيانة طرق وجسور وكباري
- » ٥ - صيانة آلات ومعدات
- » ٦ - صيانة وسائل نقل
- » ٧ - صيانة أثاث ومعدات مكاتب
- » ٨ - صيانة أخرى

مجموعة (١) المستلزمات السلعية

بند ١ - خامات

- نوع ١ - خامات نسيجية
- » ٢ - خامات مساعدة

بند ٢ - وقود وزيوت وقوى محركة

- نوع ١ - لحوامات
- » ٢ - مواد بترولية :
- بوتاجاز
- بنزين
- كبروسين
- سولار
- ديزل
- مازوت
- » ٣ - مواد تزييت وتشحيم
- » ٤ - كهرباء
- » ٥ - غاز
- » ٦ - أخرى

بند ٣ - قطع غيار ومهمات

- نوع ١ - قطع غيار ومواد للصيانة
- » ٢ - مواد ومهمات متنوعة

بند ٤ - مواد تعبئة وتغليف

- نوع ١ - مواد تعبئة وتغليف مستهلكة
- » ٢ - مواد تعبئة وتغليف متداولة

بند ٥ - أدوات كتابية وكتب

- نوع ١ - أدوات كتابية
- » ٢ - كتب ومجلات ووثائق أخرى للكتبات
- » ٣ - كراسات ودفاتر
- » ٤ - مطبوعات أخرى

بند ٦ - مياه وإنارة

- نوع ١ - مياه
- » ٢ - إنارة

(تابع) أنواع بنود الباب الثاني

- بند ٨ — مصروفات خدمية متنوعة
- نوع ١ — اشتراكات في ديئات محلية
- » ٢ — مصروفات سرية
- » ٣ — علاج مواطني الجمهورية العربية المتحدة
- » ٤ — تأمين وعمولة
- » ٥ — الأعياد والمواهم
- » ٦ — تنفيذ الأحكام القضائية
- » ٧ — جوائز وأوسمة
- » ٨ — مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة
- » ٩ — ضرائب ورسوم مدفوعة لحكومات أجنبية
- » ١٠ — مصروفات غير متظرة
- » ١١ — دفن
- » ١٢ — نشاط رياضي واجتماعي لغير العاملين
- » ١٣ — خدمات صحية لغير العاملين
- » ١٤ — نفقات إقامة معارض ومناحف ومؤتمرات بالداخل
- » ١٥ — تكاليف البرامج التدريبية
- » ١٦ — العلاقات الثقافية والتعاون الخارجي
- اشتراكات في هيئات دولية
- نفقات إقامة معارض ومناحف ومؤتمرات دولية في الخارج
- تكاليف معهد مدريد
- » الشعبة القومية لليونسكو
- » تبادل البعثات والوفود مع الحكومات الأجنبية وتنفيذ المعاهدات الثقافية
- » البعثة التعليمية بالسودان
- » المكاتب والمراكز الثقافية ومكاتب البعثات
- نقل وانتقالات وبدل انتقال المعارين والمتدربين للخارج
- مصاريف إصدار نشرات ثقافية ودعاية بالخارج
- نفقات استقبال وزيارات دولية وتكاليف الاشتراك في المؤتمرات الدولية
- » ١٧ — تكاليف لجان التحكيم
- » ١٨ — مصروفات خدمية أخرى متنوعة

- بند ٢ — تشغيل لدى الغير ومقاولة الباطن
- بند ٣ — خدمات أبحاث وتجارب
- بند ٤ — نشر وإعلان ومصروفات طبع ودعاية واستقبال
- نوع ١ — نفقات طبع
- » ٢ — نفقات نشر وإعلان
- » ٣ — اشتراكات في مجلات وجراند
- » ٤ — شراء حقوق المؤلفين
- » ٥ — تشجيع المؤلفين والمؤلفين
- » ٦ — مصروفات إصدار كتب ومجلات ونشرات ثقافية
- » ٧ — دعاية
- » ٨ — نفقات الحفلات والاستقبالات لجميع الوزارات
- » ٩ — نفقات استقبال وزيارات دولية وتكاليف الاشتراك في المؤتمرات الدولية
- » ١٠ — نفقات الشئون والعلاقات العامة
- بند ٥ — نقل وانتقالات عامة ومواصلات
- » ١ — نقل مهمات
- نوع ٢ — انتقالات عامة للعاملين وغير العاملين
- » ٣ — بدلات انتقال
- » ٤ — تليفون
- » ٥ — تلفراف
- » ٦ — بريد
- » ٧ — اشتراك تيكس
- بند ٦ — تأجير معدات ووسائل نقل
- نوع ١ — تأجير آلات إحصائية وحاسبة
- » ٢ — تأجير آلات وماكينات
- » ٣ — تأجير خيام وكراسي
- » ٤ — تأجير وسائل النقل
- بند ٧ — تكاليف خدمات المصالح والمؤسسات
- نوع ١ — تكاليف خدمات وزارة الداخلية وقوة الحرس والعساكر والخفر والهجرة
- » ٢ — فرقة المطافئ
- » ٣ — الجهاز المركزي للمحاسبات
- » ٤ — النيابة الإدارية
- » ٥ — مجلس الدولة
- » ٦ — ديوان عام وزارة الخزانة (مديرو ورؤساء ووكلاء الحسابات)
- » ٧ — تكاليف خدمات البلدية (نظير النظافة وصيانة الحدائق العامة)
- » ٨ — الخدمات القانونية والمحاسبية
- » ٩ — خدمات أخرى متنوعة

(تابع) أنواع بنود الباب الثاني

مجموعة (٥) المصروفات التحويلية الجارية التخصيصية

بند ١ - تبرعات

بند ٢ - اعانات للغير

نوع ١ - اعانات

نوع ٢ - معاشات

بند ٣ - تعويضات وغرامات

بند ٤ - مخصصات بخلاف الاهلاك

بند ٥ - ضرائب عقارية .

نوع ١ - ضرائب اطيان

» ٢ - ضريبة مبان

بند ٩ - أخرى

مجموعة ٦ - فائض العمليات الجارية

بند ١ - ضرائب دخلية

الفائض المحتجز

بند ٢ - احتياطي تمويل استثمارات

بند ٣ - احتياطيات أخرى

الفائض الموزع

بند ٤ - حصة العاملين في الأرباح

بند ٥ - فائض الحكومة

مجموعة (٤) المصروفات التحويلية الجارية

بند ١ - الضرائب والرسوم السلفية

نوع ١ - رسوم جمركية

» ٢ - رسوم انتاج

» ٣ - حصيلة الخزانة

» ٤ - ضرائب ورسوم أخرى

بند ٢ - الاهلاك

» ١ - اهلاك المباني والانشاءات

» ٢ - اهلاك الآلات والمعدات

» ٣ - اهلاك وسائل النقل والانتقال

» ٤ - اهلاك عدد وادوات

» ٥ - اهلاك اثاث ومعدات مكاتب

» ٦ - اهلاك الثروة المائية والحيوانية

بند ٣ - الايجار

نوع ١ - اراضى فضاء

» ٢ - اراضى للاستغلال

» ٣ - مبان ومخازن وجراجات

بند ٤ - فوائد محلية

نوع ١ - فوائد تسدد لصندوق الاستثمار

» ٢ - فوائد تسدد لجهات أخرى

بند ٥ - فوائد خارجية

بند ٦ - فوائد سندات حملة اسهم

بند ٩ - تحويلية جارية أخرى

الباب الثالث والرابع

بند ٢ - سداد قروض طويلة الأجل محلية

- نوع ١ - مستحقة لصندوق الاستثمار .
» ٢ - مستحقة لبنوك الجهاز المصرفي لغير البنك المركزي .
» ٣ - مستحقات المؤسسات وهيئات وجهات أخرى .

بند ٣ - سداد قروض طويلة الأجل أجنبية

بند ٤ - استثمارات مالية

- نوع ١ - سندات حكومية
نوع ٢ - أوراق مالية .
نوع ٣ - استثمارات أجنبية .

بند ٥ - دفعات مقدمة

بند ٩ - تحويلات رأسمالية أخرى

الباب الثالث - استخدامات استثمارية

الباب الرابع : - التحويلات الرأسمالية :

بند ١ - الاقراض طويل الاجل

- نوع ١ - لزيادة رأس مال شركات قائمة .
» ٢ - لإنشاء شركات جديدة
» ٣ - لشراء شركات قائمة .
» ٤ - اقراض لصندوق الاستثمار .
» ٥ - اقراض لجهات أخرى .

الإيرادات

الإيرادات الرأسمالية

الباب الخامس - التمويل الذاتي :

- بند ١ - احتياطات .
- بند ٢ - مخصص الاهلاك .
- بند ٣ - مخصصات أخرى .
- بند ٤ - تكلفة أصول مبيعة .
- بند ٩ - أخرى .

الباب السادس - قروض ومساهمة :

- بند ١ - قروض خارجية .
- بند ٢ - قروض محلية .
- بند ٣ - مساهمة .
- نوع ١ - لزيادة رأس مال شركة قائمة .
- » ٢ - لانشاء شركة جديدة .
- » ٣ - لشراء شركة قائمة .

الباب السابع - المتاح من التمويل الذاتي للشركات التابعة :

- بند ١ - احتياطي قانوني .
- بند ٢ - احتياطات ارتفاع أسعار أصول .
- بند ٣ - مخصص الاهلاك .
- بند ٤ - تكلفة الاصول مبيعة .
- بند ٩ - أخرى .

الباب الثامن - إيرادات رأسمالية أخرى :

- بند ١ - المحصل من أقساط قروض مستحقة على الغير .
- بند ٢ - ما يقابل استثمارات من دفعات مقدمة في سنوات سابقة .
- بند ٩ - إيرادات رأسمالية أخرى متنوعة .

الإيرادات الجارية

الباب الأول - إيرادات النشاط الجارى

- بند ١ - الانتاج .
- نوع ١ - مبيعات من انتاج تام .
- نوع ٢ - التغير في مخزون الانتاج التام .
- نوع ٣ - فرق تقييم التغير في مخزون الانتاج التام (سعر البيع - التكلفة)
- بند ٢ - إيرادات تشغيل الغير .
- بند ٣ - تكلفة المشغولات الداخلة التامة (بالتكلفة) .
- بند ٤ - التغير في انتاج غير تام (بالتكلفة) .
- بند ٥ - خدمات مبيعة .
- بند ٦ - مبيعات من المشتريات بفرض البيع .
- بند ٩ - أخرى .

الباب الثانى - اعانات :

- بند ١ - اعانة انتاج .
- بند ٢ - اعانة تصدير .
- بند ٩ - أخرى .

الباب الثالث - إيرادات أوراق مالية :

- بند ١ - ارباح الأوراق المالية .
- بند ٢ - فوائد السندات والقروض .
- بند ٣ - نصيب المؤسسة في ارباح الشركات التابعة .
- بند ٩ - أخرى .

الباب الرابع - إيرادات تحويلية

- مجموعة ١ - إيرادات تحويلية .
- بند ١ - الفوائد الدائنة .
- نوع ١ - المحصل من الشركات التابعة .
- نوع ٢ - فوائد دائنة أخرى .
- بند ٢ - الايجار .
- بند ٣ - ارباح رأسمالية .
- بند ٤ - تعويضات . غرامات .
- بند ٥ - ما يقابل حصة العمال في ارباح الشركات .
- بند ٦ - المحصل من الشركات مقابل الادارة والاشراف .
- بند ٧ - المحصل من الشركات مقابل الخدمات القانونية والمحاسبية .
- بند ٩ - إيرادات متنوعة أخرى .
- مجموعة ٢ - عجز العمليات الجارية .
- بند ١ - عجز مرحل .
- بند ٢ - اعانة سد العجز .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٨٥ لسنة ١٩٦٣

بتقرير فائدة على القروض التي توفرها وزارة الخزانة للهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات
الداخلية في ميزانية الأعمال

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — تحسب على القروض التي توفرها وزارة الخزانة للهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الداخلية في ميزانية الأعمال فائدة بسعر الفائدة الجارى وتؤول هذه الفائدة الى الخزانة العامة .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ صفر سنة ١٣٨٣ (٣٠ يوفيه سنة ١٩٦٣)

(جمال عبد الناصر)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥

في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات لأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري .

و يجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

مادة ٢ — لا تمنح المكافأة أو البدل المشار إليه في المادة السابقة للأعضاء المدرجة وظائفهم في الجهة التي ينعقد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون متدربين أو معارين لها .

مادة ٣ — لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قوانين أو قرارات جمهورية على خمسة جنيهاً للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيهاً في السنة .

ولا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية على ثلاثة جنيهاً للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة جنية في السنة على ألا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير اشتراكه في أكثر من لجنة في جهة واحدة على مائة وخمسين جنيهاً سنوياً .

وتعتبر جلسات مجالس الإدارات واللجان المستمرة في حساب البدل أو المكافأة كأنها جلسة واحدة .

مادة ٤ — لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العضو مهما تعددت مجالس الإدارة واللجان التي يشترك فيها في أكثر من جهة على ثلاثمائة جنية في السنة .

مادة ٥ — تحدد فئات مكافأة العضوية وبدل حضور الجلسات بقرار من الوزير المختص في الحدود الموضحة بالمواد السابقة .

مادة ٦ — تقوم الجهات التي يشترك في أعمالها عضو مجلس الإدارة أو اللجنة ، بإبلاغ الجهة التابع لها عن عدد الجلسات التي يحضرها ، وما يتقاضاه من مكافأة أو بدل حضور و ذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صرف البدل المستحق .

مادة ٧ — تحسب الحدود القصوى الواردة بهذا القرار ، على أساس ما يستحقه العضو في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة .

ويؤول إلى الخزانة العامة ما يزيد على الحد الأقصى ، ويعتبر العضو مسئولا عن رد ما يتقاضاه زيادة على الحد الأقصى .

مادة ٨ — يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٨٤ (١٠ يناير سنة ١٩٦٥)

(جمال عبد الناصر)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧

بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة
والشركات التابعة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين
المدنيين والعسكريين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له .

قرر :

(المادة الأولى)

تحدد فئات مرتبات وبدلات التمثيل — بعد تخفيضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه — لرؤساء
مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرافق لهذا القرار .

ويترتب على التعيين في هذه الوظائف استحقاق الفئة والمرتبة وبدل التمثيل المقرر اعتبارا من تاريخ صدور
القرار الجمهوري بالتعيين ، مالم يكن المعين شاغلا لوظيفة من فئة أعلى أو يتقاضى مرتبة أو بدل تمثيل بموجب قرار
من رئيس الجمهورية يزيد عن الحد المشار إليه فيحفظ بذلك بصفة شخصية .

(المادة الثانية)

إذا عين رئيس مجلس إدارة رئيسا لمجلس إدارة شركة أدنى في مستوى التقييم ، أو إذا أعيد تقييم الشركة بمستوى
أدنى ، يستحق رئيس مجلس الإدارة فئة ومرتبة وبدل التمثيل المقرر للمستوى الأدنى مالم ينص على احتفاظه بفئته
ومرتبه وبدل تمثيله السابق بقرار من رئيس الجمهورية .

(المادة الثالثة)

رؤساء مجالس الإدارة الحاليون الذين لم تصدر قرارات من رئيس الجمهورية بتحديد مرتباتهم في هذه الوظائف
يعتبرون في الفئات المحددة بالجدول المرافق من تاريخ صدور القرارات الجمهورية بتعيينهم ، ويمنحون المرتبات
وبدلات التمثيل المقررة فيه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار .

فإذا كان الربط المالي للفئة المحددة لوظائفهم ذا بداية ونهاية ، سويت حالتهم من حيث المرتبة على أساس
منحهم مرتباتهم الحالية أو بداية الربط أيهما أكبر اعتبارا من تاريخ العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر
بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه أو من تاريخ التعيين أيهما أحدث وتسلسل مرتباتهم
بالعلاوات على هذا الأساس ، على أن لا يترتب على ذلك صرف أية فروق عن الفترة السابقة على تاريخ العمل
بهذا القرار .

(المادة الرابعة)

بالنسبة لرؤساء مجالس الادارات الذين سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات من رئيس الجمهورية ولو في وظائف سابقة على هذه الوظائف بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم في الجدول المرافق يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية .

أما من كانوا يتقاضون سلفا أو مكافآت تحت التسوية فيتجاوز عن استرداد ما صرف لهم زيادة عن القدر المحدد لوظائفهم .

(المادة الخامسة)

لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القرار أن يزيد ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة من مرتب وبدل تمثيل على ثلاثة آلاف جنيه سنويا ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تجاوز هذا الحد .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لنشره مع عدم جواز صرف فروق مالية عن الماضي .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٨٧ (٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧)

(جمال عبد الناصر)

جدول مرفق

بقرار من رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧

مستوى التقييم	فئة وظيفة رئيس مجلس الادارة	المرتب السنوى	العلاوة	بدل التمثيل السنوى
		جنيه	جنيه	جنيه
مؤسسة شركة من المستوى الأول	المتأزة	٢٠٠٠	—	١٠٠٠
» » » الثانى	»	١٩٠٠	—	٩٠٠
» » » الثالث	»	١٨٠٠	—	٧٥٠
» » » الرابع	العالية	١٨٠٠/١٤٠٠	٧٥	٦٠٠
» » » الخامس	»	١٨٠٠/١٤٠٠	٧٥	٤٥٠
» » » السادس	»	١٨٠٠/١٤٠٠	٧٥	٤٥٠
» » » السابع	الأولى	١٥٠٠/١٢٠٠	٧٢	٣٦٠
» » » الثامن	»	١٥٠٠/١٢٠٠	٧٢	٣٦٠

قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧

بشأن أسس وقواعد صرف بدل التمثيل بالقطاع العام لشاغلي وظائف الفئات الممتازة والعالية والأولى والمعيّنين من أعضاء مجلس الإدارة

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له .

قرر :

(المادة الأولى)

يقرر الوزير المختص في ختام كل سنة مالية مبدأ منح بدل التمثيل من عدمه بالنسبة للعاملين الجائز منحهم هذا البديل وذلك في ضوء التقرير الذي يعده مجلس إدارة المؤسسة العامة عن المركز المالي للمؤسسة العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها وما حققته من أهداف .

(المادة الثانية)

لوزير المختص منح بدل تمثيل للعاملين من شاغلي وظائف الفئات الآتية : —

- ١ — الفئة الممتازة .
- ٢ — الفئة العالية .
- ٣ — الفئة الأولى .
- ٤ — الفئة الثانية من بين المعيّنين من أعضاء مجلس الإدارة .

(المادة الثالثة)

يكون بدل التمثيل الجائز منحه في حدود ٥٠ ٪ على الأكثر من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة .

(المادة الرابعة)

لا يجوز تقرير بدل تمثيل في حالة ما إذا قرر مجلس الإدارة مبدأ عدم منح العلاوة الدورية في ختام السنة المالية على ضوء المركز المالي وما تحقق من أهداف ويراعى ذلك المبدأ أيضا عند تقرير هذا المجلس منح نسبة من العلاوة فيخفض الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة السابقة بنسبة التخفيض الذي قد يطرأ على هذه العلاوة .

ويتم صرف بدل التمثيل المحدد لرؤساء مجالس الإدارة وفقا للأسس التي يعمل بها طبقا لحكم هذه المادة .

(المادة الخامسة)

لوزير المختص أن يوقف صرف بدل التمثيل المقرر كله أو جزء منه إذا اعترى المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية طارئ خلال السنة المالية أثر في الإمكانات المالية وفي مدى تحقيق الأهداف .

كما يجوز وقف صرف بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة كله أو جزء منه لاسبب الموضح في الفقرة السابقة وذلك بقرار من رئيس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

(المادة السادسة)

العاملون الحاليون من الفئات الجائز منحها بدل تمثيل طبقا لحكم المادة ٢ من هذا القرار ممن يتقاضون وقت صدوره بدلات تمثيل محددة بقرارات جمهورية وتزيد عما يجوز لهم الحصول عليه بمقتضى هذا القرار يستمرون في تقاضى هذه البدلات بصفة شخصية — على أن تطبق عليهم أحكام المواد ٤، ٥، ٥ من هذا القرار لحين استهلاك الزيادة في بدلاتهم من العلاوات الدورية .

يحتفظ للعاملين الحاليين من غير الفئات الجائز منحها بدل تمثيل طبقا لحكم المادة ٢ من هذا القرار ببدلات التمثيل التي يتقاضونها طالما لم تتغير طبيعة أعمالهم وذلك إذا كانوا يحصلون على هذه البدلات وقت صدور هذا القرار ، وكان قد سبق تحديدها لهم بقرارات جمهورية على أن تطبق عليها أحكام المواد ٤، ٥، ٥ لحين استهلاكها من العلاوات الدورية .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ٤

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ شعبان سنة ١٣٨٧ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧)

(جمال عبد الناصر)

وزارة الخزانة

١ - ١٨/١

السيد /

تحية طيبة وبعد :

رغبة في تنظيم عمليات السحب من أموال الخزانة العامة لمواجهة اتساع دائرة نشاط الدولة في مختلف القطاعات تنفيذاً لخطّة التنمية الاقتصادية الموضوعة ، والتنسيق بين هذه العمليات وبين تزويد الخزانة العامة بما يلزمها من أموال .

قررت وزارة الخزانة - تحقيقاً لهذا الغرض - إتباع ما يأتي :

(١) تركيز أموال جميع الأجهزة الحكومية في البنك المركزي ، بما في ذلك المؤسسات والهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، ومن مؤدى ذلك أن يفتح في هذا البنك - ضمن إطار حسابات الخزانة العامة - حسابات لكل من تلك الجهات يصرف منها في شئونها المختلفة ، ويضاف إليها تباعا الأموال التي تسدد إليها .

(٢) السحب من مختلف الحسابات المذكورة يكون لغرض إحقاق فعلى طبقاً للأوضاع المقررة في الميزانية .

فالمرجو التنبية إلى اتخاذ الإجراءات التي تتطلب تنفيذ ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

تحريراً في ٢٠ أيار سنة ١٩٦٢

نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة

وزارة الخزانة

ملف رقم ٨١٩ - ٣٤ / ٢٢

منشور عام رقم ١ لسنة ١٩٦٥

بمناسبة إلغاء نظام المحاسبة بين المصالح عن طريق تبادل حوافظ الخصم والإضافة تعلن وزارة الخزانة أنه قد
تقرر الآتي :

أولاً - إلغاء حساب المصروفات تحت التسوية .

ثانياً - إلغاء حساب العهد مصروفات تحت تسويتها على الميزانية .

ثالثاً - المدفوعات المقدمة والتي كان يخصم بها على أحد الحسابين المشار إليهما تبعا لظروف كل حالة .
وطبقا لأحكام منشور قواعد تنفيذ الميزانية يتبع بشأنها الآتي :

(١) المبالغ التي يرخص بدفعها مقدما عن أعمال أو مشتريات يخصم بها على بنود مصروفات الميزانية
مباشرة على أن تقيد بالحسابين النظاميين المنصوص عليهما بالمنشور المشار إليه وذلك على النحو الآتي :

من ٣ / المبالغ المدفوعة مقدما إلى ٣ / الأعمال والمشتريات المدفوعة عنها مبالغ مقدما . ومن واقع التسوية
المتقدمة ينبغي مراقبة الأهمال المدفوعة عنها مبالغ مقدما والمطالبة بمستنداتها من الجهات المختصة . وعند ورود
تلك المستندات ومراجعتها يلغى القيد السابق بتسوية عكسية وترفق بها المستندات المؤيدة للصرف على أن يوضح بها
رقم وتاريخ المستند الذي صرف بموجبه المبلغ مقدما على أن يراعى قيد كل عملية يدفع عنها مبلغ مقدم في صحيفة
مستقلة بالدفتر الخاص بالمدفوعات المقدمة .

(٢) إذا تبين عند مراجعة المستندات الخاصة بأعمال دفعت تكاليفها مقدما أن المبلغ المدفوع مقدم
يزيد عن المستحق فعلا فانه يتعين المطالبة برد الفرق وتسويته عن طريق الاستبعاد من المصروفات، أو الإضافة
للإيرادات وفقا لأحكام المادة ٦٥٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

(٣) تتبع القواعد والاجراءات المتقدمة في جميع الحالات التي يتم فيها دفع مبالغ مقدما سواء كان الدفع المقدم
للمعهد أو مقاول أو هيئة أو مؤسسة عامة ، على أن يراعى في جميع الأحوال الحصول على الترخيص المالي بالدفع
المقدم من السلطة المختصة .

(٤) لا يجوز صرف مبالغ مقدما عن أعمال أو مشتريات يتم تنفيذها في سنة أو سنوات قادمة إلا في حدود
الاعتمادات المدرجة في ميزانية السنة المالية التي يتم فيها الصرف .

رابعا - يصفى كل من الحسابين المشار إليهما بالفقرتين أولا وثانيا على النحو الآتي :

(١) المبالغ المقيدة بحساب المصروفات تحت التسوية حتى شهر مارس سنة ١٩٦٥ يتم تسويتها تباعا وفقا
للأوضاع والاجراءات المنصوص عليها بالمواد من ٦٦٥ / ٦٦٨ من اللائحة المالية ولا تقيد بهذا الحساب أية
مبالغ اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٥

(٢) رصيد حساب العهد مصروفات تحت تسويتها على الميزانية حتى نهاية مارس سنة ١٩٦٥ يضمن على الوجه الآتى :

(أ) المبالغ الخاصة بمدفوعات مقدمة والتي سبق قيدها بحساب العهد مصروفات تحت تسويتها على الميزانية يخصم بها على حساب مصروفات الميزانية وتسدد لحساب العهد المشار اليه على أن تتبع بشأنها الاجراءات المنصوص عليها بالفقرة ثانيا من هذا المنشور :

(ب) المبالغ التي تكون قد قيدت بحساب العهد مصروفات تحت تسويتها على الميزانية لحين استيفاء اجراءات خاصة يخصم بها على حساب "مبالغ مدينة تحت التسوية" الذي تقرر انشاؤه بالكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ على أن تفرد لها صفحات خاصة لتتبعها من المبالغ الأخرى الواردة بشأنها الى كتاب الدورى سالف الذكر ، ثم تم تسويتها تماما إلى أن يصبح رصيدها صفرا .

وزير الخزانة

١٩٦٥ / /

وزارة الخزانة

ملف رقم : ٨١٩ - ٢/٣٤

منشور عام رقم ٣ لسنة ١٩٦٥

إلحاقاً بمنشور عام وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦٥، وتماشياً مع ما تهدف إليه الوزارة من تيسير الإجراءات؛ وتيسيراً للمعاملات المالية، تقرر تنظيم الدفع المندم على الوجه الآتي :

أولاً - يجوز دفع مبالغ مقدما بصفة أمانة عن الأعمال أو الخدمات أو التوريدات التي تقوم بها الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة للقطاع العام بصفة مستديمة والتي تجري المحاسبة عليها وفقاً لما يتم منها تباعاً .

وتقدير هذه الأمانة على أساس معدل حجم المعاملات في شهر أو شهرين حسبما يتم الاتفاق عليه مع الجهة القائمة بالتنفيذ وفي ضوء المنصرف الفعلي عن ستة شهور أو سنة سابقة، على أن تقدم الفواتير والمستندات المؤيدة للصرف شهرياً وتم المحاسبة والتسوية من المستحق فعلياً في نهاية المدة المدفوع عنها الأمانة . ولا يدفع مقابل المدة الثالثة إلا بعد تسوية حساب المدة الأولى، ولا يدفع مقابل المدة الرابعة إلا بعد تسوية حساب المدة الثانية وهكذا .

ثانياً - يجوز، بموافقة الوزير المختص أو من يمارس سلطاته، الترخيص بدفع مبالغ مقدما من القيمة المتفق أو المتعاقد عليها عن الأعمال أو الخدمات أو التوريدات إذا كان الدفع المقدم مشروطاً في الاتفاق أو التعاقد وذلك في الحدود الآتية :

٧٥٪ للهيئات العامة والمؤسسات العامة .

٥٠٪ للشركات والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة للقطاع العام .

ويجوز تجاوز هاتين النسبتين والترخيص بدفع مبالغ مقدما بالكامل أي بنسبة ١٠٠٪ إذا لم يتجاوز المبلغ المطلوب دفعه ألف جنيه .

٤٠٪ للوردين والمقاولين من القطاع الخاص والمؤسسات والشركات الأجنبية .

ثالثاً - يجب أن يكون الدفع المقدم في جميع الأحوال مقابل خطاب ضمان بنفس القيمة والعملية وفي حدود الاعتمادات المدرجة في ميزانية السنة المالية التي يتم فيها الصرف .

ويجوز بالنسبة إلى الشركات والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة للقطاع العام تقديم خطاب ضمان دائم من المؤسسة التي تتبعها عن المدفوعات المحلية وفقاً لحكم المادة رقم ١٢٦ من لأئحة المناقصات والمزايدات .

ويعني من تقديم خطاب الضمان الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة للقطاع العام التي صدر أو يصدر بشأنها استثناء خاص من وزارة الخزانة إذا كان الدفع بالعملية المحلية .

وزير الخزانة

تحريراً في ٢٨/١٩/١٩٦٥

منشور عام رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

تعين وزارة الخزانة أنه تقرر اعتبارا من أول شهر يناير ١٩٦٧ إلغاء حسابات التسوية المدينة "العهد" وحسابات التسوية الدائنة "الأمانات" وأن يتبع ما يأتي بالنسبة للحالات التي كانت تستخدم فيها هذه الحسابات الوسيطة :

أولا — حسابات التسوية المدينة "العهد"

١ — حسابات السلف المستديمة :

ينخصم بقيمة السلف المستديمة على حسابات جارية شخصية تفتح في الدفاتر بأسماء من تكون في عهدهم هذه السلف . وينخصم على بنود الميزانية المختصة بقيمة المنصرف من السلفة كلما قاربت على النفاذ ، وحتما في الأسبوع الاخير من كل شهر .

وترد المبالغ المتبقية بدون صرف من السلف المذكورة في نهاية السنة المالية (أى يوم ٦/٣٠ من كل عام) ، حتى يتم قفل هذه الحسابات الشخصية في نهاية كل سنة مالية و بالتالى يظهر ختامى السنة المالية خاليا منها وعلى أن تجدد السلف في أول السنة المالية التالية .

ولا يجوز صرف المرتبات أو الأجور أو بدل السفر من السلفة المستديمة ، إذ يقتضى الخصم بقيمة هذه المصروفات على البنود المختصة بالميزانية مباشرة ، وفيما عدا الحالات التي يصدر بشأنها ترخيص بالاستثناء من وزارة الخزانة .

ويتعين على جميع الجهات مراعاة الدقة في تحديد قيمة السلف المستديمة بغية تخفيضها إلى أدنى حد ممكن .

٢ — حساب السلف المؤقتة :

تنخصم السلف المؤقتة التي يرخص بصرفها على البند المختص مباشرة على أن تقيد القيمة في نفس الوقت في الحسابين النظاميين الموضحين بعد لمراقبة سدادها ورد ما يتبقى منها .

من ح / المبالغ المنصرفة كسلفة مؤقتة طرف ...

إلى ح / الأعمال والمشتريات المنصرف عنها سلف مؤقتة .

وينبغي أن تحدد المدة اللازمة لاستيفاء مستندات السلف المؤقتة ورد المتبقى منها بدون صرف في قرار الترخيص الذي يصدر بصرفها ، كما يتعين المبادرة من جانب من صرفت لهم هذه السلف برد المتبقى منها بمجرد الانتهاء من الغرض الذي صرفت من أجله و بالتالى تقديم المستندات عن المبالغ المنصرفة ، ولا يجوز بأية حال أن يتجاوز الأجل الذي يتم فيه السداد وتقديم المستندات اليوم الاخير من شهر يونيو في السنة المالية التي يتم فيها صرف السلفة ويحمل الموظف الذي يتأخر في السداد عن الموعد لتقديم حساب السلفة فوائد تأخير بواقع ٦ ٪ إلى جانب إجراء التحقيق اللازم . ويراعى عند سداد المبلغ المتبقى بدون صرف تنفيذ أحكام المادة ٦٥٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، مع تسوية المقيد بالحسابين النظاميين المشار إليهما .

٣ - حساب الاعتمادات النقدية بالخارج :

عند فتح اعتمادات أو إجراء تحويلات نقدية بالخارج يراعى بمجرد ورود إشعار البنك يخصم القيمة على بند المصروفات المخصص في الميزانية بالسداد إلى حساب جارى البنك ، ويجرى في نفس الوقت القيد النظامى الآتى :

من ح / المبالغ المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج .

إلى ح / المشتريات أو الأعمال أو الخدمات المفتوح عنها اعتمادات بالخارج .

وفي الحالات التى تشترط فيها الجزوات الأجنبية المتعاقد معها فتح الاعتماد بالكامل عن عملية يمتد تنفيذها لأكثر من سنة مالية ، ويكون الاعتماد النقدى المطلوب نتحة وإن كان في حدود التكاليف الكلية للعملية إلا أنه يزيد على الاعتماد المدرج في ميزانية السنة المالية التى نتح فيها الاعتماد ففي هذه الحالة يخصم على الميزانية بمجرد ورود إشعار البنك بجزء من قيمة الاعتماد النقدى معادل للاعتماد المدرج بالميزانية والباقي يخصم به على حساب جار بعنوان " حساب جارى الاعتمادات والتحويلات النقدية المفتوحة بالخارج " (ويخصص بالدفتر صحيفة أو أكثر لكل اعتماد) على أن يسوى على الميزانيات التالية في أول السنة المالية وفقا لما يدرج بها من اعتمادات ويتعين مراعاة قيد قيمة الاعتماد المفتوح بالكامل بالحسابين النظاميين المشار إليهما عند ورود إشعار خصم البنك .

٤ - حساب المدينين :

يتبع بالنسبة للحالات التى يوسط فيها هذا الحساب الاجراءات الآتية :

(أ) قيمة الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الجهات الادارية ومحدد في صلب الأحكام أسماء المسؤولين أو المحكوم عليهم بالتضامن :

تخصم بالقيمة مباشرة على مصروفات الميزانية بند تنفيذ الأحكام القضائية - أو البنود الأخرى المختصة سواء المبالغ التى تتحملها الدولة أو التى تدفعها تحت تحصيلها من المسؤولين على أنه في الحالة الأخيرة ينبغى قيد هذه المبالغ بحساب الديون المستحقة للحكومة وتسوية المطاوبات لمراقبة تحصيلها وفقا للقواعد المقررة باللائحة المالية للميزانية والحسابات .

(ب) المبالغ التى تصرف على أعمال أو مشتريات أو إصلاحات أو شراء أصناف بدل فاقدة أو تالفة تحت تحصيلها من المقاولين أو المتعهدين أو الأفراد .

يتم الخصم بقيمتها على البنود المختصة بالميزانية مباشرة مع قيدها بحساب الديون المستحقة للحكومة وتسوية المطاوبات لمراقبة تحصيلها وفقا للقواعد المقررة .

(ج) عند قيام مصالح بتأدية خدمات لحساب مصالح أخرى :

تقوم الجهة الطالبة للخدمة بدفع قيمة الخدمة مقدما دفعة واحدة أو على دفعات وفقا لسير العمل وحسب الاتفاق الذى يتم مع المصلحة التى ستؤدى الخدمة .

(د) الأمانة التى تدفع مقدما لبعض الجهات خصما على ح / المدينين يتبع بشأنها الآتى :

١ - الأمانة التى تدفع للهيئة العامة للبريد لمقابلة صرف أذون الصرف المسحوبة على مكاتب البريد :

تصرف هذه الأمانة خصما على حساب جارى يفتح بعنوان "حساب جارى الأمانة المدفوعة لهيئة البريد" - ويتبع في تسوية هذه الأمانة نفس الاحكام والقواعد التى كانت متبعة لدى خصم هذه الأمانة على ح / المدينين .

٢ - أما فيما يتعلق ببقية أنواع الأمانات التي تصرف للجهات الأخرى مقدما كالتسكة الحديد وهيئة والمواصلات السلكية واللاسلكية والجمارك ومرفق الكهرباء والمياه والمحاكم وغيرها ، فهذه تنقسم إلى نوعين :

(أ) أن تكون بنود الميزانية المختصة وقت صرف الأمانة محددة

(ب) ألا يتسنى تحديد بنود الميزانية وقت دفع الأمانة .

ففي الحالة الأولى وهي التي تكون بنود الميزانية المختصة وقت صرف الأمانة محددة يخصم بقيمة الأمانة على بند الميزانية المختصة مباشرة مع قيد القيمة بالحسابين النظاميين الاتيين :

حـ / الأمانة المدفوعة مقدما لـ :

إلى حـ / الخدمات المدفوعة عنها أمانة مقدما .

أما في الحالة الثانية التي تكون بنود الميزانية المختصة وقت صرف الأمانة غير محددة لتعدد البنود المختصة بمثل هذه الطقات فيخصم بالأمانة على حساب جارى بعنوان "حساب جارى الأمانة المدفوعة لـ " ويتبع في تسوية هذه الأمانة ما كان متبعا لدى صرفها على حـ / المدينين .

(هـ) أما حساب المدينين / نقود مرشلة وحساب الدائنين / نقود واردة . فنظرا لأنها حسابان مستقلان لرسم تداول النقود بين الخزائن العامة ، فيستمر استخدامهما وفقا للقواعد المقررة باللائحة المالية للميزانية والحسابات والكتاب الدورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٥ مع تعديل تسميتها إلى حساب حركة النقود / المرشلة ، حساب حركة النقود / الواردة .

و - حساب المبالغ المدينة تحت التسوية :

يقتصر الخصم على هذا الحساب بما يلى :

(١) قيمة الحوالات التي تسحب بأسماء الصيارف بالمبالغ التي يكلفون بارسالها للخزائن العامة (للتمويل أو الاستبدال) أو توريد زيادة الرصيد حيث أن هذه إجراءات تنظيمية بين الخزائن لرقابة خزنة النقود ويسوى في نفس اليوم الذى يتم فيه التصدير أو التوريد .

(ب) المبالغ التي تصرفها الجهات المختلفة لحساب الوزارات والمصالح السودانية وفقا لأحكام الكتاب الدورى ٦٤ لسنة ١٩٦٥

هذا على أن تعدل تسمية حساب المبالغ المدينة تحت التسوية بجعلها "حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية" .

أما المعاشات التي كانت تصرف على حساب المبالغ المدينة تحت التسوية وفقا لأحكام المادة ٦٩٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات فينبغى خصمها على بنود الميزانية المختصة مباشرة . وتضاف المعاشات المترتبة بعد المواعيد المقررة إلى حساب الإيرادات وتصرف عند المطالبة بها بالاستبعاد من حساب الإيرادات .

ثانياً - حسابات التسوية الدائنة (الأمانات)

١ - حسابات التأمينات :

وتشمل التأمينات المؤقتة والتأمينات النهائية والتأمينات الأخرى المدفوعة من الأفراد في بعض حالات معينة سواء تـ : أو بكفالة أو مستقطعة من استحقاقاتهم أو غير ذلك :

تقرر إلغاء الحسابات المشار إليها مع فتح حسابات جارية لهذه التأمينات حسب أنواعها كالآتي :

حساب جاري التأمينات المؤقتة

» » » النهائية

» » »

على أن يراعى في استخدام هذه الحسابات الأحكام التي كانت متبعة لدى استخدام حسابات التأمينات الملغاة .

٢ - حساب الإيرادات تحت التسوية :

تضاف الإيرادات التي ترد لجهة من الجهات ويكون مفكداً أنها تخصها ولكن ينقصها تحديد نوع الإيراد المختص بالميزانية حتى يمكن إضافة القيمة إليه ، إلى الإيرادات المتنوعة حين تحديد بند الإيرادات المختص وإجراء التسوية اللازمة ، مع مراعاة ما تقتضيه به أحكام المادة ٦٧٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، وللرقابة على ذلك يمسك سجل حرف " ز " مساعد تثبت به هذه المبالغ لدى قيدها بحساب الإيرادات المتنوعة مع ذكر رقم وتاريخ تسوية إضافتها للإيرادات المتنوعة وعند استبعاد المبالغ المشار إليها من الإيرادات المتنوعة وقيدها لنوع الإيرادات المختص يؤشر على السجل المذكور برقم وتاريخ تسوية الاستبعاد بالمداد الأحمر على أن يراجع هذا السجل شهرياً بمعرفة مدير الحسابات أو وكيله لمراقبة أمر تسوية تلك المبالغ أولاً بأول .

٣ - حساب الدائنين :

(١) المبالغ المستقطعة من مرتبات العاملين للأغراض الآتية :

(١) أقساط الملابس المستحقة للشركات .

(٢) أقساط التأمين على الحياة المستحقة لشركات التأمين المختلفة .

(٣) اشتراكات الروابط والتعاقبات وما في حكمها .

يتم سحب شيكات لسداد الاستقطاعات المتقدمة في نفس الوقت الذي تسحب فيه شيكات المرتبات ، طالما أن هذه الاستقطاعات مستحقة الحرف ، ولتنفيذ ذلك يقع الآتي :

على مراقبات شؤون العاملين أن توضح في آخر كل استمارة ماهيات ملخصاً بمحصر الاستقطاعات المستحقة لكل جهة على أن يوقع تحت هذا المحصر الموظف المشكوك ورئيس قسم الماهيات ويرفق مع كل استمارة كشوف تفريغ عن مستحقات كل جهة موضحاً بها الشهر المستحق عنه القسط واسم الموظف والمبلغ المستقطع من مرتبه وتجميع هذه الكشوف وتطابق على الجملة الخاصة بكل نوع والمبينة على الاستمارة ، وتستخدم هذه الكشوف (الأهل والصحوة) من الموظفين المشكوك ورئيس قسم الماهيات .

ولما كانت المبالغ المستقطعة من مرتبات العاملين لحساب شركات التأمين وغيرها تحصل عنها عمولة تضاف للإيرادات ، ولما كان احتساب تلك العمولة وحجزها من المرتبات تقوم مراقبات شئون العاملين بعد إعداد كشف المرتبات باستئزال قيمة تلك العمولة من جملة المستقطع من كل نوع مقابل قيد دائر الخانة الخاصة بالإيرادات وإظهار المجموع النهائي بعد ذلك لكل نوع مع إثبات هذه البيانات في الملخص المتقدم ذكره بحيث يظهر صافي المستحق لكل جهة .

عند ورود استمارات المرتبات للوحدات الحسابة تتولى أقسام المراجعة علاوة على المراجعة المعتادة التي تجريها لهذه الاستمارات إجراء مراجعة كشوف التفريغ المرفقة بها والتأكد من مطابقتها للبيانات الواردة بتلك الاستمارات والتوقيع عليها من المراجع بما يفيد ذلك وينبغي على الموظف المختص بقسم الشطب إثبات رقم قيد استمارات المرتبات بدفتر اليومية (٢٢٤ ع. ح) على كشوف التفريغ وصورها المرفقة بكل استمارة .

عند ورود هذه الاستمارات والكشوف المرفقة بها إلى قسم الصرف يقوم القسم بتجميع استحقاقات كل شركة أو جهة على حدة واستخراج شيك واحد بالقيمة المستحقة لكل جهة يرسل إليها مرفقاً به أصل الكشوف الواردة من مراقبات شئون العاملين مع استمارات الماهيات .

(ب) المبالغ المستقطعة من مرتبات العاملين لحساب الجهات الآتية :

(١) مصلحة الضرائب .

(٢) الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وضمنها مبالغ ادخار نصف اليوم .

(٣) الإدارة العامة للمعاشات .

(٤) الديون المستحقة لجهات حكومية أخرى عن شراء منتجات ومبالغ منصرفه بالزيادة ورسوم الضمان . . الخ .

يفتح حساب جارى لكل نوع منها بعنوان ”حساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية لجهة ...“ يتيد به المبالغ المستقطعة في الجانب الدائن منه ويخصم عليه بالمبالغ المنصرفه لتلك الجهات — على أن يراعى لدى القيد والصرف من هذه الحسابات الجارية نفس القواعد والتعليمات المقررة والتي كانت متبعة بالنسبة لهذه الحالات وقت أن كان يوسط فيها حساب الدائنين .

(ج) المبالغ التي تدفع مقدماً إلى أى جهة من الجهات على ذمة أعمال و توريدات أو خدمات :

تقوم الجهات المدفوع إليها هذه المبالغ بفتح حساب جار دائن لقيد هذه المبالغ بعنوان ” حساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية “ ويتيد بالجانب الدائن المبالغ المدفوعة مقدماً من الجهات المختلفة للأغراض المشار إليها عل أن يمسك حساب شخصى لكل عملية أو خدمة مع إيضاح البيانات الكافية .

(د) يوسط حساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية أيضا فى قيد المبالغ التى ترد للمصلحة أو الجهة ويكون مصيرها الصرف لجهة أخرى .

وتسرى هذه الفقرة أيضا على الأمانات التى تزرد للحاكم على أن يخصص لها صفحات مستقلة بدوّن حساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية تميزا لها عن المبالغ الأخرى التى تقيد بهذا الحساب .

٤ - حساب مرتجع الماهيات :

تضاف المرتبات المرتدة من مندوبى الصرف لعدم حضور مستحقيها فى المواعيد المحددة للصرف إلى الإيرادات تفصيلا ، على أن تصرف بعد ذلك لمستحقيها بالاستبعاد من الإيرادات مع مراعاة أحكام المادة ٦٦١ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

٥ - حساب النفقات :

يتم سحب شيكات أو أذون صرف بالنفقات المستقطعة من مرتبات العاملين فى نفس الوقت الذى يتم فيه سحب شيكات المرتبات طالما إنها مستحقة الصرف وذلك دون توسط حساب النفقات لالغائه .

٦ - حساب المبالغ المرحلة :

(أ) الاستحقاقات الواجبة الأداء التى لم يتسن صرفها حتى نهاية السنة المالية لحين استيفاء بعض الإجراءات وفقا للحالات المنصوص عنها بالمادة ٦٧٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

تقرر أن تستمر عمليات الصرف الخاصة بمثل هذه المستحقات التى لم يتم استيفاء مستنداتنا حتى ٦/٣٠ خصما على بنود مصروفات السنة المالية المنتهية مقابل استخراج شيكات بقيمتها مباشرة بتاريخ ٦/٣٠ وذلك فى حالة ما إذا أصبحت صالحة للصرف خلال شهر يوليو - أما المستحقات لغاية ٦/٣٠ وأصبحت صالحة للصرف بعد ٧/٣١ فإنها تصرف خصما على مصروفات السنة المالية الجديدة ولو تجاوز البند المختص بقيمتها بشرط وجود وفر مماثل فى نفس البند المختص فى السنة المالية السابقة وعلى ألا يكون قد روى فى تقديرات البند المختص فى ميزانية السنة التى يتم فيها الصرف ادرات اعتمادات لمقابلة هذا المصروف .

هذا ويجب مراعاة عدم تجاوز الباب المختص فى ميزانية السنة التى يتم فيها الصرف .

(ب) المبالغ التى كانت تقيد بحساب المبالغ المرحلة نظير توقيع حجوزات قضائية عليها تقرر فتح حساب جارى يسمى "حساب جارى الحجوزات" تقيد به هذه المبالغ مقابل خصمها على بنود الميزانية ويتم صرف هذه الاستحقاقات خصما على الحساب المذكور بعد أن تصبح صالحة للصرف .

(ج) المبالغ التى كانت تقيد فى حساب المبالغ المرحلة والمهجورة بصفة ضمان أو لحين تأدية تشطيبات معينة أو ما يماثل ذلك .

تعتبر هذه المبالغ فى حكم التأمينات وتفيد بحساب جارى التأمينات السابق التنويه عنه تحت نوع خاص مقابل خصمها على بنود الميزانية وتصرف خصما على الحساب المذكور بعد انتهاء الغرض المهجورة من أجله .

أحكام عامة

١ — الحالات التي يتم فيها الخصم مباشرة على بنود الميزانية والقيد بالحسابات النظامية وفقاً لأحكام هذا المنشور يشعين على السادة مديري ووكلاء الحسابات لدى اعتماد استمارة الصرف بالخصم على بند الميزانية أن يعتمدوا في الوقت نفسه إذن التسوية الخاص بالثبات بالمبالغ بالحسابات النظامية .

٢ — الدفاتر التي تمسك للحسابات النظامية التي تقرر بهذا المنشور هي نفس الدفاتر المستعملة حالياً بالنسبة للحسابات الجارية .

٣ — تبقى أرصدة الحسابات الملفاة في نهاية شهر ديسمبر ١٩٦٦ مفتوحة بالسجلات وتدرج بالاستمارة ٧٥ ع.ح وتجرى بها القيود الحسابية اللازمة وفقاً للنظام الذي كان معمولاً به وذلك فيما يختص فقط بتسوية أو سداد ما سبق قيده بها — وتطبق بواقفها عند ترجمتها إلى دفاتر السنة الجديدة مع مراعاة تطبيق أحكام اللائحة المالية فيما يختص بالمبالغ التي تصاف للإيرادات بعد مضي المدد المقررة .

٤ — الحسابات الجارية النظامية التي تقرر استخدامها بهذا المنشور ينبغي مراقبتها وتسويتها وفقاً للأحكام الواردة باللائحة المالية للميزانية والحسابات والخاصة بالرقابة على حسابات التسوية الدائمة والمدينة .

تحريراً في ١٤/٢/١٩٦٥

وزير الخزانة

وزارة الخزانة

ملف رقم ٦٢٧ - ٢٩/٢ م ١٦٥٨٠

منشور عام رقم ٢ لسنة ١٩٦٧

صدر منشور عام وزارة الخزانة رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن إلغاء حسابات الترموية المديشة "العهد" وحسابات الترموية الدائنة "الأمانات" اعتباراً من أول شهر يناير سنة ١٩٩٧. ومن بين هذه الحسابات التي ألغيت حساب المبالغ المرحلة " (الأمانات : مبالغ مضمومة بها على مصروفات الميزانية) = وقد عالج المنشور العام سالف الذكر الحالات التي كان يستخدم فيها هذا الحساب على النحو الآتي :

(١) الاستحقاقات الواجبة الأداء التي لم يقعن صرفها حتى نهاية السنة المالية لحين استيفاء بعض الإجراءات وفقاً للحالات المنصوص عنها بالمادة ٩٧٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات فتستمر عمليات الصرف الخاصة بمثل هذه المستحقات التي لم يتم استيفاء مستنداتها حتى ٣٠/٦ خصماً على بنود مصروفات ميزانية السنة المالية المنتهية مقابل استخراج شيكات بقيمتها مباشرة بتاريخ ٣٠/٦ وذلك في حالة ما إذا أصبحت صالحة للصرف خلال شهر يوليو - أما المستحقات لغاية ٣٠/٦ وأصبحت صالحة للصرف بعد ٣١/٧ فانها تصرف خصماً على مصروفات السنة المالية الجديدة ولو تجاوز البند المختص بقيمتها بشرط وجود وفر مماثل في نفس البند المختص في السنة المالية السابقة وعلى ألا يكون قد روعي في تقديرات البند المختص في ميزانية السنة التي يتم فيها الصرف إدراج اعتمادات لمقابلة هذا المصروف .

هذا ويجب مراعاة عدم تجاوز الباب المختص في ميزانية السنة التي يتم فيها الصرف .

(ب) المبالغ التي كانت تقيد بحساب المبالغ المرحلة نظير توقيع مجوزات قضائية عليها تقرر فتح حساب جاري يسمى "حساب جاري المجوزات" تقيد به هذه المبالغ مقابل خصمها على بنود الميزانية ويتم صرف هذه الاستحقاقات خصماً على الحساب المذكور بعد أن تصبح صالحة للصرف .

(ج) المبالغ التي كانت تقيد في حساب المبالغ المرحلة والمحموزة بصفة ضمان أو لحين تأدية تشطيبات معينة أو ما يماثل ذلك فتعتبر هذه المبالغ في حكم التأمينات وتفيد بحساب جاري التأمينات تحت نوع خاص مقابل خصمها على بنود الميزانية وتصرف خصماً على الحساب المذكور بعد انتهاء الغرض المحموزة من أجله .

هذا وتعلن وزارة الخزانة أنه قد تقرر اعتباراً من ١/٧/١٩٦٧ عدم صرف أي مبلغ خصماً على ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ أو أية ميزانية سنة سابقة عليها بل يكون صرف المستحقات (بعد استيفاء إجراءات صلاحيتها للصرف) خصماً على ميزانية السنة المالية التي يتم الصرف فعلاً خلالها . وعلى هذا يتعين تعديل أحكام المنشور العام رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ باتباع ما يلي :

(١) الاستحقاقات الواجبة الأداء حتى ٣٠/٦/٦٧ ولم يتسن صرفها حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ تصرف خصماً على ميزانية السنة المالية ٦٧/٦٨ وذلك في حالة ما إذا أصبحت صالحة للصرف خلال هذه السنة

(ب) تلغى أحكام الفقرتين ب ٤ ج الواردين بالمنشور العام رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ وتصرف مثل هذه المبالغ متى كانت صالحة للصرف على ميزانية السنة المالية التي يتم فيها الصرف .

(ج) الاستحقاقات السابق خصمها على ميزانيات سابقة لميزانية السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ مقابل تعليقاتها بحساب المبالغ المرحلة بحساب تلك السنوات ولا يتم صرفها لغاية نهاية السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ (٣٠ يونيو سنة ١٩٦٧) تصرف خصما على ميزانية السنة التي يتم فيها الصرف فعلا — أما عن قيمة هذه الاستحقاقات والمعلاوة بحساب المبالغ المرحلة فيراعى في حالة عدم إتمام الصرف لغاية ١٩٦٧/٦/٣٠ خصما على حساب المبالغ المرحلة — إضافة هذه المبالغ لحساب الإيرادات واستبعادها من المصروفات — حسب الحالة — وفقا لأحكام المادة ٦٥٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

(هـ) يتعين في جميع حالات الصرف خصما على ميزانية السنة المالية التي يتم فيها الصرف عدم تجاوز اعتماد البند المختص إلا بعد الحصول على الترخيص المالى اللازم من السلطة المختصة وفقا للقواعد المقررة .

تحريرا في ١٩٦٧/٥/١

وزير الخزانة

منشور عام رقم ٦ لسنة ١٩٦٧

صدر منشور عام وزارة الخزانة رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ متضمنا ما تقرر إعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ من عدم صرف أى مبلغ خصما على ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ أو أية ميزانية سنة سابقة عليها ، بل يكون صرف المستحقات (بعد استيفاء إجراءات صلاحيتها للصرف) خصما على ميزانية السنة المالية التى يتم الصرف فعلا خلالها .

هذا وتعلن وزارة الخزانة أنه قد تقرر تعديل أحكام هذا المنشور على النحو التالى :

أولا — المستحقات من السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ وفقا للحالات المنصوص عنها بالمادة ٦٧٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات والتي لا يتسنى صرفها لغاية ١٩٦٧/٦/٣٠ فهذه تجنب عن طريق تعليتها بحساب خاص دائن ضمن حساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية بعنوان ” حساب جارى المبالغ المستحقة عن السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ “ ، وذلك بحساب السنة المالية المشار إليها .

ثانيا — المستحقات عن السنوات قبل السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ والمقيدة بحساب المبالغ المرحلة والتي لا يتسنى صرفها لغاية ١٩٦٧/٦/٣٠ فهذه ينبغي فرزها ومراجعتها وإجراء ما يلي :

(١) المبالغ التى تمثل حجوز قضائية لم يتم الفصل فيها نهائيا فهذه تنقل إلى حساب جارى المحجوزات المنصوص عنه بالمنشور العام رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ لحين صرفها خصما على هذا الحساب لدى صلاحيتها للصرف .

(ب) المبالغ المحجوزة بصفة ضمان أو لحين تأدية تشطيبات معينة أو ما يماثل ذلك ، والتي تعتبر فى حكم التأمينات فهذه تنقل إلى حساب جارى التأمينات المنصوص عنه بالمنشور العام رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ .
لحين صرفها خصما على هذا الحساب لدى صلاحيتها للصرف .

(ج) المبالغ المعلاة بحساب المبالغ المرحلة مقابل سبق صرف ما يقابلها خصما على حسابات وسيطة مدينة فهذه تنقل إلى حساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية تحت حساب خاص بعنوان ”حساب جارى المبالغ الدائنة السابق صرف ما يقابلها خصما على حسابات جارية وسيطة “ وذلك توطئة لتسوية المنصرف على الحسابات الوسيطة بمجرد استيفاء المستندات .

(د) ما يتبقى من مبالغ مقيدة بحساب المبالغ المرحلة لغاية ١٩٦٧/٦/٣٠ ويكون قد سبق تعليتها بهذا الحساب فى السنوات المالية السابقة للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ تضاف للإيرادات أو تستبعد من المصروفات — حسب الحالة — وفقا لأحكام المادة ٦٥٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات وفقا لما نص عليه المنشور العام رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ مع مراعاة ما ورد بالكتاب الدورى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن الحساب الختامى للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ .

ثالثا — المستحقات التي تنقل لحساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية (حساب جارى المبالغ المستحقة عن السنة المالية ١٩٦٧/٦٦) والتي تصبح صالحة للصرف خلال شهر يوليو ١٩٦٧ فقط فهذه لا يجوز صرفها خصما على الحساب المذكور إلا بعد الرجوع للراقب المالى المختص للترخيص بذلك كتابة بعد التأكد من استحقاقها فعلا لغاية ١٩٦٧/٦/٣٠

رابعا — المستحقات التي تصبح صالحة للصرف بعد ١٩٦٧/٧/٣١ تصرف خصما على ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ في حدود الاعتمادات المخصصة المدرجة بها دون تجاوز على أن يراعى تطبيق أحكام الفقرة "ثانيا" من هذا المنشور العيام تفصيلا على رصيد مستحقات السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ الذى لا يتسنى صرفه حتى نهاية يوليو سنة ١٩٦٧

١٩٦٧/١/٢١

وزير الخزانة

وزارة الخزانة

١٠١ - ٢٧٤/١

منشور عام رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧

بمناسبة ماقرره مجلس الوزراء بمجلسه ١٧/٩/١٩٦٧ من استمرار السير في صرف المكافآت بمقابل عمل أيام الجمع تستدعي وزارة الخزانة نظر أقسام الخدمات والهيات والمؤسسات العامة إلى مراعاة القواعد الآتية عند صرف هذه المكافآت :

١ - لا تصرف هذه المكافآت إلا للعاملين الذين كانت تصرف لهم فعلا في يونيو سنة ١٩٦٧ بحيث لا يزيد ما يتقاضونه خلال السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ عما يتقاضونه فعلا من هذه المكافآت خلال السنة المالية ١٩٦٧/٦٦

٢ - يتم صرف هذه المكافآت على أساس مرتب شهر يونيو سنة ١٩٦٧ ولا يجوز تعديلها تبعا لتعديل المرتبات .

إذا نقل أحد العاملين المشار إليهم آنفا إلى وظيفة أخرى غير عمالية أو خلت وظيفته نتيجة لإنهاء خدمته لأي سبب فلا يجوز أن يحل عامل آخر محله في صرف مكافآت من هذا القبيل إلا إذا شغلت هذه الوظيفة بعامل آخر منقول من جهة أخرى كان يتقاضى بها مكافأة عن أيام الجمع بما يتفق مع القواعد السابقة .

٣ - تكون صرف هذه المكافآت ابتداء من أول أكتوبر ١٩٦٧ وفقا للقواعد السابقة مع عدم الإخلال بما يكون قد تم صرفه فعلا من هذه المكافآت في الفترة من يوليو إلى سبتمبر ١٩٦٧ نظير العمل الفعلي في أيام الجمع .

٤ - يتم صرف هذه المكافآت على اعتماد تعويض العاملين عن جهود غير عادية وفي حدود نصف الاعتماد الذي كان مخصصا لأجور أيام الجمع في ١٩٦٧/٦٦ ووفقا لما كانت تتبعه كل جهة في توجيه الجمع بهذه المكافآت في السنة المذكورة .

وإذا زاد ما يستحق صرفه من هذه المكافآت خلال ١٩٦٨/٦٧ وفقا لهذه القواعد عن هذا الحد فيخصم بالزيادة على الاعتماد الإجمالي الذي سيدرج بميزانية ١٩٦٨/٦٧ لهذا الغرض وبحد أقصى لا يجاوز نصف ما كان مدرجا بميزانية ١٩٦٧/٦٦ من المكافآت ووفقا للتعليمات التي ستصدر في هذا الشأن لتنظيم الارتباط والصرف على الاعتماد المذكور .

يكون صرف مكافآت أيام الجمع بموافقة الوزير المختص أو من يمارس سلطاته وفقا للتأشير الوارد بميزانية ١٩٦٨/٦٧ قرين اعتماد تعويض العاملين عن جهود غير عادية .

على الوحدات الحساية بمختلف الجهات أن تتأكد قبل الصرف من اتباع القواعد سالفة الذكر .

سبتمبر ١٩٦٧

وزير الخزانة

وزارة الخزانة

ملف رقم ١٠١ — ١٠٢٧٤/١٠

منشور عام رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧

إلحاقاً للمنشور العام رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن استمرار السير في صرف المكافآت مقابل العمل أيام الجمع تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ١٩٦٧/٩/١٧
تسترعى وزارة الخزانة نظر الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة إلى مراعاة ما يأتي :

- ١ — تعديل البند الأول من المنشور العام رقم ١٠ المشار إليه على الوجه التالي ” لا تصرف هذه المكافآت إلا للعاملين الذين كانت تصرف لهم فعلاً خلال السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ بحيث لا يزيد ما يتقاضونه خلال السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ عما تقاضوه فعلاً من هذه المكافآت خلال السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ “
- ٢ — استمرار صرف هذه المكافآت بالنسبة لجميع العمال الذين يحصلون عليها لتكاملة مرتباتهم إلى ما كانت عليه في ١٩٦٤/٦/٣٠ ويكون الخصم بها على اعتماد تعويض العاملين في حالة عدم قيام الجهة بتشغيلهم أيام الجمع أما إذا كانت الجهة في حاجة إلى تشغيلهم فيكون الخصم بها في حدود المخصص لأجور أيام الجمع ضمن الاعتماد المذكور .
- ٣ — الالتزام بتنفيذ باقي بنود المنشور رقم ١٠ سالف الذكر وعلى الأخص مراعاة أحكام للبند الثالث الذي ينص على أنه في حالة نقل أحد العاملين المستحقين لأجور أيام الجمع إلى وظيفة أخرى غير عمالية أو خلت وظيفته نتيجة لانتهاء خدمته لأي سبب فلا يجوز أن يحل عامل آخر محله في صرف مكافآت من هذا القبيل إلا إذا شغلت هذه الوظيفة بعامل آخر منقول من جهة أخرى كان يتقاضى بها مكافأة عن أيام الجمع .

تحريراً في ١١/١١/١٩٦٧

وزير الخزانة

منشور عام رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧

جاء بالبند (٣٧) من قواعد تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ "أنه تنفيذاً لتوجيهات مجلس الوزراء في شأن العمال الزائدين على الحاجة بالجهات المختلفة ، يوقف تعيين العمال في الوظائف العمالية الشاغرة بصفة نهائية في جميع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة والشركات إلا بعد الرجوع إلى وزارة العمل . . . الخ "

وحيث أنه قد استمر الرأي على أن هذا الحظر يشمل جميع الوظائف بأنواعها المختلفة وليس العمال فقط بجميع الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات دون الشركات .

لذلك فإنه تقرر تعديل الفقرة (٣٧) من قواعد تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ لتكون كالآتي :

" إنه تنفيذاً لتوجيهات مجلس الوزراء في شأن العاملين الزائدين على الحاجة بالجهات المختلفة يوقف التعيين في الوظائف الشاغرة بصفة نهائية في جميع الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والمؤسسات والهيئات العامة إلا بعد الرجوع إلى وزارة العمل لترشيح العاملين من التخصصات المطلوبة من بين الزائدين على حاجة العمل ، وتعطى أولوية لقطاع الزراعة للحصول على حاجته " .

وتستوفي الجهات احتياجاتها الفعلية من الوظائف خلال السنة المالية باتباع ما يلي :

(١) بالنسبة إلى أجهزة الخدمات :

تتقدم إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باقتراحاتها لدراستها وتدير ما يتقرر لكل جهة من هذه الوظائف بالنقل من الجهات التي بها فائض وذلك بأحد طريقتين :

٢ - نقل الوظائف من الجهات التي بها فائض من قطاع الخدمات بمقتضى الفقرة الثانية من الفقرة رقم ٢٣ من قواعد تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧

٣ - تدب العاملين من الجهات التي بها فائض في قطاع الأعمال إلى الجهات التي يتقرر لها وظائف في أجهزة الخدمات وعلى أن تراعى الجهات المشتد منها العاملين عدم شغل درجاتهم تمهيداً للإلغاء في مشروع الميزانية المقبلة .

(ب) بالنسبة إلى أجهزة الأعمال :

تتقدم إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باقتراحاتها لدراساتها وسيدبر الجهاز المركزي هذه الاحتياجات من الجهات التي بها فائض سواء في قطاع الخدمات أو قطاع الأعمال وبشرط أن تراعى الجهات المشتد منها العاملين في الخدمات والأعمال عدم شغل درجاتهم التي تخلفوا نتيجة لذلك تمهيداً للإلغاء في مشروع الميزانية المقبلة .

هذا وينبغي على جميع الأجهزة مراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة ، علماً بأن أحكام هذا المنشور العام لا تتعارض مع الأحكام الواردة بالتأشيرات العامة الخاصة بتعيين المكلفين وفائض الخريجين كما لا تتعارض مع شغل الدرجات الخالية عن طريق نقل العاملين من جهة إلى أخرى بموافقة لجنة شؤون العاملين في كل من الجهتين .

١٩٦٧/١٣/٩

وزير الخزانة

وزارة الخزانة

ملف رقم ٦٢٢ — ١٠/٢/١٤

منشور عام رقم ٦ لسنة ١٩٦٨

تنفيذا لأحكام القرارات الجمهورية الخاصة بصرف إعانة أو تعويض للمجندين الحاصلين على مؤهلات عالية أو متوسطة والعاملين بالحكومة والقطاعين العام والخاص والمهن الحرة والإعانات التعويضية لأفراد الاحتياط المستدعين للخدمة بالقوات المسلحة خلال فترة فقدم أو أسرهم بسبب العمليات الحربية ، والتأشير الوارد بقرار ربط ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ الخاص بتجميد درجات المجندين العاملين بقطاع الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وحظر شغلها من غير أصحابها المجندين وتخصيص الوفر الناتج من عدم شغلها لصرف الاستحقاقات السابق الإشارة إليها — تعلن وزارة الخزانة أنه تقرر فتح حساب بالبنك المركزي المصري باسم " الأموال المخصصة لصرف إعانات أو تعويضات للمجندين من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة وتعويضات أفراد الاحتياط المستدعين للخدمة بالقوات المسلحة " .

وتقوم وحدات القوات المسلحة التي تتولى صرف هذه الاستحقاقات بالصرف مباشرة من هذا الحساب وفقا للقرارات الجمهورية الصادرة في هذا الشأن وذلك بموجب شيكات تخصص لهذا الغرض .
وتيسيرا لإجراءات الصرف يتعين اتباع ما يأتي اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٨ .

(أولا) الإجراءات في الجهات المدنية التابع لها المجندون :

١ — تقوم الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بحصر التكاليف الناتجة عن تجميد درجات المجندين في السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٨ بالنسبة للمجندين فعلا وابتداء من تاريخ التجنيد بالنسبة للذين يجندون خلال السنة المذكورة وذلك لغاية آخر يونيو ١٩٦٩ ، ثم تقوم بتحويل قيمتها بموجب شيكات تسحب لأمر البنك المركزي المصري (مكتب صرف شيكات الحكومة) وترسل للبنك مباشرة لإيداع قيمتها في الحساب المفتوح لديه لهذا الغرض والمشار إليه فيما تقدم .

وتخطر كل جهة هيئة الشئون المالية والإدارية للقوات المسلحة ببيان واف لكل مبلغ يتم تحويله للحساب المذكور وأسماء المجندين التابعين لها ودرجاتهم ومؤهلاتهم ومرتب كل منهم وقت التجنيد والالتزامات المستحقة عليهم والتي يتطلب الأمر خصمها من الإعانة مع إيضاح رقم وتاريخ الشيك المسحوب بالقيمة .

٢ — في حالة إنهاء تجنيد أحد العاملين الذين كانت تصرف لهم الإعانة المشار إليها وعودته للعمل في الجهة المدنية التي يتبعها قبل نهاية السنة المالية تقوم الجهة بخبرة هيئة الشئون المالية والإدارية للقوات المسلحة لكي تسدد لحسابها قيمة تكاليف درجته ابتداء من تاريخ إنهاء تجنيده حتى نهاية السنة المالية على أن توضح في المطالبة قيمة ورقم وتاريخ الشيك السابق سحبه لأمر البنك والمتضمن قيمة هذه التكاليف ، وذلك لكي تقوم

الهيئة المذكورة بإجراء المراجعة اللازمة وسحب شيك بالقيمة لأمر الجهة خصما على الحساب المخصص لهذا الغرض بالبنك .

(ثانيا) الإجراءات بالبنك المركزى :

يفتح البنك المركزى لديه حسابا مجمعا لهذا الغرض باسم هيئة الشئون المالية والإدارية بالقوات المسلحة " الأموال المخصصة لصرف إعانات أو تعويضات للجندين من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة وتعويضات أفراد الاحتياط المستدعين للخدمة بالقوات المسلحة " تسدد له المبالغ المحولة من الجهات لهذا الغرض وتصرف منه الإعانات أو التعويضات المقررة .

ويرسل البنك المركزى لكل من هيئة الشئون المالية والإدارية للقوات المسلحة والوحدات العسكرية كشوف الحركة اليومية لهذا الحساب مؤيدة بالإشعارات اللازمة وفقا للتعليمات التى تصدر له فى هذا الشأن .

كما يرسل البنك لوزارة الخزانة " الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية " صورا من كشف الحساب وإشعارات الإضافة الخاصة بالمبالغ التى تودعها الجهات فى هذا الحساب لى تتولى إجراءات متابعة الانفاق من الحساب المذكور بالبنك .

(ثالثا) الإجراءات فى القوات المسلحة والوحدات العسكرية :

١ - يفتح فى دفاتر هيئة الشئون المالية والإدارية للقوات المسلحة الحسابان الجارى والمؤخران بعد ضمن حسابات التسوية .

(١) حساب جارى البنك المركزى المصرى عن الأموال المخصصة لصرف إعانات أو تعويضات للجندين من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة وتعويضات أفراد الاحتياط المستدعين للخدمة بالقوات المسلحة .

(ب) حساب جارى الأموال المخصصة لصرف إعانات أو تعويضات للجندين من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة وتعويضات أفراد الاحتياط المستدعين للخدمة بالقوات المسلحة .

وتثبت فى هذين الحسابين القيود الخاصة بالمبالغ المحصلة أو المنصرفة الواردة فى كشوف الحركة اليومية للحساب .

(٢) يفتح فى دفاتر وحدات القوات المسلحة التى تقوم بصرف هذه الاستحقاقات حساب جارى ضمن حسابات التسوية بعنوان " الأموال المخصصة لصرف إعانات أو تعويضات للجندين من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة وتعويضات أفراد الاحتياط المستدعين للخدمة بالقوات المسلحة " .

وتثبت القيود الخاصة بصرف هذه المستحقات بمعرفة الوحدة العسكرية فى هذا الحساب وفقا للقواعد الموضوعية لهذه العمليات .

وتقوم هيئة الشؤون المالية والإدارية للقوات المسلحة بإصدار التعليمات التنظيمية اللازمة للوحدات العسكرية لموافاتها ببيان أسماء المجندين الذين يتقرر إنهاء تجنيدهم خلال السنة المالية لكي تتمكن الهيئة من إتمام إجراءات المراجعة وسداد تكاليف درجاتهم للجهات التابعة لها .

(رابعا) يعمل بهذه التعليمات ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٨ ويوقف العمل بأحكام المنشور العام رقم ١ لسنة ١٩٦٨ اعتبارا من هذا التاريخ .

(خامسا) على الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة أن تذيب هذه التعليمات بمعرفتها على الوحدات الفرعية التابعة لها .

تحريرا في ٢٩/٧/١٩٦٨

وزير الخزانة

دكتور : عبد العزيز حجازي

وزارة المالية والاقتصاد

الإدارة العامة للميزانية

ملف رقم ١٥٠ — ١٥/١ ج ٤

كتاب دورى

لاحظت وزارة المالية والاقتصاد من الاطلاع على الحسابات الختامية لبعض الوزارات والمصالح أنها تخصم على بند تنفيذ الأحكام القضائية بكافة المبالغ الناتجة عن الأحكام أو القرارات التي تصدرها المحاكم العادية أو مجلس الدولة أو الجحان أو المفوضين دون التفريق بين ما يجب أن يخصم على هذا البند أو غيره من بنود أخرى أو أقسام مع أن ما ينبغي أن يخصم على البند المذكور يجب أن يقتصر على المبالغ التي تلتزم بها الحكومة دون غيرها من تعويضات أو رسوم قضائية أو أتعاب محاماة وخبراء أو فوائد أو مالى حكمها . أما ما عدا ذلك من المبالغ فمن اللازم ألا يخصم بها إلا على بنود الأبواب أو الأقسام المختصة فيخصم مثل فرق المساهيات أو المرتبات على الباب الأول أو الباب الثالث حسب الحالة وبغلاء المعيشة على قسم إعانة غلاء المعيشة .

وقد ترتب على النظم التي جرت عليها الجهات المختلفة أن بلغ المحصوم به على بند تنفيذ الأحكام القضائية في السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ حسب الكشف الحسابية التي وردت بهذه الوزارة حتى الآن أربعة أمثال ربط الميزانية مما يستدعى استصدار اعتماد بالتجاوز الذي رفع، إلا أن الاستمرار في الطريقة الحالية فضلا عن أنه لا يتفق مع ما ينبغي من تحمل كل بند وكل باب وكل قسم بكافة ما يصرف عليه في السنة المالية فما خصص من أجله فإنه قد ينطوى على تجاوز مستر للأبواب أو الأقسام المختصة . فوضعا للأمر في نصابها الصحيح تنبه وزارة المالية والاقتصاد كافة وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات المستقلة التي يرخص لها بالصرف من بند تنفيذ الأحكام القضائية بالأخصم عليه إلا بما تلتزم به الحكومة بأحكام من تعويضات أو رسوم قضائية أو أتعاب محاماة أو أتعاب خبراء أو فوائد ومصاريف نشر وما إلى ذلك من مصروفات . أما ما عدا ماتقدم فيخصم به على بنود الأبواب أو الأقسام المختصة

تحريرا في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦

وكيل المالية والاقتصاد

وزارة الخزانة

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

ملف رقم ١٠١-١٨/٢ ج ٩

كتاب دورى رقم ٤ لسنة ١٩٦٥

أصدرت وزارة الخزانة (وكالة الوزارة لشئون الميزانية) كتابها الدورين رقمى ٣٣ و ٤١ لسنة ١٩٦١ بمراعاة تنفيذ قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٨/١٠/١٩٦٤ بأن يخطر تماما شراء سيارات الركوب ، سواء كان ذلك للحكومة أم للتؤسساب العامة أو الشركات التى يمتلكها القطاع العام ملكية كلية أو جزئية . مع تجديد الاعتمادات المدرجة لغرض شراء سيارات الركوب ، وكذلك الاعتمادات التى خصصت لتسييرها أو صيانتها أو لإنشاء وظائف لتعيين سائقين عليها .

وعلى أن تراعى كل جهة إصدار القرارات المنظمة لركوب السيارات بحيث يقتصر ركوبها على من رخص لهم بذلك ، وعلى المهام المصلحية دون سواها . الخ .

ولما كان المقصود من إصدار هذه القرارات الحد من إستخدام السيارات وتوفير جانب من اعتمادات تسييرها .

لذلك قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٥ / ١ / ١٩٦٥ إيقاف استئجار سيارات الركوب وأن تخفض الإعتمادات التى يقترح إدراجها لتكاليف تسيير السيارات فى مشروع ميزانية ١٩٦٦/٦٥ بنسبة ٢٥ ٪ عما هو مدرج فى ميزانية ١٩٦٥/٦٤

وترجو وزارة الخزانة تنفيذ ما جاء بهذا الكتاب بكل دقة ، ويلى ما جاء بكتاب وزارة الخزانة (وكالة الوزارة لشئون الميزانية) الدورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون استئجار السيارات فى خلال السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ فى حدود ما تم فعلا فى السنة المالية ١٩٦٤/٦٣

تحريرا فى ١١/٢/١٩٦٥

وكيل وزارة الخزانة لشئون الميزانية

وزارة الخزانة

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

ملف رقم : ١٠١ — ١٢٤٠/١

كتاب دورى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن إعداد جداول التدفقات الائتمانية

تمهيدا لوضع خطة ائتمانية عامة يوزع فيها الائتمان بين الخزانة والقطاعات الأخرى وتحدد مصادر التمويل الائتمانية المخصصة للوحدة والقطاع والاقتصاد القومى.

ونظرا لأن إعداد هذه الخطة يتطلب في المقام الأول التعرف على احتياجات التمويل الائتماني على مستوى الوحدة مبوبة حسب مصادرها وحسب نوع الائتمان وتصوير الترابط القائم بين القطاعات المختلفة في جدول مالى يوضع التدفقات الائتمانية الصادرة من وإلى هذه القطاعات ومقدار ما ساهم به كل قطاع في عملية التمويل ومدى التكامل والتوازن فيما بينها في إطار الخطة العامة .

لذلك فقد أعدت وزارة الخزانة الجداولين المرافقين لهذا المنشور وقدروى في تصميميهما صلاحيتهما لاستعمال كافة الوحدات الاقتصادية والوسطاء المبالغين بحيث يوضح كل جدول تفاصيل العمليات الائتمانية موزعة على القطاعات التى يتم التعامل معها .

وترجو وزارة الخزانة من جميع الوحدات الداخلة ضمن ميزانية الأعمال (شركة ، جمعية تعاونية — مؤسسة عامة — هيئة عامة — بنك — البنك المركزى) إعداد تقديرات عن حجم الائتمان الصادر منها في جدول المدفوعات والائتمان الوارد إليها في جدول الموارد وذلك عن السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ وقتما للتفصيل الموضح بكل جدول .

وينبغى على هذه الوحدات مراعاة الدقة التامة في إعداد هذه الجداول حتى يمكن تحديد قيمة الائتمان اللازم لعمليات التمويل ومصادره على مستوى الوحدة والمستوى النوى بصورة سليمة .

وفما يلى شرح لكيفية إعداد هذين الجداولين :

أولا جدول المدفوعات

يصور هذا الجدول القيم الائتمانية الصادرة من الوحدة إلى وحدات أو قطاعات أخرى (الإقراض وتسديدات القروض وما فى حكمها) .

وعلى كل وحدة إدراج القيمة الصادرة فى الخانة المخصصة لنوع الائتمان بالجدول (إيداعات وحسابات جارية — نقص فى ودائع الغير — إقراض قصير الأجل ... الخ) أمام التقطاع الصادر إليه القيمة .

وتجمع القيم الصادرة أنقيا ورأسيا في خاتمي الإجمالي مع توضيح الناتج النهائي لعملية الجمع .

تعريف بعض بنود جدول المدفوعات :

— إيداعات وحسابات جارية :

ويقصد بها المبالغ التي تقوم الوحدة بإيداعها لدى جهات — البنوك أو أى جهة أخرى — وتتضمن قيمة
الخدمات محلية وإسكان من نصيب العمال في الأرباح التي تودعها الوحدة بالحساب المخصص لها بالبنك
المركزي وتدرج أمام قطاع الخزانة باعتباره القطاع الصادر إليه الائتمان .

— نقص في ودائع الغير :

تمثل في قيمة مسحوبات الغير من ودائعه لدى الوحدة وعلى كل وحدة ادراج المبالغ التي تدفعها للغير خصا
من ودائعه لديها أمام القطاع الساحب .

— أقراض قصير الأجل :

ويقصد به الأقراض النقدي الذي لا تزيد مدته على السنة ، أما التسهيلات الائتمانية التي تمنحها الوحدة
فتدرج في الخانة المخصصة "كبيالات" أو "تسهيلات" حسب الأحوال .

— كبيالات :

تمثل في قيمة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها الوحدة بكبيالات وتدرج القيمة أمام القطاع المستفيد وتتضمن
بالنسبة للبنوك القيمة المدفوعة في الكبيالات المخصصة .

وتدرج أمام القطاع الصادر إليه هذه القيمة .

— أقراض طويل الأجل :

(أ) سندات حكومية :

تمثل قيمة المبالغ المستثمرة في سندات حكومية أو المسددة إلى البنك المركزي على ذمة فبراء
هذه للسندات وتدرج القيمة أمام قطاع الخزانة باعتباره القطاع الصادر إليه الائتمان .

(ب) شهادات استثمار :

تمثل قيمة المستثمر في شهادات استثمار من أموال الوحدة وتدرج القيمة المدفوعة أمام قطاع
الخزانة الصادر إليه الائتمان .

(ج) أخرى : تتضمن الأقراض طويل الأجل الصادر من الخزانة العامة أو الجهاز المصرفي ومؤسسات
الائتمان الأخرى والمؤسسات العامة والعالم الخارجي وغيره من الجهات .

— مساهمة :

تدرج المؤسسات تحت هذا البند المبالغ التي تساهم بها في رؤوس أموال الشركات ، ويراعى إدراج قيمة المساهمة المدفوعة أمام القطاع العام (وحدات إنتاجية) باعتباره المستفيد .

— دفعات مقدمة :

تمثل قيمة الدفعات عن مهمات أو أعمال سترد أو تنفذ بعد انتهاء السنة المالية .

— تسهيلات أخرى :

يدرج تحت هذا البند قيمة التسهيلات التي لا تدرج تحت أى بند من البنود المدرجة بالجدول .

— التغير في رصيد الخزانة بالبنك المركزي :

هذه الخانة خاصة بوزارة الخزانة والبنك المركزي فقط .

ثانياً — جدول الموارد

يصور هذا الجدول التيم الائتمانية الواردة إلى الوحدات (اقتراض واسترداد قروض وما في حكمها) .

وعلى كل وحدة إدراج القيمة الواردة في الخانة المخصصة لنوع الائتمان بالجدول (ودائع من الغير — سحب ودائع مملوكة — قروض الأجل ... الخ) أمام القطاع الواردة منه القيمة .

وتجمع المبالغ التي تدرج بالجدول أفقياً ورأسياً في خاتمي الإجمالي مع توضيح الناتج النهائي لعملية الجمع .

تعريف بعض بنود جدول الموارد :

— سحب على ودائع مملوكة :

تمثل المبالغ التي تسحبها الوحدة من ودائعها لدى الغير وتدرج أمام القطاع الوارد منه المبالغ المسحوبة .

— تحصيل كمبيالات :

ويدرج تحت هذا البند :

١ — استرداد قيمة الكمبيالات .

٢ — المبالغ التي حصلت عليها للوحدة مقابل خصم الكمبيالات .

— قروض طويلة الأجل :

(أ) سندات وتتضمن :

١ — استرداد قيمة السندات وتدرج القيمة أمام القطاع الدافع لقيمة السندات المستردة .

٢ — بيع السندات .

(ب) أخرى : وتتضمن القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها الوحدة من الخزانة أو الجهاز المصرفي أو العالم الخارجي أو أى جهات أخرى ، تدرج قيمة القروض أمام القطاع المقرض .

مساهمة :

تتضمن المبالغ التي تحصل عليها الوحدة من الخزانة كمساهمة من الحكومة .

تسهيلات أخرى :

يُدرج تحت هذا البند قيمة التسهيلات التي تحصل عليها الوحدة والتي لا تُدرج تحت بنود الموارد المدرجة بالجدول .

تغيير رصيد الخزانة : وزيادة الأرصدة الدائنة :

تستوفى بمعرفة وزارة الخزانة والبنك المركزي .

إرشادات :

١ — القطاع الحكومي : يتكون من مجموعة الوحدات الإدارية الدائمة ضمن ميزانية الخدمات .

٢ — قطاع عام : ” وحدات إنتاجية “ يتكون من مجموعة الوحدات الانتاجية سواء كانت شركة أو جمعية تعاونية والهيئات والمؤسسات العامة التي تزاوّل نشاطا اقتصاديا بنفسها كالمؤسسة المصرية العامة للبتروك وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ... الخ .

٣ — قطاع خاص : يقصد به قطاع الأعمال هير الحكومي والأفراد .

٤ — أجهرة التأمين والادخار : تتمثل في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق توفير البريد .

٥ — مؤسسات عامة مشرفة : يقصد بها المؤسسات التي لا تزاوّل نشاطا اقتصاديا بنفسها ويقتصر نشاطها على الاشراف على الشركات التابعة .

٦ — يراعى إدراج إجمالى الائتمان الصادر فى جدول المدفوعات وإجمالى الوارد فى جدول الموارد دون إجراء مقاصة بينهما فمثلا يدرج فى جدول المدفوعات إجمالى قيمة الايداعات لدى الغير ويُدْرَج فى جدول الموارد المسحوب من الايداعات كما يدرج إجمالى الإقراض قصير الأجل فى جدول المدفوعات ويُدْرَج فى جدول الموارد المسترد من القروض وهكذا بالنسبة لكافة المعاملات بالجدول .

٧ — يسترشد فى اعداد هذه الجداول بالبيانات الواردة بميزانية كل وحدة وخاصة بالباب الرابع ج — مصروفات تحويلية رأسمالية والموارد الرأسمالية .

تعليمات عامة :

١ - ترسل جداول الشركات التابعة الى المؤسسة العامة المشرفة حيث تتولى مراجعتها وحصريها وبعد تمام الحصر تقوم المؤسسة بارسال جداول هذه الشركات مرفقا بها جداول المؤسسة ذاتها الى وكالة الوزارة لشئون الميزانية .

ويتبع هذا الاجراء بالنسبة للبنوك حيث ترسل جداول البنوك الى البنك المركزى الذى يقوم بحصرها وارسالها الى وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية مع الجدول الخاص به .

٢ - الهيئات والمؤسسات العامة التى لا يتبعها شركات ترسل جداولها مباشرة الى وكالة الوزارة لشئون الميزانية .

٣ - تعد الادارة العامة للقروض وتنمية الادخار القومى الجداول الخاصة بمعاملات العالم الخارجى .

٥ - ينبغى على الجهات اعداد تقديراتها عن التدفقات الائتمانية الصادرة والواردة من السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ وموافاة وزارة الخزانة (وكالة الوزارة لشئون الميزانية) بالجدولين المشار اليهما فى ميعاد غايته ١٩٦٦/٤/٢٠ حتى يتسنى للوزارة تحديد الصورة النهائية لحجم الائتمان ومصادره موزعا على الوحدات الاقتصادية والمالية قبل بداية السنة المالية القادمة .

كما يراعى موافاة وكالة الوزارة لشئون الميزانية بجدول التدفقات الفعلية كل ثلاثة شهور اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ فى ميعاد غايته اليوم الخامس من الشهر الرابع .

وعلى المؤسسات المشرفة متابعة اعداد جداول الوحدات التابعة وارسالها مع جداول المؤسسة ذاتها فى المواعيد المحددة .

تحريرا فى ١٩٦٦/٣/٢٦

وكيل وزارة الخزانة

لشئون الميزانية

قطب ابراهيم

**وزارة الخزانة
وكالة الوزارة لشئون الميزانية**

التدفقات

عن السنة الى

الجدول الأول

اسم القطاع _____
اسم المؤسسة أو الهيئة _____
اسم الشركة _____

قطاعات	رقم البطاقة	بيان القطاع	إيرادات وحسابات جارية	نقص في ودائع الغير	أقراض قصير الأجل	سداد قروض قصير الأجل
	١١	١٣-١٢	٢٢-١٤	٣١-١٣	٤٠-٣٢	٩٤-٤١
أولا - وحدات اقتصادية :						
قطاع حكومي	١					
» عام - وحدات انتاجية	٢					
» خاص	٣					
عالم خارجي	٤					
ثانيا - وسطاء ماليون :						
الخزانة	٥					
البنك المركزي	٦					
أجهزة التأمين والادخار	٧					
بنوك تجارية	٨					
» عقارية	٩					
البنك الصناعي	١٠					
مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني	١١					
مؤسسات عامة مشرفة	١٢					
شركات تأمين	١٣					
إجمالي	١٤					

رقم العملية	قطاع	مؤسسة	شركة	رقم النموذج
٣-١	٥-٤	٧-٦	٩-٨	١٠
٠٠٧				١

الانتمائية

لِة ١٩٦٧/١٩٦٦

(المدفوعات)

إجمالي	التغير في رصيد الخزنة بالبنك المركزي	أذون خزنة	تسهيلات أخرى	دفعات مقدمة	مساهمة الحكومة	أقراض طويلة الأجل			كميالات	مداد فروض طويلة الأجل
						أخرى	شهادات استثمار	سندات حكومية		
	٧٦-٦٨	٦٧-٥٩	٥٨-٥٠	٤٩-٤١	٤٠-٣٢	٣١-٢٣	٢٢-١٤	٧٦-٦٨	٦٧-٥٩	٥٨-٥٠

وزارة الخزانة

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

التدفقات

عن السنة الما

الجدول الثا

اسم القطاع

اسم المؤسسة أو الهيئة

اسم الشركة

رقم البطاقة	بيان القطاع	ودائع وحسابات جارية من الغير	موجب على الودائع المملوكة	قروض قصيرة الأجل	استرداد قروض طويلة الاجل
١١	١٣-١٢	٢٢-١٤	٣١-٢٣	٤٠-٣٢	٤٩-٤١
أولا - وحدات اقتصادية :					
١	قطاع حكومي
٢	» عام - وحدات إنتاجية
٣	» خاص
٤	عالم خارجي
ثانيا - وسطاء ماليون :					
٥	الخزانة
٦	البنك المركزي
٧	أجهزة التأمين والادخار
٨	بنوك تجارية
٩	» عقارية
١٠	البنك الصناعي
١١	مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني
١٢	مؤسسات عامة مشرفة
١٣	شركات تأمين
١٤	إجمالي

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

كتاب دورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٦

تقوم وزارة الخزانة — وكالة الوزارة لشئون الميزانية — بالتصريح للهيئات والمؤسسات المدرج ضمن موارد ميزانياتها قروض محلية ومساهمات — بالسحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى من حسابات تفتح بأسماء تلك الهيئات والمؤسسات — فى كل سنة مالية — ضمن حسابات وزارة الخزانة المتنوعة ذات الأرصدة بالبنك المركزى المصرى وذلك لتمويل المصروفات الاستثمارية للهيئات والمؤسسات المشار إليها .

ونظرا لما لوخط من قيام بعض الهيئات والمؤسسات فى السنوات المالية السابقة من تحويل مبالغ من حساباتها المشار إليها — والتي يصرح لها بالسحب على المكشوف منها من أصل قيمة القروض المحلية والمساهمات لتمويل مصروفاتها الاستثمارية إلى حساباتها الخاصة للصرف منها على استخداماتها الجارية نظرا لتأخر تلك الجهات فى تحصيل مواردها الجارية والتي يتعين إيداعها بحسابات تلك الجهات الخاصة .

كما أن بعضها يضيف إلى الحسابات التي يصرح لها بالسحب على المكشوف منها المبالغ التي تحصلها تلك الهيئات والتي تمثل مواردها المختلفة .

ولما كانت هذه الإجراءات تؤدي إلى ظهور حسابات الهيئات والمؤسسات المنوه عنها بأرصدة لا تعبر تعبيرا صادقا لما يتم صرفه على المصروفات الاستثمارية .

لذلك توجه وزارة الخزانة النظر إلى اتباع ما يأتى :

١ — لا يجوز للهيئة أو المؤسسة نقل أية مبالغ من حسابها والذي يصرح لها بالسحب على المكشوف فى حدوده من أصل قيمة القروض المحلية والمساهمات المعتمدة لها بميزانياتها إلى حسابها الخاص ويجب أن يقتصر الصرف من الحساب الأول على المصروفات الاستثمارية والتي من أجلها أرصدت هذه الاعتمادات ولتفويض ذلك يجب أن تميز الشيكات التي تسحب نحصا على هذا الحساب بكلمة " استثمارى " تضاف بأعلى الشيك بمعرفة السادة الموظفين المخول لهم حق التوقيع على الشيكات للسحب من الحساب المشار إليه توتيعا أول أو ثان .

وعلى كل هيئة أو مؤسسة أن تبادر بوضع سياسة زمنية منتظمة تتفق وظروفها لتحصيل مواردها بواسطة لها تحصيلها فى كل سنة مالية . هذا إلى جانب قيامها بسحب دفعات على الحساب من الشركات التابعة لها من نصيبها فى أرباحها حين اتمام المحاسبة النهائية بين المؤسسة والشركات فى نهاية السنة المالية وذلك حتى تتحقق للهيئات والمؤسسات السيولة المالية التي تمكنها من مواجهة الصرف على استخداماتها الجارية على مدار السنة المالية دون أن تلجأ للصرف على تلك الاستخدامات من الحساب الذى يخصص للصرف منه على المصروفات الاستثمارية .

٢ — وبالنسبة للهيئات والمؤسسات التي لا تيسر لها فعلا تحصيل مواردها فى أوائل السنة مما يتعذر عليها مواجهة الصرف على استخداماتها الجارية فعليها أن تقوم بتحديد احتياجاتها الضرورية وإخطار وزارة الخزانة — وكالة الوزارة لشئون الميزانية بمقدار هذه الاحتياجات للتصريح لها بنقل مبالغ من حسابها والذي يصرح لها بالسحب على المكشوف منه بما يعادل هذه الاحتياجات إلى حسابها الخاص على أن تقوم الهيئة أو المؤسسة برد هذه المبالغ إلى الحساب الأول فى ميعاد أقصاه آخر سبتمبر من كل عام .

٣ — بالنسبة للمبالغ التي تقوم الهيئات والمؤسسات بتحصيلها والتي تمثل مواردها المختلفة تضاف هذه المبالغ إلى حساب الهيئة / المؤسسة — الخاص — بالبنك المركزي فإذا لم يكن لها حساب خاص فستقوم وزارة الخزانة — وكالة الوزارة لشئون الميزانية — بفتح حساب خاص للهيئة أو المؤسسة بالبنك المركزي بناء على طلبها يودع به مواردها المختلفة الخاصة بها ، أما فيما عدا ذلك من المبالغ التي تحصيلها وتكون مستحقة لجهات أخرى فتورد فوراً إلى الجهات التي تستحق لها هذه المبالغ .

تحريراً في ١١/٩/١٩٦٦

وكيل وزارة الخزانة

لشئون الميزانية

قطب إبراهيم

وزارة الخزانة

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

قطاع البحوث

دفع الملف : ١٥٠ - / ١٠ م ١٤ مكرر

كتاب دورى رقم ٦ لسنة ١٩٦٧

مسايرة للبادئ التى تضمنها المنشور رقم ١ لسنة ١٩٦٦ عن تقديرات ميزانية السنة المالية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ وتوحيداً لأسس الخصم على الميزانية بمصروفات تنفيذ الأحكام القضائية .

يقتصر ما يخصم على نوع ٧ (مصروفات تنفيذ الأحكام القضائية) من بند ١٥ (مصروفات خدمية متنوعة) بالباب الثانى (مصروفات جارية — أولا : المصروفات العامة) على ما يلتزم به من رسوم قضائية أو أتعاب محاماة أو أتعاب خبراء أو مصاريف نشر . أما الحكم القضائى الذى يقضى بدفع مبلغ مستحق عن تعاقد أو عملية عادية مستمرة فإنه يخصم به على البند المختص وفقا لطبيعة المصروف .

أما الفوائد فيوجه الخصم بها على بند ٥ (فوائد محلية) أو بند ٦ (فوائد خارجية) حسب الأحوال بالباب الثانى (مصروفات جارية — ثانيا : مصروفات تحويلية جارية) .

أما التعويضات فيوجه الخصم بها على بند ٣ (تعويضات وغرامات) بالباب الثانى (مصروفات جارية — ثالثا : مصروفات تحويلية تخصصية) .

ونظرا لأن ميزانية السنة الحالية ١٩٦٧ / ١٩٦٦ ربطت اعتماداتها على أساس شمول اعتمادات مصروفات — تنفيذ الأحكام القضائية للعناصر المشار إليها سواء فى قطاع الخدمات أو الأعمال . فيقتضى الأمر تطبيق الأسس السابقة ابتداء من السنة الحالية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ تحضيرا وتنفيذا على ميزانية الأعمال .

أما بالنسبة لميزانية الخدمات فستقوم وزارة الخزانة بتوزيع الاعتماد الإجمالى المدرج بميزانيتها على الوجه المشار إليه لمراجعة مصروفات تنفيذ الأحكام القضائية والفوائد والتعويضات لسائر الجهات الداخلة فى ميزانية الخدمات .

هذا مع عدم الإخلال بالقواعد المعمول بها حاليا فيما يتعلق بالارتباط المسبق على هذه المصروفات مع الإدارة العامة لحسابات الخزانة والأرتباطات الخارجية فى شأن الخصم على ميزانية وزارة الخزانة بالأنواع المشار إليها من المصروفات .

١٩٦٧/٣/٢٥

وكيل وزارة الخزانة لشئون الميزانية

قطب ابراهيم

وزارة الخزانة

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

١٠١ - ١٣٦٨/٦٩ مكرر

كتاب دورى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧

قضت معايير ترتيب الوظائف التى أصدرها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بإدماج وظائف العمال الكتابيين ضمن المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية دون أفراد أقدمية خاصة بهم ، وذلك اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١

وقد استفسرت بعض الجهات عما إذا كان هؤلاء العاملين بعد نقلهم إلى مجموعة الوظائف المكتبية يستمرون فى خضوعهم لقواعد صرف الأجور الإضافية التى تسرى على العاملين المنقولين من كادر عمال اليومية ، أم أصبحوا بمد نقلهم إلى مجموعة الوظائف المكتبية يخضعون للقواعد الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذى ينظم صرف الأجور الإضافية للعاملين .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة رأت بـمجـلة ١٩٦٦/١٠/٥ ، أن العاملين المشار إليهم ، أصبحوا يخضعون للقيود الخاصة بالأجور الإضافية التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، وأنه ليس ثمة ما يمنع من تكليف هؤلاء العاملين بالعمل فى أيام الجمع ، رغم أنه قد انتفت عنهم صفة شاغلى الوظائف العمالية ، ويعتبر ذلك عملا إضافيا ، يجوز منحهم عنه أجرا إضافيا فى حدود الاعتمادات المقررة للأجور الإضافية ، وطبقا لقرار الجمهورى المشار إليه .

وقد أيد الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة هذه الفتوى على اعتبار أن هؤلاء العاملين قد اندمجوا مع باقى العاملين الكتابيين وزالت عنهم صفة شاغلى الوظائف العمالية ، ومن ثم فإنه لم يعد هناك محل لسريان صرف الأجور الإضافية الخاصة بعمال اليومية عليهم ، كما أنه ليس من الملائم تمييزهم بأحكام خاصة فى هذا الشأن عن باقى زملائهم بهذه المجموعة .

وبعرض الموضوع على اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة وافقت بـمجـلة ١٩٦٧/٤/٨ على تنفيذ الفتوى السالفة الذكر .

وترجو وزارة الخزانة من الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة مراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة .

تحريرا فى ١٩٦٧/٥/٧

وكيل وزارة الخزانة لشئون الميزانية

قطب ابراهيم

وزارة الحراة
وكالة الوزارة لشئون الميزانية

ملف رقم : ١٠١ - ٣٣٥/٨

كتاب دورى رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧

توجه وكالة الوزارة لشئون الميزانية نظر الجهات الداخلة ضمن ميزانية الخدمات والتي تشمل موارد الرأسمالية بميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ على الأنواع التالية من الموارد الى ضرورة موافاة الادارة العامة لحسابات الخزنة العامة والارتباطات الخارجية بالشيكات الخاصة بتلك المبالغ رأساً لترسل بمعرفة هذه الادارة العامة للبنك المركزى لكى يقوم البنك بقيدها بالحساب الجديد الذى فتح لهذا الغرض باسم « ح/موارد رأسمالية خدمات ١٩٦٨/٦٧ » وهذه الأنواع هى :

- (أ) أقساط تعويضات تتحملها ميزانية الدين العام عن الحراسة العامة .
- (ب) أقساط استهلاك السلف الممنوحة للمجالس البلدية والقروية وغيرها .
- (ج) أقساط تملك السيارات الحكومية .
- (د) المبيعات من المخازن .
- (هـ) مبيعات لجنة المبيعات الحكومية .
- (و) مبيع أراضى .
- (ز) مبيعات أصول ثابتة .
- (ح) المتحصل من تكاليف انشاء المصارف الحقلية المغطاة .
- (ط) أقساط تملك مساكن .
- (ى) موارد غير متكررة .

كذلك يجب على الجهات الداخلة ضمن ميزانية الخدمات والتي تشمل استخداماتها الرأسمالية بميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ على تحويلات رأسمالية - باب رابع - أن تؤثر على الشيكات التى ترسل للبنك المركزى لصرف تلك المبالغ بعبارة « تحويلات رأسمالية » لكى يقوم البنك بقيدها بالحساب الجديد الذى فتح لهذا الغرض باسم « ح/مصرفات تحويلية رأسمالية خدمات ١٩٦٨/٦٧ » .

تحريراً فى ١٨/٧/١٩٦٧

وكيل وزارة الخزنة لشئون الميزانية

قطب إبراهيم

وزارة الخزانة

وكالة الوزارة لشئون الميزانية

ملف رقم : ١٠١ — ٢٢٧/٨

كتاب دورى رقم ٨ لسنة ١٩٦٨

شكت الحراسة العامة على أموال الرعايا الأجانب وحراسة الطوارئ من أن بعض الجهات فسرت الكتاب، الدورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ على أنه يشمل كافة المبالغ المطلوبة للحراسات بأنواعها — وامتنعت عن سداد كافة المستحقات المدرجة بميزانياتها عن السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ إلى الحراسة العامة .

ولما كانت الحراسات العامة ما هي إلا جهات تشرف على إدارة أموال أشخاص تختلف ذمتهم المالية وليس بينهم تضامن فى المسئولية عن التزاماتهم — فانه يقتضى مراعاة أن المقصود بالمبالغ المستحقة على الحراسات من ضرائب هي كل مبلغ يستحق على شخص بذاته — بمعنى أنه إذا كان الشخص الخاضع للحراسة قد وفى بجميع التزاماته الضريبية فانه ليس ثمة ما يمنع من دفع مستحقاته من أقساط أو خلافه للحراسة ولو كان هناك التزامات على ممولين آخرين من الخاضعين لنفس الحراسة .

وعلى ذلك يجب على تلك الجهات سداد المبالغ المستحقة للحراسة عن كل شخص خاضع لها فى حالة تأكدها من سداد الضرائب المستحقة عن هذا الشخص بذاته .

١٩٦٨/٥/٢٨

وكيل وزارة الخزانة لشئون الميزانية

قطب ابراهيم

وزارة الخزانة

الإدارة العامة لحسابات ومشتريات
الحكومة ومخازنها والتفتيش

ملف رقم ٩٩٥ - ٢١/١

كتاب دورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١

تعلن وزارة الخزانة أنه تقرر فتح حسابات جديدة ضمن حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك المركزى على الوجه المبين بعد :

١ - حساب مصروفات الميزانية :

ويصرف منه البنك قيمة الشيكات المسحوبة عن المبالغ التى يعود خصمها بدفاتر الحسابات على بنود مصروفات الميزانية .

٢ - حساب إيرادات الميزانية :

ويضيف البنك لهذا الحساب المبالغ التى تسوى لإيرادات الميزانية .

٣ - حساب الأمانات والودائع وما فى حكمها :

ويضيف البنك بهذا الحساب المبالغ التى تحصل أو تورّد من الأفراد والهيئات كإعانة أو ودیعة وما فى حكمها ، التى تسوى بالدفاتر بالتعليق لحساب الأمانات ، كما تصرف منه الشيكات المسحوبة عن تلك الأمانات لدى ردها لأصحاب الحق بعد انتهاء الغرض منها .

٤ - حساب المبالغ المرحلة :

ويضيف البنك لهذا الحساب المبالغ التى تسوى بالدفاتر خصما على بنود الميزانية مقابل تعلقها بحساب الأمانات "مبالغ مخصوم بها على مصروفات الميزانية" فى الحدود المقررة لذلك ، كما يصرف البنك من هذا الحساب قيمة الشيكات التى تسحب عن هذه المبالغ بعد أن تصبح صالحة للصرف .

٥ - حساب التصفية :

وهذا الحساب معد بالبنك للمخصم عليه بما يأتى :

(أ) قيمة الشيكات الخاصة بمصروفات الميزانية المسحوبة بمعرفة الوحدات الحسابية لغاية يوم ٦/٣٠ من كل سنة مالية والتى تقدم للبنك بمعرفة أصحاب الحق لصرفها بعد ذلك التاريخ .

(ب) المبالغ التى يطلب من البنك إضاقتها بحساب المبالغ المرحلة ، (المنوه عنه بالفقرة السابقة "٣") فى الحالات المحددة على سبيل الحصر بالمادة (٦٧٩) من اللائحة المالية والتى تقوم الوحدات الحسابية بخصمها على بنود الميزانية مقابل تعلقها بحساب الأمانات "مبالغ مخصوم بها على مصروفات الميزانية" وذلك فى الفترة من ٦/٣٠ لغاية تقفيل حسابات السنة المالية .

كما يضيف البنك بهذا الحساب قيمة الإيرادات التى تورّد لفروعه فى الأيام الأخيرة من السنة المالية لغاية يوم ٦/٣٠ والتى ترد للمركز الرئيسى فى أوائل شهر يوليو .

والغرض من هذا التقسيم أن يمثل كل نوع من أنواع هذه الحسابات بالبنك قطاعا معينا من قطاعات الحسابات الحكومية الواردة بالدفاتر الحسابية .

وتنفیذا لذلك يتعين مراعاة ما يأتى بكل دقة فى كل وحدة حسابية تتعامل على حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك المركزى .

أولا - الإجراءات الواجب اتخاذها لدى الصرف

(١) يسحب عن المبالغ التي يعود خصمها على بنود مصروفات الميزانية - الشيكات المخصصة لهذا الغرض والتي سوف يطبع عليها اسم الحساب بشكل ظاهر ، وإلى أن يعد البنك هذه الشيكات يمكن استعمال الشيكات الموجودة حاليا بالوحدة الحسابية على أن يكتب بأعلا الشيك بخط واضح " تصرف من حساب مصروفات الميزانية " ويوقع تحت هذه العبارة بالتوقيعين المعتمدين (أولا وثانيا) .

(ب) يسحب عن المبالغ التي يعود خصمها على حساب الأمانات الشيكات المخصصة لهذا الغرض والتي سوف يطبع عليها اسم الحساب بشكل ظاهر ، وإلى أن يعد البنك هذه الشيكات ، يمكن استعمال الشيكات الموجودة حاليا بالوحدة الحسابية على أن يكتب بأعلا الشيك بخط واضح " تصرف من حساب الأمانات والودائع وما في حكمها " ويوقع تحت هذه العبارة بالتوقيعين المعتمدين (أولا وثانيا) .

ثانيا - الإجراءات الواجب اتباعها لدى التحصيل أو التوريد

(١) الشيكات التي ترد للوحدة الحسابية لأمر رئيس المصلحة والتي تسوى قيمتها بالدفاتر لحساب الأمانات تضاف لدى تظهيرها عبارة " تحصل في حساب الأمانات والودائع وما في حكمها " ويوقع تحت هذه العبارة بالتوقيعين المعتمدين (أولا وثانيا) .

(ب) تقسم متحصلات الخزائن لدى توريد قيمتها للبنك حسب طبيعتها إلى قسمين : قسم يشمل المتحصلات المدفوعة كأمانة أو ودیعة وما في حكمها ، وقسم آخر يشمل متحصلات مدفوعة بصفة رسوم أو ضرائب أو أى إيراد من إيرادات الميزانية . ويورد كل قسم من هذين القسمين بحافظة توريد مستقلة يكتب عليها بخط واضح عبارة " تحصل في حساب الأمانات والودائع وما في حكمها " ، بالنسبة للقسم الأول أو " تحصل في حساب إيرادات الميزانية " بالنسبة للقسم الثانى .

ثالثا - الإجراءات الواجب اتباعها لدى تعلية مبالغ بحساب الأمانات

"مبالغ مخصوم بها على مصروفات الميزانية" أى "حساب المبالغ المرحلة"

(١) بمجرد اعتماد التسويات الخاصة بتعلية مبالغ بحساب الأمانات " مبالغ مخصوم بها على مصروفات الميزانية " خصما على بنود المصروفات وشطبها بالدفاتر يراعى ما يأتى :

١ - إذا تمت التعلية بالأمانات قبل يوم ٦/٣٠ يرسل للبنك إخطار على النموذج المخصص لهذا الغرض لينقل المبالغ من حساب " مصروفات الميزانية " إلى حساب " المبالغ المرحلة " .

٢ - إذا تمت التعلية بالأمانات بعد يوم ٦/٣٠ فى الفترة ما بين ٧/١ لغاية تاريخ انتهاء المدة المحدد لقفل حسابات السنة المالية يرسل النموذج المشار إليه فى الفترة السابقة لنقل المبلغ من حساب " التصفية " إلى حساب " المبالغ المرحلة " .

وفى كلتا الحالتين يجب اعتماد هذا الإخطار بالتوقيعين المرخص لهما بالتوقيع على الشيكات توقيما أولا وثانيا .

(ب) بمجرد صلاحية صرف أى مبلغ من المبالغ المعلقة بحساب الأمانات " مبالغ مخصص بها على مصروفات الميزانية " يسحب عنه شيك من الشيكات المخصصة لهذا الغرض ، وإلى أن يتم إعداد الشيكات المذكورة بمعرفة البنك يمكن استعمال الشيكات العادية المستعملة حاليا على أن يكتب بأعلى الشيك بخط واضح " يصرف من حساب المبالغ المرحلة " ويوقع تحت هذه العبارة بالتوقيع المعتمدين (أولا وثانيا) .

رابعا - الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للمبالغ المستقطعة من الصريفات

يجرى فى نهاية كل شهر حصر المبالغ المستقطعة من الصريفات التى تمت بمعرفة الوحدة الحسابية (من واقع سجل ٢٢٤ ع . ح . الذى تقيده به استمارات الصرف) وتنقسم هذه الاستقطاعات حسب طبيعتها إلى ثلاثة مجاميع :

(١) المجموعة الأولى . وتمثل الاستقطاعات من صريفات مخصص بها على بنود الميزانية والتى تسدد فى دفاتر الحسابات إلى إيرادات المصلحة نفسها أو إيرادات المصالح الأخرى مثل الضرائب المختلفة التى تسدد لحساب جارى مصلحة الضرائب أو رسوم الجمارك التى تسدد لحساب جارى الجمارك . الخ .

(ب) المجموعة الثانية : وتمثل الاستقطاعات من صريفات مخصص بها على حساب الأمانات والتى تسدد فى دفاتر الحسابات، إلى إيرادات المصلحة أو إيرادات المصالح الأخرى .

(ج) المجموعة الثالثة : وتمثل الاستقطاعات من صريفات مخصص بها على مصروفات الميزانية مقابل تعليتها بحساب الأمانات مثل التأمينات والنققات والمجوزات وأقساط التأمين والمعاشات والمرتبج من الماهيات أو الأجور . الخ إلى غير ذلك مما يعلى بحساب الأمانات تحت صرقة لأصحاب الحق .

ويخطر البنك المركزى فى أول الشهر التالى - على الاستمارات المخصصة لذلك - أو بكتاب حسب النموذج المرفق - لنقل قيمة هذه الاستقطاعات حسب الموضح بعد :

من حساب " مصروفات الميزانية " إلى حساب " إيرادات الميزانية " عن استقطاعات المجموعة الأولى .

من حساب " الأمانات والودائع وما فى حكمها " إلى حساب " إيرادات الميزانية " عن استقطاعات المجموعة الثانية .

من حساب " مصروفات الميزانية " إلى حساب " الأمانات والودائع وما فى حكمها " عن استقطاعات المجموعة الثالثة .

ويبقى عند صرف مبالغ خصها على الأمانات أن يسحب منها شيك من الشيكات المخصصة لذلك .

خامسا - لا تجرى أية قيود فى دفاتر الحسابات عن الإخطارات التى ترسل للبنك والمنوه عنها فيما تقدم ، بل تجرى مسوية واحدة عند تنفيذ البنك لعمليات النقل التى تطلب بهذه الإخطارات على الوجه التالى حسب تسلسل العمليات وفقا لترتيبها فى أحكام هذه العمليات :

١ - البند (ثالثا) فقرة "١" :

يرسل البنك إشعار خصم في حساب "مصرفات الميزانية" أو في حساب "التصفية" وإشعار سداد في حساب "المبالغ المرحلة" ويسوى الخصم والسداد كالاتي :

من ح / جارى البنك المركزى "المبالغ المرحلة" .
إلى ح / جارى البنك المركزى "مصرفات الميزانية" أو حساب "التصفية" حسب الحالة .

٢ - البند (رابعا) فقرة "١" :

يرسل البنك إشعار خصم في حساب "مصرفات الميزانية" وإشعار سداد في حساب "إيرادات الميزانية" ويسوى الخصم والسداد كالاتي :

من ح / جارى البنك المركزى "إيرادات الميزانية" .
إلى ح / جارى البنك المركزى "مصرفات الميزانية" .

٣ - البند (رابعا) فقرة "ب" :

يرسل البنك إشعار خصم في حساب "الأمانات والودائع وما في حكمها" وإشعار سداد في حساب "إيرادات الميزانية" ويسوى الخصم والسداد كالاتي :

من ح / جارى البنك المركزى "إيرادات الميزانية" .
إلى ح / جارى البنك المركزى "الإعانات والودائع وما في حكمها" .

٤ - البند (رابعا) فقرة "ج" :

يرسل البنك إشعار خصم في حساب (مصرفات الميزانية) وإشعار سداد في حساب الأمانات والودائع وما في حكمها ويسوى الخصم والسداد كالاتي :

من ح / جارى البنك المركزى "الأمانات والودائع وما في حكمها" .
إلى ح / جارى البنك المركزى "مصرفات ميزانية" .

وغنى عن البيان أن باقى القيود التى يحويها البنك فى الحسابات المتقدم ذكرها بناء على صرف الشيكات المسحوبة عليه أو تحصيل الشيكات المرسلة لتحصيل قيمتها أو النقدية الموردة له ينبغى تسويتها إلى حساب جارى البنك المركزى "كل حساب وما يخصه" خصما على حساب الشيكات . أو من حساب جارى البنك المركزى "كل حساب وما يخصه" مقابل السداد لحساب الحوالات المالية تحت التحصيل أو حساب الخزينة أو حساب النقدية تحت للتسوية حسب الحالة .

(سادسا) يعمل بهذا النظام اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٦٢

وتدخل القيود الخاصة بحساب البنك المركزى فى دفتر جديد يخصص لهذا الغرض يقسم الى خانات فى كلا جانبيه الدائن والمدين وتعد كل خانة بنوع من أنواع الحسابات الجديدة ، ويضبط رصيده يوميا وفى نهاية كل شهر وفقا للأرصدة المرحلة فى كشوف البنك المركزى وتطابق عليها قبل قفل حساب الشهر بحيث تنتهى الأرصدة فى هذا الدفتر الجديد فى نهاية كل سنة مالية بنفس الأرصدة الواردة بكشوف حسابات البنك المركزى . وتم تصفية هذا الحساب فى نهاية كل سنة مالية وفقا للتعليمات التى ستذاع فى هذا الشأن .

١٩٦١/١١/٢٦

وكيل وزارة الخزانة

ملحق بالكتاب الدورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١

نموذج عن الإخطار الذى يرسل للبنك لنقل المبالغ فى الحسابات الجديدة طرفه

مصلحة _____

ملف _____

السيد / مدير البنك المركزى

نرجو التنبيه إلى نقل مبلغ _____ مليم _____ جنيه (فقط _____) من حساب " _____ " إلى حساب " _____ " فى كشف الحساب الخاص بمصلحة _____

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

توقيع ثان

توقيع أول

وزارة الخزانة
الإدارة العامة لحسابات ومشتريات
الحكومة ومخازنها

كتاب دورى رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢

الحاقاً للتعليمات المذاعة بالكتاب الدورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ بخصوص الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للمبالغ المستقطعة من الصريفات المسحوبة على الحسابات الجديدة المفتوحة ضمن حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك المركزى ، والتي تقضى بأن يجرى حصر تلك المبالغ فى نهاية كل شهر وتقسيمها إلى مجموعات تتفق مع طبيعة الحسابات التى يتمين النقل بينها بحيث يتم إخطار البنك مرة واحدة فى أول الشهر التالى عن جملة كل مجموعة على حدة - نرجو الإحاطة بأن البنك المركزى قد شكك من قيام بعض الوحدات الحسابية بطلب نقل مبالغ على عدة مرات فى كل شهر .

لذلك توجه هذه الوزارة النظر لضرورة مراعاة ما يأتى :

١ - تنفيذ ما جاء بالفقرة "رابعاً" من الكتاب الدورى المتقدم ذكره خاصاً بطلب إجراء النقل مرة واحدة فى أول الشهر التالى .

٢ - أن يتم نقل كل مجموعة على حدة حسب إجمالى قيمة المبالغ المطلوب نقلها .

٣ - تطلب كل وحدة حسابية ما يلزمها من دفاتر الاستثمارات التى أعدها البنك لهذا الغرض عن طريق المراقبة العامة لحسابات وزارة الخزانة بموجب خطابات مستقلة معتمدة من أحد السادة الموظفين الواردة أسماؤهم بالاستمارة رقم ٨٦ ع.ح حرف "ب" وفقاً للتبع نحو طلبات دفاتر الشيكات ، على أن يراعى الاقتصاد فى طلب دفاتر هذه الاستثمارات على الحاجة الفعلية للوحدة الحسابية فى حدود التعليمات المتقدم ذكرها .

٤ - إثبات البيانات التى يطلب نقلها بالبنك بموجب الاستثمارات المشار إليها على كعوب تلك الاستثمارات مع اعتمادها من السادة المرخص لهم بالتوقيع على الاستمارة التى ترسل للبنك .

السكرتير العام

نحرياً فى ١٧/٦/١٩٦٢

مذارة الخزنة
الإدارة العامة لحسابات ومشتريات
الحكومة ومخازنها

ملف رقم : ٩٩٥٠ - ٢١/١

كتاب دورى رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢

الحاقا بالتعليمات المذاعة بالكتب الدورية رقم ١٥٧ - لسنة ١٩٦١ ورقم ٤ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢
تعلن وزارة الخزنة أنه تقرر اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٢ ما يأتى :

١ - يفتح حساب جديد بالبنك بعنوان "حساب العهد" يصرف منه البنك قيمة الشيكات التي تسحب
عن مبالغ يعود خصمها بالدفاتر على حسابات العهد (فى الحالات المرخص فيها بذلك) .

كما يخصم عليه بقيمة التحويلات النقدية الخارج . ويضيف إليه البنك المبالغ التي تسوى بالسداد
لحسابات العهد .

٢ - يخصم على الحساب المفتوح حاليا بالبنك بعنوان "إيرادات الميزانية" بقيمة الشيكات التي تسحبها
الوحدات الحسابية عن مبالغ مستبعدة من الإيرادات ، كما يضيف البنك إلى الحساب المفتوح حاليا لديه بعنوان
"مصرفات الميزانية" المبالغ المستبعدة من بنود مصرفات الميزانية فى الحالات المرخص فيها بذلك .

وبناء عليه فإنه يتعين على الوحدات الحسابية التي تتعامل على حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك المركزى
مراعاة ما يأتى :

(١) يطلب من البنك لدى تحويل مبالغ للخارج مما يسوى بالدفاتر خصما على حسابات العهد "اعتمادات
نقدية بالخارج" أو "سلف مؤقتة" أن يخصم بقيمة هذه المبالغ على "حساب العهد" .

(ب) يسحب من المبالغ التي تصرفها الوحدة الحسابية خصما على حسابات العهد شيكات يطلب صرفها
من هذا الحساب بالبنك بالطريقة الموضحة بالكتاب الدورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ إلى أن يعد البنك
دفاتر الشيكات اللازمة لهذا الغرض .

كما يطلب من البنك أن يضيف لهذا الحساب قيمة المتحصلات التي يعود سدادها بالدفاتر لحسابات
العهد .

(ج) عند إجراء تسوية بالدفاتر يخصم أية مبالغ على بنود المصرفات سدادا لحسابات العهد يرسل للبنك
المركزى إخطار (على النموذج المخصص لذلك) لنقل المبلغ إلى "حساب العهد" خصما من حساب
"مصرفات الميزانية" فى حالة إجراء التسوية فى خلال السنة المالية لغاية يوم ٦/٣٠ أو من "حساب
التصفية" فى حالة إجراء التسوية فى الفترة من ٦/٣٠ لغاية تاريخ قفل حسابات السنة المالية
المنتهية .

(د) يسحب من المبالغ التي تصرفها الوحدة الحسابية بالاستبعاد من الإيرادات (بعد استيفاء الإجراءات اللازمة في هذا الصدد) شيكات بطلب صرفها من "حساب الإيرادات" بالبنك .

(هـ) يتخذ نحو المبالغ المستقطعة من الصرفيات التي تتم بمعرفة الوحدة الحسابية ما تسدد لحسابات العهد بالدفاتر أو تسدد لحسابات أخرى خصما على العهد الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة لتلك المبالغ وفقا لأحكام الفقرة "رابعاً" من الكتاب الدوري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ .

في نهاية كل سنة مالية ترسل وزارة الخزانة للوحدات الحسابية التي تتعامل على حساب الحكومة الاعتيادي (عن طريق حساب الخصم والإضافة) في حساب شهر يونية حوافظ منصرف لحساب الوحدة أو محصل حسابها حسب الحالة ، لتصفية حسابات البنك " مصروفات الميزانية " و " إيرادات الميزانية " و " التصفية " بدفاتر تلك الوحدات وتجرى التسوية اللازمة عن هذه الحوافظ في دفاتر الوحدة الحسابية (في حساب شهر يونية قبل قفله) على الوجه الآتي :

بالنسبة لحوافظ المنصرف لحساب الوحدة :

من ح / جارى البنك المركزى " مصروفات الميزانية " .

أو من حساب جارى البنك المركزى " التصفية " .

إلى ح / المنصرف بمعرفة وزارة الخزانة .

بالنسبة لحوافظ المحصل لحساب الوحدة :

من ح / المحصل بمعرفة وزارة الخزانة .

إلى ح / جارى البنك المركزى " إيرادات الميزانية " .

وبذلك تقفل حسابات البنك عن " مصروفات الميزانية " و " إيرادات الميزانية " و " التصفية " في دفاتر الوحدات الحسابية في نهاية كل سنة مالية ولا ترحل أرصدها بالدفاتر .

أما أرصدة حسابات " الأمانات والودائع وما في حكمها " و " المبالغ المرحلة " و " العهد " فتضبط وتطابق على الأرصدة الواردة بكشوف حسابات البنك ويستمر ترحيلها من سنة مالية إلى أخرى .

تحريراً في ٢٨ يولية سنة ١٩٦٢

وكيل وزارة الخزانة

وزارة الخزانة

الإدارة العامة

لحسابات ومشتريات الحكومة ومخازنها

ملف رقم ٩٩٥ — ٢١/١

كتاب دورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢

الحاقاً بالتعليقات المذاعة بالكتب الدورية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ ، ٤٢ ، ٤٤ لسنة ٦٢ فى شأن الحسابات التى تقرر فتحها ضمن حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك المركزى ، تعلن وزارة الخزانة ما يأتى : —

أولاً — قد انتهى البنك المركزى من طبع الكميات اللازمة من دفاتر الشيكات لاستعمالها فى السحب على الحسابات الجديدة التى يجب أن يتم التعامل عليها بموجب الشيكات المخصصة لكل نوع والمميزة على الوجه الآتى : —

(١) الشيكات الخضراء العادية :

وتستعمل فى السحب على حسابى « مصروفات الميزانية » و « العهد » ومطبوع على تلك الشيكات اسم الحساب بجانب اسم الوحدة الحسابية . كما تستعمل هذه الشيكات بمعرفة الهيئات والمؤسسات العامة للسحب على حساباتها الخاصة المفتوحة ضمن حسابات الوزارة المتنوعة « ذات الأرصدة » .

(ب) الشيكات ذات اللون البنفسجى :

وتستعمل فى السحب على حساب « الأمانات والودائع وما فى حكمها » .

(ج) الشيكات ذات اللون البنى :

وتستعمل فى السحب على حساب « المبالغ المرحلة » .

ويتعين على الوحدات التى تتعامل على حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك استعمال كل نوع من أنواع هذه الشيكات فى الغرض الذى خصص من أجله .

على أنه يمكن — إلى أن يعد البنك الشيكات التى تخصص للسحب من حساب « إيرادات الميزانية » أن تستعمل الشيكات الخضراء المخصصة للصرف من حساب « مصروفات الميزانية » بعد شطب عبارة « مصروفات الميزانية » وكتابة عبارة « إيرادات الميزانية » بخط واضح والتوقيع تحت هذه العبارة الأخيرة توقيعاً أولاً وثانياً من الموظفين المرخص لها بذلك .

ثانيا : أعد البنك المركزى دفاتر تحتوى كل منها على ٥٠ استمارة ملحقا بها كعب ثابت بالدفترو قد طبعت عليها عبارة "إذن تسوية" وتحمل رقما مسلسلا . وتسنعمل هذه الاستمارات فى نقل المبالغ بين الحسابات بالبنك وفقا للتعليمات المذاعة فى هذا الشأن بالكتب الدورية المتقدم ذكرها . وتعتبر هذه الدفاتر من المطبوعات ذات القيمة وتتبع نحو حفظها الأحكام السارية على دفاتر الشيكات وسيظهر قرين المبالغ المحولة بموجب هذه الأذون فى كشوف حسابات البنك عبارة "دفعة بموجب إيصال رقم ٠٠٠٠٠٠" وذلك بصفة مؤقتة لحين إتمام الإجراءات الخاصة بتعديل الآلات الحاسبة بالبنك .

ويتعين مراقبة تنفيذ البنك المركزى للقيود المطلوبة بهذه الأذون وإثبات تاريخ القيد الذى يجرى به البنك على كعب كل إذن واعتماد ذلك من رئيس الوحدة الحسابية أو وكيله .

ثالثا : تسرى على الشيكات الجديدة المنوه عنها بالفقرة أولا جميع الأحكام السارية على الشيكات بصفة عامة ، والتي منها مراعاة الاخطار من كل شيك تزيد قيمته على خمسين جنيها على أن ترسل اخطارات منفصلة من كل نوع من أنواع تلك الشيكات والتبليغ عن الفقد ، وعدم الكشط مع التوقيع قرين أى تعديل ... الخ .

تحريرا فى ١٠/٩/١٩٦٢

وكيل وزارة الخزانة

وزارة الخزانة

الإدارة العامة لحسابات ومشتريات
الحكومة ومخازنها والتفتيش

ملف رقم ٢ — ٤٦/١

كتاب دورى رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢

بمناسبة تطوير الميزانية فى السنة المالية ٦٢/٦٣ أدرج اعتماد مصروفات تنفيذ الأحكام الضمانية والمصرفات غير المنظورة ضمن بند ١٢ — مصروفات ذات طابع خاص — بالباب اثنائى من ميزانية ديوان وزارة الخزانة (نوع ٦٠٥ على التوالى).

ونظرا لما لوحظ من قيام الوزارات والمصالح بالصرف على الاعتمادين المشار إليهما دون سابقة الارتباط قبل الصرف لضمان أحكام الرقابة على المصروفات التى يعود خصمها على بنود الميزانية وتغاديا من مسئولية الصرف بالتجاوز — فإن وزارة الخزانة توجه نظر الوزارات والمصالح إلى اتباع القواعد الآتية اعتبارا من أول السنة المالية الحالية ٦٢/٦٣ :

١ — تقوم الجهات المختصة بصرف المبالغ التى يتقرر خصمها على الاعتمادين سالفى الذكر بمعرفة فى ضوء أحكام المادتين ٣٦٧ ، ٣٩٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

٢ — يتعين الحصول قبل الصرف على موافقة وزارة الخزانة (الإدارة العامة للميزانية) بالنسبة للمبالغ التى يعود خصمها على اعتماد المصروفات غير المنظورة — على أن تخطر المراقبة العامة لحسابات الخزانة بصورة من هذه التراخيص للارتباط بالمبالغ المرخص بصرفها .

٣ — على جميع الجهات أن تطلب من حسابات وزارة الخزانة الارتباط مقدما قبل الصرف — بكل مبلغ يتقرر خصمه على اعتماد مصروفات تنفيذ الأحكام القضائية .

٤ — ترسل الجهات المختصة إلى حسابات وزارة الخزانة لكشفا يوضح به قيمة المبالغ المنصرفة شهريا على كل من اعتماد مصروفات تنفيذ الأحكام القضائية والمصروفات غير المنظورة لمطابقتها على المبالغ السابق الترخيص بالارتباط بها . على ألا يتأخر هذا البيان عن اليوم الثالث من الشهر التالى .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن وقوع أى تجاوز فى هذين الاعتمادين نتيجة لعدم تنفيذ ما تقدم يتحمل مسئوليته الموظف فضلا عن تعرضه للمحاكمة التأديبية بمعرفة المجلس التأديبى لمخالفات المسالية الصادر بشأنها المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ كذلك الحال فى كل مخالفة للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية وللقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

وزارة الخزانة
الإدارة العامة لحسابات ومشتريات
الحكومة ومخازنها والتفتيش
ملف رقم : ٩٩٥٠ - ٢١/١

كتاب دورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣

الحاقاً بالتعليمات المذاعة بالكتب الدورية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٦٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الحسابات التى تقرر فتحها ضمن حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك المركزى ، تعلن وزارة الخزانة أنه نظراً لأن حساب "المصرفات" المفتوح حالياً بالبنك تصرف منه الشيكات المسحوبة عن نفقات الخدمات العادية والاستثمارية بما فى ذلك مشروعات الخطة الخمسية التى تدرج اعتماداتها بالباب الثالث بميزانية الخدمات . فلكى يمكن متابعة ما يتم صرفه على هذه المشروعات تقرر فتح حساب جديد بالبنك المركزى باسم "المصرفات الاستثمارية" يعد لصرف قيمة الشيكات المسحوبة بمعرفة الوحدات الحسابية التى تتعامل على حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك عن مبالغ يعود خصمها بالدفاتر على حساب "المصرفات الاستثمارية" المدرجة اعتماداتها بالباب الثالث من ميزانية الخدمات ، وذلك بموجب شيكات تخصص لهذا الغرض من أول يوليو سنة ١٩٦٣

وإلى أن يعد البنك المركزى الشيكات التى تخصص لهذا النوع من المصرفات ويزود بها الوحدات الحسابية يراعى اعتباراً من أول السنة المالية ٦٤/٦٣ فى حالة صرف مبالغ من اعتمادات الباب الثالث أن تستخدم لهذا الغرض الشيكات المخصصة لحساب "المصرفات" على أن يؤشر بأعلى كل شيك بعبارة "المصرفات الاستثمارية" بخط واضح ويوقع على هذه العبارة من السادة المرخص لهم باعتماد الشيكات توقيعاً أولاً وثانياً .

وبذلك يصبح مفتوحاً لمصرفات الميزانية لدى البنك حسابان :

الأول - حساب "المصرفات" وهو معد لصرف الشيكات التى تسحبها الوحدات الحسابية عن مصرفات البابين الأول والثانى من ميزانية الخدمات .

الثانى - حساب "المصرفات الاستثمارية" وهو معد لصرف الشيكات التى تسحبها الوحدات الحسابية عن مصرفات الباب الثالث من ميزانية الخدمات .

وتسرى على الحساب الثانى "المصرفات الاستثمارية" والشيكات الخاصة به جميع الأحكام المشار إليها بالكتب الدورية المتقدم ذكرها .

١٩٦٣/٥/٢٠

وكيل وزارة الخزانة

وزارة الخزانة

الإدارة العامة لحسابات ومشتريات
الحكومة ومخازنها

ملف رقم ٩٩٥٠ - ١ / ٢١ م

كتاب دورى رقم ٤ لسنة ١٩٦٤

الحاقاً للتعليمات المذاعة بالفقرة "سادساً" من الكتاب الدورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بإعادة تنظيم وتبويب حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك المركزى ، تلقت وزارة الخزانة نشر جميع الوزارات والمصالح والأجهزة التى تتعامل على هذا الحساب بالبنك لمراعاة ما يأتى بكل دقة :

١ - تضبط الأرصدة الواردة بكشوف البنك المركزى عن حركة حسابات "المصروفات" و"المصرفات الاستثمارية" و"الإيرادات" و"التصفية" على الأرصدة الخاصة بتلك الحسابات الواردة بدفتر حساب جارى البنك المسوك فى الوحدة الحسابية - كل فى الخانة المخصصة له - يومياً وفى نهاية كل شهر .

وتتم تصفية هذه الحسابات فى نهاية شهر يونيو من كل عام فى الدفاتر الحسابية عن طريق حوافظ المنصرف أو المحصل لحساب جهات التى ترسلها الإدارة العامة لحسابات الخزانة للوحدات الحسابية التى تتعامل على هذا الحساب بالبنك فى ملحق المدة الثالثة يونيو من كل عام على أساس الأرصدة الظاهرة فى كشوف حسابات البنك فى اليوم الأخير من شهر يونيو . ومن ثم فانه يتعين أن لا ترحل أية أرصدة لهذه الحسابات بالدفاتر للسنة المالية التالية .

٢ - تضبط الأرصدة الواردة بكشوف البنك عن حركة حسابات "المبالغ المرحلة" و"الأمانات والودائع" و"العهد" على الأرصدة الخاصة بتلك الحسابات الواردة بدفتر حساب جارى البنك كل فى الخانة المخصصة له ، يومياً وفى نهاية كل شهر .

وترحل هذه الأرصدة بالدفاتر فى نهاية كل سنة مالية إلى السنة المالية التالية بعد ضبطها .

٣ - ينبغى أن تتم بصفة دورية مراجعة أرصدة حسابات البنك على الحسابات المقابلة لها بالدفاتر ، وعلى سبيل المثال يراجع المسحوب من حساب "المصروفات" بالبنك على المخصص على مصروفات البايين الأول والثانى بالدفاتر ، والمسحوب من حساب "المصرفات الاستثمارية" بالبنك على المخصص على مصروفات الباب الثالث بالدفاتر ، كذلك يراجع المحصل لحساب "الإيرادات" بالبنك على المسدد لحساب الإيرادات بالدفاتر وهكذا . . . للتأكد من سلامة إجراءات السحب والتحويل فى حسابات البنك ومداركة ما يظهر من فروق أولاً بأول فى ضوء التعليمات المذاعة بالكتب الدورية المنظمة للتعامل على الحساب الاعتيادى بالبنك أرقام ١٥٧ لسنة ١٩٦١ و ٤٢ و ٤٤ و ٦٩ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٩ لسنة ١٩٦٣

٤ - على السادة رؤساء الوحدات الحسابية والمراقبين الماليين ، كل فى دائرة اختصاصه إجراء تفتيش دورى للتحقق من تنفيذ تلك التعليمات ، وتعرض على الوزارة أية مخالفة للأحكام المنظمة للتعامل على هذه الحسابات بالبنك المركزى .

تحريراً فى ١٧ / ٢ / ١٩٦٤

وكيل وزارة الخزانة لشئون الحسابات

وزارة الخزانة
الادارة العامة
لحسابات ومشتريات الحكومة ومخازنها
ملف رقم ٦٢٧ — ٥/٧

كتاب دورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٥

سبق أن أصدرت الوزارة الكتب الدورية أرقام ٩٥ لسنة ١٩٦٤ ، ١١ ، ١٢ لسنة ١٩٦٥ والمنشور العام رقم ١ لسنة ١٩٦٥ بتعديل وإلغاء بعض أنواع الحسابات الوسيطة من حسابات العهد والأمانات واستكمالاً لتطوير وتعديل جميع أنواع حسابات العهد والأمانات بما يتفق وطبيعة المبالغ المقيدة بها دون التقيد بالمسميات التقليدية التي ينبغي محوها في مرحلة التطوير .

تعلن وزارة الخزانة قد تقرر الآتى :

بالنسبة لباقي حسابات العهد :

- (١) إلغاء لفظ "عهد" من حسابى العهد سلف مؤقتة والعهد سلف مستديمة وبذلك تصبح مسمياتها حساب / السلف المؤقتة وحساب / السلف المستديمة .
- (٢) إلغاء لفظ عهد من حساب العهد اعتمادات نقدية بالخارج وتعديل اسمه إلى حساب / الاعتمادات المفتوحة بالخارج .

بالنسبة لباقي حسابات الأمانات :

- (١) إلغاء لفظ "أمانات" من حسابات الأمانات تأمينات مؤقتة ونهائية والنفقات والمرتبج من الماهيات وبذلك تصبح مسمياتها حساب / التأمينات المؤقتة ، حساب التأمينات النهائية ، حساب / النفقات ، حساب / مرتبج الماهيات .
- (٢) استبدال اسم حساب الأمانات مبالغ مخصوم بها على الميزانية بحساب / المبالغ المرحلة .
- (٣) استبدال اسم حساب الأمانات متحصلات تحت تسويتها لإيرادات الميزانية بحساب / الإيرادات تحت التسوية .
- (٤) استبدال اسم حساب الأمانات المتنوعة بحساب / الدائنين على أن يشمل هذا الحساب الأخير أمانات المحاكم في حالة وجودها .

وبناء على ما تقدم تصبح المسميات الجديدة لحساب العهد والأمانات كالآتى :

أولاً — الحسابات البديلة لحسابات العهد :

- (١) > / مبالغ مدينة تحت التسوية بدلا من > / العهد تحت التسوية
- (٢) > / السلف المؤقتة » > / العهد سلف مؤقتة
- (٣) > / الاعتمادات المفتوحة بالخارج » > / العهد اعتمادات نقدية بالخارج

- (٤) > / المدينين بدلا من > / العهد تحت التحصيل .
(٥) > / السلف المستديمة » > / العهد سلف مستديمة .
أما حساب العهد مصروفات تحت تسويتها على الميزانية فقد سبق إلغاؤه بالمنشور العام رقم ١ لسنة ١٩٦٥

ثانيا - الحسابات البديلة لحسابات الأمانات :

- (١) > / التأمينات المؤقتة بدلا من > / أمانات تأمينات مؤقتة .
(٢) > / التأمينات النهائية » > / » » نهائية .
(٣) > / النفقات » > / أمانات نفقات .
(٤) > / مرتجع الماهيات » > / أمانات المرتجع من الماهيات .
(٥) > / الإيرادات تحت التسوية » > / أمانات متحصلات تحت تسويتها لإيرادات الميزانية .
(٦) > / مبالغ دائنة تحت التسوية » > / أمانات مبالغ تحت التسوية .
(٧) > / المبالغ المرحلة » > / أمانات مبالغ مخصص بها على مصروفات الميزانية .
(٨) > / الدائنين بدلا من > / أمانات متنوعة .

ويعلى بالحساب الأخير أمانات المحاكم على أن ينحصر لها صفحات خاصة بحساب الدائنين تميزا لها عن المبالغ الأخرى التى تعلّى بهذا الحساب .
هذا وتوجه الوزارة نظر كافة الوحدات الحسابية إلى مراعاة ما يأتى :

- (١) استخدام كشف الحساب الشهرى (الاستمارة رقم ٧٥ ع . ح) بعد تغيير المسميات القديمة الواردة بها وفقا للتعديلات الجديدة وذلك إلى أن يتم طبع كشوف جديدة .
(٢) يستمر القيد بدفتر إجمالى العهد ودفتر إجمالى الأمانات بنفس الطريقة المتبعة حاليا بعد تعديلها وفقا للمسميات الجديدة على أن يطلق على الدفتر الأول اسم " حسابات التسوية المدينة " وعلى الدفتر الثانى " حسابات التسوية الدائنة " .

ويتم القيد بالدفتر ٢٢٤ ع . ح تحت هذين الاسمين فى الخانتين المخصصتين لقيد المسميات القديمة " عهد " ، " أمانات " .

- (٣) يعمل بالتعديلات الجديدة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٥ وترحل حسابات التسوية (مدينة ودائنة) تحت المسميات الجديدة بدفاتر السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦

تحريرا فى ١٩٦٥/٦/٣

وكيل الخزانة

وزارة الخزانة

الادارة العامة لحسابات ومشتريات
الحكومة ومخازنها

ملف رقم : ٩٥٨ - ١ / ٧ م ١٣٨٣

كتاب دورى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٥

لمناسبة صدور الكتاب الدورى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الخاص بالغاء نظام المحاسبة بين الوزارات والمصالح الحكومية عن طريق تبادل حوافظ الخصم والاضافة توحيداً لنظام المحاسبة على الخدمات بين جميع أجهزة الدولة بحيث تتم بطريق الشيكات .

تعلم وزارة الخزانة أنه لما كانت عملية تصفية حسابات البنك المركزى «المصروفات» و «المصرفات» الاستثمارية» و «الايرادات» و «التصفية» فى نهاية كل سنة مالية فى دفاتر الوحدات الحسابية لا تعتبر من الخدمات التى تؤدى قيمتها بموجب شيكات وفقاً لأحكام الكتاب الدورى السابق الاشارة اليه . فانه يتعين الاستمرار فى تصفية أرصدة تلك الحسابات فى جميع الجهات التى تتعامل على حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك المركزى عن طريق حافظة وحيدة للخصم أو الاضافة (حسب الحالة) ترسلها وزارة الخزانة لتلك الجهات فى نهاية شهر يونيو من كل عام وفقاً للنظام المتبع فى ضوء الأحكام المنظمة للتعامل على هذا الحساب بالبنك والمنتية بالكتاب الدورى رقم ٤ لسنة ١٩٦٤

وتدخل القيود الحسابية عن هذه الحافظة الوحيدة بدفاتر الجهات خصماً أو سداداً لحساب البنك المركزى (النوع المختص) مقابل السداد الى المنصرف بمعرفة وزارة الخزانة أو الخصم على حساب المحصل بمعرفة وزارة الخزانة . وتعد الوحدات الحسابية التى تتعامل على الحساب الاعتيادى للحكومة بالبنك المركزى كشوفاً ببيان أرصدة البنك عن «المصروفات» و «المصروفات الاستثمارية» و «الايرادات» و «التصفية» التى سويت فى دفاتها على الوجه المتقدم ذكره ، وترسل تلك الكشوف للادارة العامة للحساب الختامى مع الاستمارة ٧٥ ع . ح الخاصة بحسابات شهر يونية من كل عام لاجراء المطابقة اللازمة بمعرفتها على الكشف الذى يرد لها من الادارة العامة لحسابات وزارة الخزانة .

فى ١٩٦٥/٦/

المدير العام

لحسابات ومشتريات الحكومة ومخازنها

وزارة الخزانة

الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة
والارتباطات الخارجية

ماف رقم : ٦٢٤ - ١/٤/١

كتاب دورى رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

تمضى التعليمات المذاعة بالكتاب الدورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ الخاصة بتنظيم التعامل على حساب الحكومة الاعتيادى بالبنك المركزى بعد إعادة تبويبه بما يأتى :

١ - المبالغ التى تعلق بالدفاتر الحسابية بحسابات "الدائنين" وهى التى تمثل قيمة أمانات أو ودائع أو ما فى حكمها ، يطلب من البنك إضافتها لحساب "الدائنين" المفتوح لديه . وتسحب عن هذه المبالغ عند صرفها لأصحاب الحق فيها بعد انتهاء الغرض الذى أودعت من أجله شيكات مخصصة لهذا الغرض تدفع قيمتها من الحساب المذكور .

٢ - المبالغ التى تسوى فى الدفاتر خصما على بنود المصروفات مقابل التعليق بحساب "المبالغ المرحلة" تطبيقا لأحكام المادة ٦٧٩ من اللائحة المالية لليزانية والحسابات ، يرسل عنها للبنك المركزى إذن تسوية على النموذج المخصص لهذا الغرض لحصم القيمة لديه على حساب "المصروفات" أو حساب "التصفية" حسب الحالة - مقابل إضافتها لحساب "المبالغ المرحلة" وتسحب عنها لدى صرفها شيكات مخصصة لهذا الغرض تدفع قيمتها من الحساب المذكور بالبنك .

٣ - المبالغ التى تسوى فى الدفاتر خصما على حسابات "المدينين" وهى التى تمثل تحويلات واعتمادات نقدية بالخارج أو سلفا مستديمة أو مؤقتة يسحب عنها بعد استيفاء الترخيص بصرفها شيكات مخصصة لهذا الغرض تدفع قيمتها من حساب "المدينين" بالبنك ويجرد استيفاء المستندات تخصم القيمة على بنود "المصروفات" ويرسل للبنك إذن تسوية لحصم القيمة لديه على حساب "المصروفات" أو حساب "التصفية" حسب الحالة - مقابل إضافتها لحساب "المدينين" المفتوح لديه .

وتبدى وزارة الخزانة أنه فى ضوء تلك التعليمات وبعد مضى أربع سنوات على تنفيذها يتعين أن تكون أرصدة حسابات الجهات لدى البنك المركزى عن حسابى "الدائنين" و "المبالغ المرحلة" دائنة بقيمة ما لم يتم صرفه من المبالغ المقيدة بهما وأن يكون رصيد حساب "المدينين" مدينا بقيمة المبالغ التى لم تتم تسويتها .

ونظرا لأن الترخيص بسحب مبالغ من حسابى "الدائنين" و "المبالغ المرحلة" دون وجود رصيد سابق أصبح غير ذى موضوع بعد أن توافرت لجميع الأجهزة خلال الأربع سنوات الماضية الحصيلة اللازمة لتغطية ما يصرف من هذين الحسابين بالبنك وعلى الرغم من ذلك فقد تبين لدى متابعة هذه الحسابات بالبنك أن أرصدة بعض الجهات عن حساب "الدائنين" و "المبالغ المرحلة" لا تزال مدينة، أو أن رصيد حساب "المدينين" بالبنك يظهر دائنا ، ويرجع أن السبب فى هذا التناقض يرجع إلى أن هذه الجهات سجلت على حسابى "الدائنين" و "المبالغ المرحلة" بالبنك شيكات بمبالغ لم يسبق إضافتها لهذين الحسابين بالبنك أو أنها طلبت سداد مبالغ بالبنك لحساب "المدينين" دون سابقة خصم القيمة على هذا الحساب .

لذلك فإننا نوجه نظر المختصين بالوزارات والمصالح والأجهزة التي تتعامل على الحساب الاعتيادي بالبنك المركزى ، إلى ضرورة مراجعة أرصدة حساباتها المتقدم ذكرها بالبنك وفحص الأسباب التي أدت إلى ظهورها على غير ما تقتضيه طبيعة التعامل عليها، وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعديل الأوضاع ، وذلك بأن يخبر البنك — فى ضوء ما يتم من فحص — لإجراء ما يأتى :

١ — المبالغ التي صرفت من حساب «الدائنين» أو «المبالغ المرحلة» ولم يسبق إضاقتها لهذين الحسابين .
يطلب من البنك إضافة تلك المبالغ لحساب « الدائنين » أو « المبالغ المرحلة » خصما على الحساب الذى سبق أن أضيفت له هذه المبالغ فى البنك .

٢ — المبالغ التي سددت بالبنك لحساب « المدينين » ولم يسبق خصمها عليه .
يطلب من البنك خصم هذه المبالغ على حساب « المدينين » مقابل سداد القيمة لحساب « التصفية » إذا كانت تمثل مصروفا خاصا بسنة مالية سابقة أو لحساب « المصروفات » المختص إذا كانت تمثل مصروفا خاصا بالسنة المالية الحالية .

ويتعين مداركة هذه الإجراءات خلال شهر من تاريخه على الأكثر .

تحريرا فى ١٩٦٦/٢/

وكيل وزارة الخزانة لشئون الحسابات

وزارة الخزانة

الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة
والارتباطات الخارجية

ملف رقم : ٦٢٢ - ١/١/٧

كتاب دورى رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦

تقضى المادتان ٤٩٤ و ٤٩٥ من اللائحة المالية للبيزانية والحسابات بأن تعتمد وزارة الخزانة نماذج الاستمارات ٨٦ ع. ح. حرف "ب" الخاصة بامضاءات السادة رؤساء الأجهزة الذين يرخص لهم بطلب دفاتر الشيكات من البنك المركزى ، وتحديد الوظائف التى يجوز لشاغليها التوقيع على الشيكات توقيعاً أولاً وثانياً .

ولما كان طلب دفاتر الشيكات من البنك المركزى يتم عن طريق وزارة الخزانة — فان الوزارة توجه النظر إلى مراعاة ما يأتى بكل دقة لدى طلب تلك الدفاتر .

أولاً — ينبغى على كل جهاز أن يحدد احتياجاته من تلك الدفاتر لمدة ستة شهور فى ضوء ما تستهلكه الوحدة الحسابية من الشيكات فى الفترة المذكورة .

ثانياً — تخبر وزارة الخزانة مرتان فى كل سنة لتزويد الوحدة بما يلزمها من تلك الدفاتر ، على أن تعتمد الخطابات الخاصة بذلك بامضاء رئيس المصلحة المعتمد نموذج توقيعه على الاستمارة ٨٦ ع. ح. حرف "ب".

وبالنسبة للجهاز الفرعية التى لم يرخص لها بطلب دفاتر شيكات ، فإنه يتعين أن يتم طلب دفاتر الشيكات اللازمة لها عن طريق الجهة الرئيسية ، وأن تكون تلك الطلبات بامضاء رئيس المصلحة المعتمد نموذج توقيعه على الاستمارة ٨٦ ع. ح. حرف "ب" . وتعتبر الجهات الطالبة مسئولة عن صحة التوقيعات وسلامة الاجراءات .

ثالثاً — ترسل طلبات دفاتر الشيكات للإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية قبل موعد نفاذ الشيكات بوقت كاف يسمح بتزويدها بالدفاتر المطلوبة قبل نفاذ المطلوب منها بالجهة الطالبة .

تحريراً فى ١٩٦٦/٣/

وكيل وزارة الخزانة لشئون الحسابات

وزارة الخزانة

الادارة العامة لحسابات الخزانة العامة
والارتباطات الخارجية

ملف رقم : ٦٧٤ - ١/٤/٢٣

كتاب دورى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧

بناء على موافقة مجلس الوزراء بجلسة ٣ يناير سنة ١٩٦٦ على مبدأ تملك السيارات للأفراد المخصصة لهم ، والقواعد التى أقرتها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٦ والمتضمنة انشاء صندوق خاص توضع فيه حصيلة بيع السيارات الحكومية — تعلن وزارة الخزانة أنه يتعين على كل جهة من الجهات التى نفذت اجراءات تملك السيارات للسادة العاملين بها فى ضوء القواعد المنظمة لهذه العملية ، ومتابعة تلك الاجراءات عن طريق خصم قيمة كل سيارة مباعه على حساب جارى (الديون المستحقة للحكومة) مقابل اضافة القيمة لحساب جارى (تسوية مطلوبات الحكومة) •

على أن يراعى اجراء تسوية عكسية فى الحسابين المذكورين بقيمة كل قسط يتم تحصيله وسداده لحساب وزارة الخزانة (الادارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية) •

وينبغى مراقبة القيود فى الحسابين المذكورين بكل دقة بحيث ينتهى الأمر بتصنيفها فى نهاية المدة المحددة للتقسيط •

تحريرا فى ١٢/٢/١٩٦٧

وكيل الوزارة لشئون الحسابات

وزارة الخزانة

الإدارة العامة لحسابات الحكومة
المراقبة العامة للبحوث الفنية والتنظيم المالي

١٩٩٥ - ١/٤ - ٢

كتاب دورى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧

نظرا لما لوحظ من تكرار حوادث فقد شيكات على بياض وما ترتب على ذلك، من حدوث تزوير أو تلاعب في الأموال العامة للدولة .

واحكاما للرقابة على عملية استعمال الشيكات واذون الصرف ٩ ع . ح ، توجه وزارة الخزانة نظر السادة مراقبي ومديرى الحسابات ووكلائهم بالوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة الى وجوب اتباع ما يلى بكل دقة :

(أولا) فيما يختص بعملية استلام وتسليم دفاتر الشيكات واذون الصرف ٩ ع . ح :

١ - يعهد الى أقدم وكيل حسابات بكل وحدة حسابية استلام دفاتر الشيكات بأنواعها المختلفة وكذا أذون الصرف ٩ ع . ح من ادارة توريدات الجهة التى يعمل بها وتكون عهدة شخصية لديه .

٢ - تودع دفاتر الشيكات وأذون الصرف فى خزانة حديدية عهدة وكيل الحسابات .

٣ - تسلم هذه الدفاتر فى أول كل يوم الى العامل المنوط به تحرير الشيكات بموجب محضر تسليم مثبتا به ماتحتويه تلك الدفاتر من شيكات واذون على بياض مع تحديد أرقامها . وعند انتهاء العمل اليومى يقوم العامل المذكور بتسليمها الى وكيل الحسابات بموجب محضر تسليم يوضح به عدد الشيكات والأذون التى لم تستعمل وأرقامها ، وعلى مندوب الخزانة المذكور مراجعة ما استعمل من شيكات وأذون على كعوبها والتأكد من صحة الأعداد المتبقية منها .

٤ - تبقى دفاتر الشيكات وأذون الصرف التى تصرف كاحتياطي للدفاتر المستعملة بالخزانة طرف مندوب الخزانة ولا تصرف الا بعد انتهاء الدفتر المستعمل ويتبع عند تسليمها نفس الاجراءات السابق ايضاحها بالبند السابق .

(ثانيا) فيما يتعلق بالاجراءات الواجب اتباعها عند استعمال الشيكات واذون الصرف :

يراعى ضرورة الالتزام بتنفيذ التعليمات الآتية :

١ - تنفيذ أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى توضح كيفية استعمال الدفاتر ذات القيمة والمحافظة عليها .

٢ - مراعاة أحكام المادة ٢٧١ من اللائحة المذكورة بشأن ختم الدفاتر ذات القيمة بختم المصلحة أو الجهة عند استعمالها .

٣ - ضرورة توقيع رئيس الشطب على كعب الشيك أو الاذن بتوقيع مختصر بما يفيد المراجعة على العامل المختص بتحرير الشيكات أو الأذون قبل اعتمادها بالتوقيعين الأول والثانى .

٤ - تنفيذ حكم المادتين ٤٦٥ ، ٤٨٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات بشأن التوقيع على كعوب اذون الصرف والشيكات بتوقيعات مختصرة «علامات» من العاملين الذين يوقعان على هذه الأذون أو الشيكات توقيعاً أولاً وثانياً .

٥ - تطبيق حكم المادتين ٤٦٠ ، ٤٨٥ من اللائحة المالية بشأن مراجعة كعوب اذون الصرف أو الشيكات على دفاتر لحوالات ٥٤ ع.ح أو دفاتر الشيكات ٥٦ ع.ح .

٦ - تنفيذ حكم المادتين ٤٦٣ ، ٤٨٧ من اللائحة المذكورة في شأن كيفية الغاء اذون الصرف والشيكات وذلك بالتأشير عليها بما يفيد الالغاء ، الا اذا كان الالغاء بعد اعتماد الأذن أو الشيك فيجب اعتماد الالغاء من العاملين الذين وقعوا عليه عند اصداره ، وكل اذن أو شيك يلغى يطوى طيات صغيرة وتلصق حافته بالصمغ على ظهر قسيمة .

٧ - مراجعة حوافظ الخصم الواردة من البنك المركزي فور ورودها وتسديد خانة تاريخ الصرف في الخانة المخصصة لذلك في دفتر قيد الحوالات أو دفتر قيد الشيكات والتأشير على الحوافظ بما يفيد ذلك من الموظف المنوط به امسالك هذين الدفترين وذلك قبل اجراء التسوية اللازمة .

٨ - فصل المراحل المتعلقة باستخدام تلك الدفاتر بحيث لا يقوم من يحرر الشيكات وأذون الصرف بتحرير الاخطارات ، ولا القيد بالدفترين الحسابيين رقمي ٥٤ ع.ح ، ٥٦ ع.ح حتى تكون كل مرحلة منها مراجعة على المرحلتين الاخيرين .

وتوجه وزارة الخزانة نظر كافة الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة الى ضرورة العمل على تيسير مهمة مندوبي وزارة الخزانة العاملين بها في تنفيذ التعليمات السابقة تحقيقاً للرقابة المنشودة على عمليات الصرف وتجنباً لوقوع حوادث اختلاس أو فقد أو عبث بدفاتر الشيكات وأذون الصرف ٩ ع.ح وبالتالي امكان المحافظة على أموال الدولة وتحديد المسئول في الحال عند حدوث أى تهاون وذلك بمراعاة ما يأتي :

(١) ضرورة تدبير خزائن حديدية لحفظ دفاتر الشيكات وأذون الصرف التي تكون بمهدة مندوبي الخزانة في هذه الجهات .

(٢) توخي الدقة في اختيار العاملين بالوحدات الحسابية المتصفين بالاستقامة والنزاهة بما يتمشى وأحكام المادة ٧٥٢ مكرر من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، وعلى أن يكونوا من حملة بكالوريوس التجارة أو دبلوم التجارة الثانوية أو المتوسطة تنفيذاً لأحكام كتاب دورى هذه الوزارة رقم ٤ لسنة ١٩٦٥

(٣) وجوب مراعاة استقرار العاملين بالجهاز الحسابي بعدم اجراء تنقلات تتناول هؤلاء العاملين الا في أضيق الحدود وفي حالة الضرورة القصوى بعد الرجوع الى المراقب المالي والحصول على موافقته كتابة على النقل وذلك بهدف الاحتفاظ بالخبرات التي اكتسبت بالمران على الأعمال الحسابية .

(٤) التنبيه مشدداً بعدم تردد غرباء على الوحدات الحسابية لأي سبب من الأسباب ، على أن تتم الاستفسارات عن الصرفيات أو أية بيانات عن طريق الشؤون العامة بالجهة ولا يسمح بالاتصال بموظفي الحسابات الا عن طريق مندوبي وزارة الخزانة .

(٥) الالتزام بتنفيذ ما تقضى به المادة ٢٦٦ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات والتعديل الذى أدخل عليها بكتاب دورى هذه الوزارة رقم ٨٨ لسنة ٦٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٨/٣٠ بعدم طبع الدفاتر ذات القيمة بمعرفة الجهات .

(٦) مراعاة تنظيم العمل بإدارات القيد والحفظ من ناحية سلامة حفظ طوابع البريد الحكومية وأختام الصادر ودفاتر ٦ مراسلات ، مع ضرورة اتباع الطريقة السليمة فى عملية تصدير واستلام البريد وذلك بوضع البوستة داخل كيس البريد وغلقه بقفل يكون أحد مفتاحيه مع عامل مختص والآخر بمكتب البريد .

(٧) ضرورة تنفيذ أحكام لائحة محفوظات الحكومة الخاصة بالحسابات والمستخدمين والمعاشات وبنظام غرف الحفظ وذلك فيما يتعلق بحفظ كعوب الشيكات ودفاتر الاخطارات وغيرها من الدفاتر الحسابة .

تحريرا فى ١٩٦٧/٥/٢٤

المدير العام

لحسابات ومشتريات الحكومة ومخازنها والتفتيش

وزارة الخزانة

الإدارة العامة لحسابات الحكومة
المراقبة العامة للبحوث الفنية والتنظيم المالي
ملف رقم ٦٢٩ - ٢٥٠/٢

الموضوع : تضخم الانفاق في الشهر الأخير من السنة المالية

كتاب دوري رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨

تتضمن قواعد تنفيذ الميزانية نصاً يقضي بأن يكون الحد الأقصى الذي ينبغي على الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ألا تتجاوز شهرها في الصرف هو $\frac{1}{11}$ من التقديرات التي رصدت لها بميزانياتها .

وتمشيا مع سياسة ضغط الانفاق — يقتضي عدم تجاوز الصرف خلال شهر من السنة لنسبة الـ $\frac{1}{11}$ المشار إليها .

وحرصاً من هذه الوزارة على عدم تضخم الانفاق في الشهر الأخير من السنة المالية فإنه يجب مراعاة عدم تجاوز الصرف خلال شهر يونيو للنسبة المشار إليها وذلك فيما يخص باعتمادات الباب الثاني في الميزانية حتى ولو كان هناك وفر ناتج عن عدم استنفاد كامل هذه النسبة في الشهور السابقة من السنة المالية .

ويمكن التجاوز عن تطبيق نسبة الـ $\frac{1}{11}$ المشار إليها في شهر يونيو إذا كان ذلك بسبب سداد مستحقات نشأت خلال الشهور السابقة لشهر يونيو وتم استيفاء إجراءات صرفها خلال الشهر المذكور ، وبشرط أن يكون الصرف في جميع الأحوال في حدود الاعتماد المخصص أصلاً لهذا الغرض .

كما نرجو مراعاة الالتزام بأحكام المادة ٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات التي تقضي بمحظر التعاقد في الشهر الأخير من السنة المالية إلا إذا اقتضت ضرورة العمل ذلك وبالشروط المنصوص عليها بتلك المادة .

وتوجه وزارة الخزانة نظر كافة الجهات المعنية إلى مراعاة تنفيذ هذه الأحكام بكل دقة .

تحريراً في ١٣/٤/١٩٦٨

وكيل الوزارة

وزارة الخزانة
مكتب وكيل الوزارة لشئون الحسابات

ملف رقم : ٢٦٠ — ٥٠/٤

الموضوع : في شأن نظام طلب دفاتر الشيكات من البنك المركزي المصري

كتاب دورى رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨

تفضى التعليمات المالية بأن تطلب دفاتر الشيكات اللازمة للأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة بمعرفة كل جهة من البنك المركزي مباشرة بعد أن تكون وزارة الخزانة قد حددت — بناء على البيانات التي ترد لها من الجهات المختلفة خلال شهر يناير من كل عام — احتياجات كل جهة من دفاتر الشيكات اللازمة لها للسنة المالية المقبلة .

وقد جرى العمل بالجهات — بالمخالفة لما تقدم — بأن تطالب دفاتر الشيكات اللازمة لها من الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية والتي تقوم بدورها بإخطار البنك المركزي لإرسال دفاتر الشيكات المطلوبة للجهات رأسا وإخطار الوزارة بأرقام الشيكات المرسلة إلى كل جهة لمراجعتها .

هذا وحتى يتمشى العمل مع أحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات وتيسيرا لوصول دفاتر الشيكات للجهات المختلفة وفق احتياجاتها بمجرد طلبها وللإقلال بقدر الإمكان من الغاء بعض دفاتر الشيكات لعدم الاستعمال ؛ تعلن وزارة الخزانة بعد الاتفاق مع البنك المركزي المصري — أنه تقرر اتباع القواعد التالية ، عند طلب دفاتر الشيكات الحكومية :

(١) ترسل كل جهة إلى وزارة الخزانة ” الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية “ خلال شهر يناير من كل سنة — بموجب خطاب معتمد من صاحب التوقيع المبلغ للبنك على الاستمارة ٨٦ ع. ح ” ب “ — بيانا بعدد ونوع دفاتر الشيكات التي تلزمها خلال السنة المالية المقبلة مع ذكر اسم الحساب الذي سيتم سحب الشيكات عليه من واقع الاسم المطبوع على كشوف الحركة اليومية للحساب والتي ترسل من البنك المركزي للجهة ، وإذا اجتاحت الجهة عددا إضافيا من دفاتر الشيكات خلال العام فيطلب بذات الطريقة .

(٢) تقوم الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية بمراجعة الطلبات السابقة وتخطر كلا من البنك المركزي والجهة المطالبة بعدد دفاتر الشيكات المصرح لكل جهة به من كل نوع وذلك عن سنة كاملة .

(٣) تقوم الجهات بطلب ما يلزمها من دفاتر الشيكات من البنك المركزي مباشرة على أن يقسم العدد المصرح به لكل جهة عن سنة كاملة على أربع دفعات متساوية مع مراعاة أن ذلك العدد هو الحد الأقصى لما يطلب من البنك من كل نوع ، ويجوز — حسب حاجة العمل — أن يطلب عددا يقل عنه .

وعلى كل جهة — عند طلب الدفعة الرابعة من كل سنة — أن تخفض العدد المطلوب إذا ظهر أن لديها فائضا من الدفعات الثلاث السابقة .

(٤) يكون طلب دفاتر الشيكات بخطاب معتمد من صاحب التوقيع المبلغ للبنك المركزي على الاستمارة ٨٦ ع.ح "ب" ومن رئيس حسابات الجهة أو وكيله المعتمد توقيعه والمبلغ على الاستمارة ٨٦ ع.ح "أ" ولن ينظر إلى الطلبات التي تقدم بالمخالفة لذلك .

وعلى كل وزارة أو محافظة أو مؤسسة أو هيئة عامة مراعاة اعتماد توقيعات من لهم حق التوقيع على الاستمارة ٨٦ ع.ح "ب" وإبلاغها للبنك المركزي في حدود ما تقتضى به أحكام المادتين ٤٩٤ و ٤٩٥ من اللائحة المالية للجزائرية والحسابات بشرط أن يكون لكل جهة وحدة حسابية ووحدة للمخازن لإضافة الشيكات بعهدتها بعد استلامها والتأكد من سلامتها وختمها بخاتم شعار الدولة .

(٥) على كل جهة استلام دفاتر الشيكات المرسلة إليها من البنك المركزي بالبريد المؤمن عليه فور إخطار البنك لها ، واتخاذ الإجراءات المخزنية نحو تلك الدفاتر ، وتنفيذ أحكام الكتاب الدوري رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧

(٦) يقوم مدير الحسابات أو وكيله بكل جهة بإمسك سجل يثبت فيه كمية دفاتر الشيكات التي وردت للجهة من البند المركزي وأضيفت لعهد المخازن ، ويستنزل منها الكمية التي تصرف من المخازن وتسلم للحسابات للاستعمال ، ويمثل الباقي الكمية الموجودة بالمخازن والتي لم تستعمل بعد . وبذلك يمكن التعرف على احتياجات الجهة من دفاتر الشيكات وفقا لأنواعها ، وطلبها من البنك قبل نفاد الكمية الموجودة لديها بوقت كاف . على أن يفتح الدفتر المشار إليه أول مرة برصيد دفاتر الشيكات الموجودة لدى الجهة وتراجع البيانات الواردة به على الدفاتر الموجودة بمخازن كل جهة دوريا .

(٧) يعمل بهذا النظام اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ وعلى جميع الجهات إذاعة هذه التعليمات على الأجهزة التابعة لها لمراجعتها وتنفيذها بكل دقة وعلى السادة المراقبين المسالين إذاعتها على الجهات التي يشرفون عليها ومتابعة تنفيذها بكل دقة .

وكيل الوزارة
لشئون الحسابات

تحريرا في ١٩٦٨/٧/٨

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بالقاهرة

وكيل وزارة


على سلطان على

رئيس مجلس الادارة

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

٢٧٧-١٩٦٨-٥٠٠٠

 **المكتبة
الوطنية
بـالـقـاهـرة**
Bibliotheca Alexandrina



0254201